

لان طواهران اشروط والموضوعات من قبيل الوسائط في عروض
 اس حج البت من استطاع او يقال لمستطع حج والا كان الواجب
 بوجوب الحج عليه لمستطاعة
 من ولا ثانيا فلان يعلم
 ان ثبوتها انما على نحو
 ما غنم تعلق يجعل بها
 من اللوح المحفوظ او لا
 بقاء فلهذا يكون
 هناك موضوعا له ثانيا
 شرطه الشرط ايضا موضوع
 بها هو الحكم بتحقيق الوجوب
 اياه ولا يصح ان يقال
 لا للمجمل هو وجوده
 لمرتب وعدم قابلية
 اذا كانت الحقيقة حقيقة
 في بين الواجب المطلق و
 وسعيات ومضيق يطلق
 وم ثانيا ما لا يكون له بدل
 وربما وهذا مع تسعين ثارة
 في انجاسته فانها يجب
 ليس له بدل في الوقت و
 وقت وهو يكون المنصرف
 بما اصلا ولكنه ليس بغير
 شرط الواجب سواء

كتاب	المعتمد
مؤلف	
موضوع	
شماره اختصاصی	از کتب اهدائی : ۱۷۳۳
شماره ثبت کتاب	۱۱۱۱۱۱۱۱

۷۳۳
 ۲۱۱۱۱۷

کتابخانه شورای اسلامی

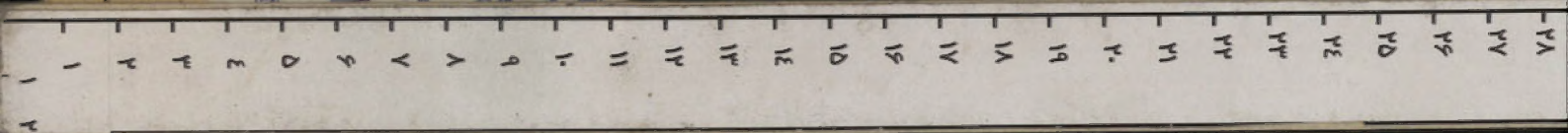
۷

۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰
۲۱
۲۲
۲۳
۲۴
۲۵
۲۶
۲۷
۲۸
۲۹
۳۰
۳۱
۳۲
۳۳
۳۴
۳۵
۳۶
۳۷
۳۸
۳۹
۴۰
۴۱
۴۲
۴۳
۴۴
۴۵
۴۶
۴۷
۴۸
۴۹
۵۰
۵۱
۵۲
۵۳
۵۴
۵۵
۵۶
۵۷
۵۸
۵۹
۶۰
۶۱
۶۲
۶۳
۶۴
۶۵
۶۶
۶۷
۶۸
۶۹
۷۰
۷۱
۷۲
۷۳
۷۴
۷۵
۷۶
۷۷
۷۸
۷۹
۸۰
۸۱
۸۲
۸۳
۸۴
۸۵
۸۶
۸۷
۸۸
۸۹
۹۰
۹۱
۹۲
۹۳
۹۴
۹۵
۹۶
۹۷
۹۸
۹۹
۱۰۰

ووضع ما اولاً فلان طوارق ان شرط الموضوعات من قبل الوسا الله في عروض
 فيقال الله على الناس في البيت من استطاع او يعال يستطاع والاك ان الواجب
 ان يعال الله على الناس في البيت من استطاع او يعال يستطاع والاك ان الواجب

بوجوب الحج عليه يستطاع
 من ولا تأتيا فلان يعلم
 ان الله انزل على نوح
 ما علمه من قبل
 من الموضع المحظ او لا
 ما في فعله ان يكون
 هناك موضوعاً له تأتياً
 شرط الشرط ايضا موضوع
 بها هو الحكم بتحقيق الزعم
 انه ولا يصح ان يعال
 لا للمجمل هو وعنده
 لم يثبت وعدم تأتياً
 اذا كانت الحقيقة حقيقه
 في بين اولا يطلق
 وسعاً ومضيقاً يطلق
 وم انما لا يكون له بدل
 رداً وهذا ان تفسر قوله
 في انما لا يكون له بدل

كتابخانه مجلس شورای اسلامی	
اصول فقه	
کتاب	
مؤلف	
موضوع	
شماره اختصاصی	۷۳۳
شماره اداری	۷۳۳



۷۳۳
 ۲۱۱۱۷

مجلس شورای اسلامی

کتابخانه ۷۳۳

ووضع ما اولاً فلان طوارق ان شرط الموضوعات من قبل الوسا الله في عروض
 فيقال الله على الناس في البيت من استطاع او يعال يستطاع والاك ان الواجب
 ان يعال الله على الناس في البيت من استطاع او يعال يستطاع والاك ان الواجب
 بوجوب الحج عليه يستطاع
 من ولا تأتيا فلان يعلم
 ان الله انزل على نوح
 ما علمه من قبل
 من الموضع المحظ او لا
 ما في فعله ان يكون
 هناك موضوعاً له تأتياً
 شرط الشرط ايضا موضوع
 بها هو الحكم بتحقيق الزعم
 انه ولا يصح ان يعال
 لا للمجمل هو وعنده
 لم يثبت وعدم تأتياً
 اذا كانت الحقيقة حقيقه
 في بين اولا يطلق
 وسعاً ومضيقاً يطلق
 وم انما لا يكون له بدل
 رداً وهذا ان تفسر قوله
 في انما لا يكون له بدل

۷۳۳
 ۲۱۱۱۷

مجلس شورای اسلامی

کتابخانه ۷۳۳

سواء كان موسعا او متصفا بانه يؤخذ كتحققه المساوق للاقتضا وشرطه اخرى لوحة
تلقب المساوق للفعلية شرطه وكلما القسمين لا اشكال فيها بحسب الثبوت والاشبات
اما ثبوتها فلا ينافي مع انه شرط مقدم على الشرط زمانا معارفا معه ولا ينافي في اخره
معارفها كون الشرط بمنزلة الموضوع الحكم والحكم بحسب تأخره عن الشرط لان تأخره عنه بمعنى اخره
عنه بسببه لان حال الحكم الشرعي وشرطها على موضوعها ليس الا كشرط المعلول
التكونية على علمها فان اثاره في زمان وجودها تؤثر في الاحراق والقيود مع انفس زمانها
يوجد ولا ينافي في وجودها مع كونها معلولا منها فان تقدم فعله على المعلول تقدم رتبتي
لان زمانه وعلى هذا فيقع الاشكال في الشرط المتقدم زمانا لانه مع كون موضوعه كيف
يتأخر الحكم عنه لاهر جهة اشكال في تأخر الموضوع في الموجود فانه تقدم في ما بالشرط
المؤخر دفعه بل لان الموضوع شرعي بمنزلة الفعل فيكون ولا يمكن تقدمها زمانا على
معلولها فاذا جعل المتقدم شرط لا بد ان يكون هو الجزء الاخر للعلة بل يجب ان
يكون شيئا اخر لا زمان ونحوه ايضا شرط حتى يقارن العلم مع معلولها زمانا
واما اثباتا فلا اشكال في معارضة اقسام زمانا مع طلوع الفجر وصحة الصلوة التي تكون
موسم في اول التحقيق من الظهور واما الشرط المتقدم فكما في الاوضاع تنفي شرطية
الزمان للحد وشرطية النقل للقصاص وكذا في التعليلات لتعلق التكليف بالتيمم بعد
عصيان الطهارة بالمالا وتعلق وجوب الزكوة بعد بلوغ الهبات نعم لا بد ان يجعل
الشرط هو اخر زمان بقضا الشرط حتى يقارن مع الشرط زمانا لان تقدم الشرط على الشرط
كأنه شرطه في الانتاج وبرهان انتاج الشرط المتأخر مشترك مع انتاج
الشرط المتقدم هذا حال الشرط والمزوط ولما زمان الواجب فهو المكان متأخر عنه
زمان الوجوب رتبة الا انه معارفا معه زمانا لانه معلول عن الوجوب فلا يمكن ان
يتأخر عنه بحسب الزمان لانه وان لم يكن معلولا له تكونيا بحيث لا يمكن ان يتفك
عنه فارجا وليس اشكال بعد في مقام اطاعة الامر بشرط كاشل اسماء و
الارضين في اشكال الامر المكنون في انه يكون الامر محمولا لاشكال البعد فيقع
طامر المولى بالفعل في زمان كذا بعد علمه به سببا لانبعاثه فجميع سلسلة اعلل
لذا قيل لها انك طلبوا لذكرها فقال انك طالعتن وكما ماير للعلوم ادا قال له
كن فيكون الا انه بمنزلة المكنون بعد حله

سلسلة اعلل من شرط البعث ونفس البعث المولى بعد علمه بانه يبعث في زمان كذا وازادة
العدد ووقوع المراء كلها في زمان واحد فان الامر لو امر عبده بصوم اخذ عند طلوع الفجر
كما يقارن زمان الشرط وهو طلوع الفجر مع زمان الواجب فلا يقارن زمان الاشكال
مع زمان الواجب فان الامر لو امر المولى بالصوم الواجب لان الانبعاث ليست له
البعث كسبته تحرك الفاعل الى التحريك اليد ولا يعقل ان يبعث بعد من البعث
السابق حتى في الواجب للموسم لانه وان قارن للعباد ان يبعث في اخر الوقت الا انه
في هذا الزمان ايضا يبعث موجود فيبعث عن البعث الفاعل نعم لو لم يعلم البعث يبعث
المولى يستحيل ان يبعث عن بعثه لان وجوده لا يمكن ان يؤثر في ارادة
العبدي هو الموجه هو وجوده اعلى ودرم تقدم العلم بالخطاب على الانبعاث زمانا
غير لزوم تقدم البعث الفاعل عليه زمانا وبالحكمة لا يمكن الاشكال لا بعد العلم والاداء
بحسب تحصيل العلم بها قبل تحقق موضوعاتها اي بحسب العلم قبل زمان البعث فيقضي
احتمال وجود الكري اي لقصيه الشرطية كقوله بوجوب تحصيل العلم بها وان لم يتحقق فهو
اي شرط وجوبها نعم في القضاء الخارجيه يتأخر العلم عن الخطاب والفرق بينهما ظاهر
وعلى اي حال ما يتوقف عليه الاشكال ويحتمل ان يكون مقدا زمانا هو العلم بالخطاب
واما تأخر زمان الاشكال عن زمان الوجوب فلا يمكن الا اذا امكن ان يجرى اليد في زمانها
ويتحرك الفاعل في زمان اخر والبعث من بعض الناس انهم خالفوا ذكر زمانا بالنسبة
الى زمان البعث وزمان الانبعاث وخالفوا بالنسبة الى زمان الشرط وزمان
فعله المشروط ففي اللغاه هذا مع انه لا يكاد يطلق البعث الا بامر متأخر عن زمان البعث
ضرورة ان البعث انما يكون لاهدات الداعي للمكلف الى المكلف به فان تصور
بما يرتب عليه من الشهية وعما تركه من التقوى ولا يكاد يكون هذه الا بعد البعث زمانا
فلا محالة يكون البعث نحو امر متأخر عن الزمان وفي هذه المسئلة من بعد ان اشكل
في الخطاب الترتبي بقوله فان قلت لو كانت المتقدمة المقدمة المفروضة مقدمة
على الفعل المفروض ثم ما ذكرنا لتعلق الوجوب به بعد تحقق شرط فيصح تسميته به واما
اذا كان حصول المقدمة معارفا لحصول الفعل كما هو المفروض في المقام فلا بد ان ذكر
دعا وجوب للفعل المفروض قبل حصول مقدمته وجوده فلا يصح صدوره عن

عن المكلف قايما قوة قوله قلت انما يتم ذلك اذا قيل لزوم تقدم حصول
الشرط على الشرط بحسب الوجود وعدم جواز توقف الشيء على شرط المتأخر بان يكون
وجوده في الجملة كافيا في حصول الشرط ولما اذا قيل يجوز ذلك كما في الاجازة المتأخرة
التي شرع عنها القعدا فيقول فلا مانع من ذلك اصلا فاذا يتحقق المكلف
بحسب العادة محمول الشرط المذكور يتعلق به الوجوب وصح منه لا يتيان بالفعل
وقال في البداية في توضيح ما افاده المحقق الثاني بعد ان اورد على ترتيب
بان الواجب الشرط لا يجب قبل الشرط فاذا كان ترك احداهما شرطا لوجوب
الاخر فكيف يتحقق بالوجوب مقارنا للترك قبل تحققه قلت الشرط هو تقدير ترك
الافضل الترك وهو بخلاف بين الواجب الشرط وبين ما نحن فيه فان الوجوب الكلي
مشرط بوجوده في هذا هو الواجب الشرط الذي يتوقف وجوبه على وجود الشرط ولا يتحقق
بالوجوب قبله ولو مقارنا اما لو كان مشروطا بتقديره لا يتحقق وجوده فهذا يتحقق
بالوجوب قبل وجوده لان الشرط هو تقدير الوجود لا نفسه وتقديره يتحقق قبل وجوده فلا مانع
من تحقق الوجوب قبل تحققه وهذا يسمى بعض الواجب المعلق قيمه الواجب الشرط والاصل
وبعض بالواجب المرتب نظر الى ترتيب الوجوب على تقدير عدم الاخر وبعض يسمى بالواجب
المشروط بالشرط المتأخر والاصل واحد والغرض تصحيح الامر بالصدين بوجوبه
في ان واحد مع كون احدهما مضيقا او هما انتهى فظهر من اية به انما في لزوم تقدم
زمان الوجوب عن زمان الواجب ومن اية به الاضغاث في الهداية في قوله ان قلت
ومن اية به الرتبة في قوله قلت ان الشرط في الواجب الشرط لا بد ان يكون
مقدما على الشرط بحسب الزمان ثم ان منها يظهر ان صحة ترتيب توقف على فرض الوجوب
قبل زمان الواجب وللشك بعد ما عرفت لزوم مقارنته لشرط الشرط بحسب
والواجب زمانا يظهر لك ما في كلام هؤلاء الاساطين وتزيد توضيحا ان نشاء ما
توهموه من لزوم تقدم الوجوب على زمان الاشارة الى انه لولا يلزم طلب الحاصل له
طلب المستحيل لانه لو لم يقدر الوجوب قبل طلوع الفجر بل قلنا يتحقق حين طلوعه
فالان الاول المحقق من طلوع الفجر ما تحقق منه الصوم فبعد تحققه طلب الصوم
منه في هذا الان طلب الحاصل والما لم يتحقق منه فطلبه منه في هذا الان

مستحيل لانقصائه ولكنك خيرا ان تقدير الوجوب قبل زمان الاشارة الى ان الاول بلا موجب
لانه لو كان الانبعاث ناشئا عن نفس البعث لكان لهذا الصوم مجال واما لو كان ناشئا
عن العلم به كان في الواقع اوله حين فوجوه اذ انما قبل زمان الاشارة الى انما
انه لولا ان يفرض منه ليس الا ان المكلف قادر على اتيان الواجب بداعي وجوبه
حتى لا يكون اتيان الاشارة الى ان الاول منه لوقت طلب الحاصل والمستحيل من الغرض يحصل
بان ينشأ المولى الخطاب بالصوم حين طلوع الفجر اذ لا اول الليل ويتحقق الجهد عن
خطاب المولى يعلم بان المولى يريد منه الصوم حين يطلع فكون الصوم واجبا عليه
اول الفجر وكون وجوبه قبل ذلك لغوا وتام الخلط عن توقف الاشارة الى انما العلم
فيتمثلوا توقفه على وجوبه نفس المتأخر بالخطاب وبعبارة اخرى الاطاعة والتحقق وان
توقفت على الخطا الواقعي ولو لم يكن خطا لا يمكن ان يتعلق علم به ولو لم يكن علم لا
يمكن ان يتمثل الا ان انما الخطاب امر وفعلية امر اخر وما يتوقف عليه العلم اصل
الخطا بلا فصلية فيتوقف انبعاث العبد وصومه اول الان المحقق في الفجر على ان
يعلم قبل ذلك بان المولى ان قبل ذلك وجوب الصوم اول المحقق في الفجر ولا
يتوقف على علم بوجوب الصوم قبل طلوع الفجر ثم لا يخفى كما ان تقدير الوجوب يتوقف
الانبعاث فذلك تقدير الشرط قبل الشرط لان تقدم الرتبة لا يستلزم تقدم الزمان
وثالثا هذا التقدير مستحيل لزوم تأخر المعلول عن العلة زمانا ورا بقاء لا اختصاص بهذا
التقدير بما يترتب ولا بالمضيق الفوري اي الذي لا بد له بل لا بد منه للترام
به في المضيق الذي وقت العمل ساء للوقت المضروب له بل لا بد منه للترام به في
باب الموسعات ايضا لانه لا اشكال في صحة صلح الظهور لشرع فيها اول التحقيق
من الزوال فان جواز التأخر لا يستلزم وجوبه فيلزم طلب المستحيل وبالجملة لا يمكن
ان يتحقق الشرط اولا ثم يتحقق الشرط ولا يمكن ان يتحقق الشرط ثم يتحقق وقت
اكتسابه للزوم المكلف المناقصة فان تأخر الوجوب عن شرطه لا يتقدم عليه ممسوخ
وكذلك في طرف الاشارة الى علمه هذا زمان اتمل الوجوب الشرط زمان واحد
الكان الاشارة الى معلولا عن الوجوب معلولا عن الشرط فحق كالافعال
المجوزة المرتبة على تحريك العضلات المرتبة على الارادة المرتبة على اداعي

في اتحاد زمان الجمع مع ان ههنا ترتيبات ترتب يكون بعضها على بعض كالارادة فانها
على تحريك العضلات ومحركها على العقل وبعضها غير العلة كالاداعي فانه ليس على
ولذا يتوقف به شبهة المجري الا ان نسخ اداعي مع الارادة نسخ اهلل والمعلول وعلى
هذا لو ترتب خطاب على معين خطاب اخر في المصنفين لو كان امددا اصل خطاب
المهم مشروط بعصيان الاله اي كما لا اطلاق له بالنسبة الى اللازمه فكذا لا اطلاق له
بالنسبة الى طاعة الاله وعصيان به بل مشروط بعصيان ولكن زمان شرط الاله و زمان
فعلية و زمان الاشتغال المهم زمان واحد حقيق فكل لان زمان وقوع الاله في الماء هو زمان
فعلية خطابه وهو خطاب الموسع مشروط بعصيان المصنف بل اطلاقه اي جواز ايقاعه
اول الوقت لانه مراهم المصنف الذي لا بد له فلو زاعم الصلح لالتقاء الحزبين فوقهما
حين وقوع الحزبين معيد بعصيان الحزبين لا وقوعها بعد ذلك لعدم كونها مراعاة مطلقا
وذاكر واضح وعلى اي حال زمان شرط المصنف و زمان فعلية و زمان اشتغال و زمان
عصيان الذي هو شرط الموسع فمن حيث الاطلاق مع زمان فعلية الموسع و زمان
اشتغال زمان واحد وبالجملة لا فرق بين هذا الشرط وسائر الشروط فكل يمكن ان شرط
التكليف بالوقت ولا يجب تقديم الوقت على الوجوب بل لا يمكن الا معارنا فكذا لا شرط
بالمعصية كما اذا فرض ان الالافمة في بلده محرمه فقصده المسافر الالافمة في غير الصوم من شروط
بحقق المعصية كما ان شرط بطول الفجر ثم ما ذكرنا ظهر ان اشكال شرط المتأخر
الواجب المعلق لا يرتب بل هذا اشكال يرد على القائلين بالتقدير توضيح
ذاكر انه لو قلنا بان الوجوب انما حاصل قبل زمان الواجب فيلزم تقديم الوجوب
على شرطه كالوقت فيلزم اشكال الشرط المتأخر ويلزم ان يكون الوجوب فعلية قبل
الوقت والواجب استقباليا فيلزم الالتزام بالواجب المعلق ومن اعترض باستحالة
الشرط المتأخر وان وجه كلامه بان هذا الشرط هو انشراح الانشراح الى اصل قبل الشرط
الا انه يرد عليه ايضا بان الامر الانشراعي يمكن ان يكون شرطا اذا ساع عليه الدليل
والعقل ولا غبار كباب اجزاء العلوة لا مثل الاشارة والمعصية وطلوع ونحوه

فان الدليل والعقل لا يبيح الا على كونه شرط بوجوده في الخارج لا الانشراعي اشكال
الواجب المعلق الذي امتنا البرهان على استحالة وكيف كان هذه الاشكال لا تليق
ولذا على خصوص الخطاب الترتبي بل ترد على قسم من المصنفين فما هو الجواب فيه هو الجواب
في الخطاب الترتبي نعم توهم هنا ورود اشكال خاص على الترتب وخاصة ان احصيان
اما شرط بوجوده في الخارج اي لا بد ان يتحقق لعصيان اولاهي تحقيق الامر بالمهم
كتحقيق الامر بالمهم كتحقيق الامر بالمهم كتحقيق بالانتم بعد اهراق الماء وهذا ليس زمانيا
وخرج عن موضوع البحث لان موضوعه هو اجتماع الخطابين في زمان واحد على نحو
الترتيب والظولية الترتبية واما شرط بنحو الشرط المتأخر الصحيح اي كون المهم متعقبا
بالمعصية شرط لتعلق الخطاب به فمما ليس الا الطلب بالجمع لان هذا الامر الانشراعي
حاصل حين بقاء الامر بالاله فاجتمع الطرفين بل لو قيل بصلح الشرط بوجوده في الخارج
كما زعم اليه جماعة من اصحاب الكشف ويظهر من صاحب الجواهر والطائفة في
ما تتيه على المحاسب فيلزم اجتماع الطرفين على اي حال لان مع كون المعصية الخارجية
شرطا فوجوب المهم حاصل قبل المعصية وقبله خطاب بالاله ايضا واجب فاجتمع الوجوبان
وبالجملة كلا الطائفتين قائلان بتقدير الوجوب قبل زمان الواجب فاجتمع الوجوبان
في زمان واحد ولكنه لا يخفى فساد التوهم على كلا الشقين اما كون لشرط المعصية
الخارجية فلانه لا يلزم تحقق الوجوب بعد المعصية اما على مختار من يلزم بصلح
الكشف اي من ملازمة الامكان حصول المشروط قبل شرطه وبعبارة اخرى قائل
بصلح الشرط المتأخر بوجوده في الخارج فمما لا يخرج عن الترتب الترتبي وليس من قبل تعلق
التكليف بالانتم بعد اهراق الماء واما على مختارنا فلي عرفت من ان كان حصول
الشرط وتحقيق المشروط و زمان الاشتغال في زمان واحد فمع كون المعصية الخارجية
شرطا لا يلزم ان يكون الامر بالمهم بعد سقوط الامر من الاله وبالجملة لو قلنا بوجوب
المهم قبل المعصية او مقارنا معها فمما عين موضوع البحث واما كون الشرط تعقبا
للمعصية فمما وان استلزم تعلق الخطاب بتعيينه في زمان واحد الا ان مجرد هذا
لا دليل على استحالة فان الحال هو طلب الجمع وهذا لا تسلم من مجرد فعلية

كلما الخطابين في زمان واحد بل انما يلزم لا إطلاقهما وكونهما في عرض واحد لا
لذا كان بينهما ترتيب وطوبى لانه اذا اشترط المزمع بشرط يتحقق الاعم
فمعناه تحقق وجوب المزمع حين سقوط الاعم فاما ان يفيض تحقق وجوب المزمع والاشغال
به حين عدم الاشتغال بالالاهم فكيف هذا يستلزم الطلب الجمع وبعبارة اخرى
اذا كان منشا الاشتغال بهذا الامر الاقتران شرط غير مقتضى لطلب الجمع فالامر
الاقتراضي حكمه حكم منشا اشتراعه فاريا فيستحيل ان يكون الاعم والمزمع الذي يترتب
بهذا الامر الاقتران في رتبة واحدة نعم لو جعل الاعم على المعصية شرط بمعنى انما عليه
فيجتمع الاعم والمزمع في رتبة واحدة لان اطلاق الاعم محفوظ مع هذا الاعم ايضا
نعم لو لم يرد من الاعم الذي لا يتفك عنه المعصية الخارجية فلا يجمع بين رتبة ولا يبعد
ان يكون مراد من غير شرط بالاعم هو هذا المعنى لا ابتداء او اتمل اقل الذي
هو من مقتضات الارادة وعلى اي حال لا فرق لزوم طلب الجمع بين ان يحل نفس
المعصية الخارجية شرط وان يحل الامر الاقتران شرط لان المزمع على كلا تقديرين يتحقق
في طول الاعم وظرف امتداد طرف خلو الاشتغال عن الاعم المقدمه الرابع ان
احتفاظ الخطاب بالنسبة الى المعنويين المأخوذة فيه واهتمامه المفروضة تختلف
فلو كان المعنوي غير الفاعل او المترك المطالب بالخطاب هو او تخفية تقيده وما
يترتب منها كاللاطفة والعصيان فاحتفاظ باعتبار الاطلاق او الاقتران بالنسبة
اليه سواء كانا لفظيا كالعناوين الاولى الطارية للافعال مع قطع النظر عن تعلق الحكم
بهما او كانا بالقياس كالعناوين الثانوية الطارية لما بعد تعلق الحكم بهما كالعلم والجهل
والتقدير والتوسلية وقصد اليوم وامتداده ولو كان العنوانان الفعل او المترك
العصيان واللاطفة فلا يعقل ان يكون الفعل او المترك المطالب هو او تقيده مطلقا
روقيده او مطلقا بالنسبة الى الفعل او المترك لهذا الخطاب كما يعقل ان يكون الخلف
المطالب منه الخطاب الاعم من الفاعل والتارك ولا خصوص الفاعل ولا خصوص التارك
بعبارة اخرى حكم حاشي تحقق موضوع وعنوان لو كان هذا العنوان من المعنويين

الطارية للمخلفين مع قطع النظر عن تعلق الخطاب بهم لكون المخلف قاعدا او قائما مسافرا او
حاضرا نبيها الحكم مع هذا العنوان علم لا شرط لا اما لا إطلاق الخطاب بالنسبة اليه كاخلاق
وجوب الزكوة عند السفر والسفر واما لا شرط به مع حصول شرط تقيده وجوب السفر بالسفر
وهذا الاطلاق او تقيده لا يخلو لا يمكن ان يكون الخط في مقام الاثبات مطلقا او مقيدا كالاعتناء
الايمان في هذا المقام ايضا وان لم يكن في مقام ثبوت ولو كان هذا المعنوي من المعنويين
الثانوية للمخلفين المترتبة على الاحكام كالعالمية والجاهلية فيعيا الحكم مع هذا العنوان اما
نتيجة الاطلاق كوجوب الصلوة على العالم والجاهل واما نتيجة التقيده كوجوب السلام على المسافر
الجاهل ولو كان هذا العنوان من قبيل الفاعلية والتاركية او المطلقية والعامة فلا يعقل
ان يكون بقاء الحكم معه واحتفاظه من باب الاطلاق او تقيده مطلقا ويصور الاحمال ايضا
ان كان الفاعلية والتاركية من المعنويين الاولى واللاطفة والعصيان من المعنويين
التي لا يعقل الاطلاق او تقيده مطلقا التي نزل بالنسبة الى الفعل او المترك ولا النتيجة بالنسبة
الى المعنويين واللاطفة بالنسبة الى هذا الخطب ولا يعقل الاحمال ايضا لان الاحمال يتصور
في مورد المكان الاطلاق او التقيده فلا يعقل ان يكون الخطاب منه لفعل الاعم من تارك
والفاعل ولا خصوص التارك ولا خصوص الفاعل ولا الممثل ولا العاص ولا الاعم كما انه
ليس الفعل المطلوب بالخطب الاعم ولا الاخص وهكذا لا يمكن ان يكون من مطالب منه المترك
الاعم من الفاعل والتارك ولا خصوص الفاعل ولا خصوص التارك ولا العاص ولا المطلق
ولا الاعم كما انه ليس المترك المطلوب بالخطب الاعم ولا الخاص وذلك لوجهين الاول
ان الفعل او المترك وكذلك الاطفة والعصيان لفظ الموجود والمفهوم المحل على
الماهيات في ان لا يرد من فرض الماهية معناه عن الوجود والعدم حتى يقال زيد موجود
او معدوم ولا يلزم حمل شيء على نفسه او حمل التقيده على التقيده او كلاًهما لا يرد
من فرض الماهية كل موضوع معناه عن المحل المترتب عليه ولو كان المحل من المحل لا
المترتبة على الوجود كالكاتب فانه لو حمل على زيد بحسب ان يفيض الموضوع محققا

عن المجول والا يلزم احد المذنبين او كلاهما فالمطالب بالفعل يجب ان يفرض معارة
عنه الفعل والترك فالحفاظ كتحليل عدم سقوطه في حال الفعل والترك ليس الا مع بيان
انه المطلوب لا لاطلاقه او لقيده بعبارة اخرى الاطلاق والتقييد من حالات اشياء وما
ذات اشياء كالمطلوب في المقام فهو هو لا انه مطلق او مقيد فبقا الخطب في حال الاطلاق
والعصيان ليس الا ان يفعل مثلا هو المطلوب الثاني ان معنى الحفاظ كتحليل مع بيان
العناوين كالحفاظ بصلوة مع بلوغ مقارنته كتحليل مع بقاءه في هذا الحال فلو كان كتحليل
مطلقا بالنسبة الى عنوان كالمطلوب بالنسبة الى الاستطاعة المالية فان وجوبها مطلق بالنسبة
اليها اي بصلوة واجبه في حال الاستطاعة وعدمها وكان كتحليل مقيدا بالنسبة الى هذا العنوان
كالج فمعنى الحفاظ هو مع الاستطاعة اي معارة وجوبها مع حصول الاستطاعة وبقاها معها
وهذا المعنى لا يفعل بالنسبة الى عنوان الاطلاق والعصيان فان عصيان خطاب لا يفعل مقارنته
الخطاب مع لال معنى الحفاظ طرد عصيانه لا بقاءه مع عصيانه بعبارة اخرى عصيان
الخطاب لا يفعل ان يكون بالنسبة اليه مطلقا او مقيدا فان ترك المطالب بالخطاب مثلا
معنى بقاءه كالحفاظ بطرد فتركها ان يفعل المطالب بالخطاب معنى الحفاظ طرد فتركها
وحاصل ترك العصية بالنسبة الى الواجب في الجرام ومقتضى هذه المقدمه ان بين عنوان
الاطاعة والعصية مترتين من الفعل والترك بالنسبة الى هذا الخطاب وسائر العناوين فرق
من جهات ثلث الاولى ان هذين خارجا عن مصداق الاطلاق والتقييد لانها متر قبل
حل الوجود او المعلوم على الماهيات دون سائر العناوين الثانية ان الحفاظ كالحفاظ
حال الفعل والترك اي حال الاطاعة والعصيان انما هو لاقتضاء الخطاب من حيث لاداء
اثره بشرط فان تأثير الخطاب المتعلق بالفعل مثلا هو ان ياتر بالقيضة ذاته من حيث
الترفع وهو امثاله وطرد لقيضه وهذه الثالثة ان معنى الحفاظ مع سائر العناوين
التي يكون الخطاب بالنسبة اليها مطلقا او شرطا مقارنته كالحفاظ معها فمعنى الاطلاق
وجوبه اي انت بالصلوة مع الاستطاعة المالية ومع عدمها كما ان معنى تقييد
وجوبه اي انت بالجمع مع حصول قيده وانما معنى الحفاظ مع هذين التقديرين

ايجاد التقدير واعدا منضدا وبعبارة اخرى كالحفاظ بالنسبة الى هذين امرين بالتقدير
وتنهي عنه واما بالنسبة الى سائر العناوين فامر مع التقدير فالخطاب بالنسبة الى سائر العناوين
ليس ناظرا الى التقدير بل ناظرا الى ما رخر وهو وجوب الجمع على هذا التقدير وهذا بخلاف
هذين التقديرين فان الخطاب ناظرا الى نفس التقدير لا امر اخر والتسوية ان الخطاب
بالنسبة الى نفسه ليس مشروطا او مطلقا بل هو فليس شيء هناك وله حاله ببقا معها
وعلى تقدير وجودها او على كلا التقديرين وجودها وعدمها وبعبارة واضحة
ان اقتضاء الخطاب بهوية ذاته اثره التشريعي يستلزم امران احدهما ان الخطاب بالنسبة
الى سائر العناوين معلول منها فان وجوب الجمع معلول من الاستطاعة واما بالنسبة الى الفعل
والترك وما يتبع عنهما فالخطاب عليه لا لانه علة تشريعية لا مثالا وتاثيرها ان سائر
العناوين ليس الخطاب ناظرا اليها ووجوبها لا يجادها او اعدامها لانها تجعل بفرض
الوجود ثم يحكم على فرض وجودها ففي سائر العناوين المستفاد اليها هو الحكم على تقدير
لا الحكم بالتقدير واما بالنسبة الى الفعل والترك لمطالب هو او تقييده بالخطاب فالمنظر
اليه نفس التقدير وطرد لقيضه هذا كله بالنسبة الى نفس الخطاب واما بالنسبة الى عصيان
خطاب اخر او اطاعته فان امكن الاطلاق او الاشرط الا ان الاطلاق او الاشرط مع
سائر المطلقات والمشرطات فمختلف بمعنى ان الخطاب المطلق يجمع مع لقيده لو
كان غير عصيان خطاب اخر كاجتماع الصلوة في حال الاستطاعة مع الجمع فلو لم
يكن بينهما توافق كالمثال فلا محذور لا مكان الجمع واما لو كان بينهما تضام كالحال لو كان
انقيا وغريق مطلقا بالنسبة الى حضوره فمجرد عدمه وغريق اخر شرطا بحضوره
فاجمعا بشخص في زمان واحد فمحذور زيد فيجب افعال علاج باب التزائم واما لو كان
القيده عصيان خطاب اخر فالمطلق عنه هذا القيد والمقيد به لا يجمعان عرضا اي
الا هم الذي الذي هو مطلق بالنسبة الى العصيان الاخر المهم واطاعة لا يجمع في
سابقة واحدة مع المهم الذي هو مقيد بعصيان الا هم لان الاطلاق الا هم معناه

فلا يرتبط بالمقام لان محل هذا الكلام مالو كان المكلف قادرا على اول الامر على الاشتغال ثم
عجز بغير اختياره لا مثل المقام الذي هو غير قادر على الاشتغال ابتداء فحق للمقام توجيه الخط بين
اليه لغو وقبح سواء قلنا بقبح توجيه الخطاب على العبد في تلك المسئلة كما عليه العقلا وقاطبه
او لم تقلبه كما عليه ابو حنيفة وعلى اى حال ليست مسئلة ترتب من قبل طلب الجمع بين الخطابين
الفعليين والا لما افاد المكان دفع الملم باطاعة الاهم شيئا ولما لو كان التكليف
المتجمع زمانا مع هذا المشروط بشرط اختيارى فاطرا الى رفع هذا الشرط او دفعه فلو
كان الشرط شرطا بحدوثه فرفعه من غير كسب كالتكليف مانع من تحقق هذا الشرط اى رفعه من غير
بالرفع لانه لو تحقق انما فيتحقق المشروط فبعد تحقق الشرط لا يؤثر ارتفاعه فلو
قلنا بان المدار على القصر زمانا فالتعلق الوجوب بالتكليف لرفع موضوعه بقصر
منه الزمان يقال لا فرق واما لو كان الشرط شرطا بحدوثه وبقاءه في الجملة فرفعه بالانقضاء
يقال بعد نية الاقامة الى قبل الزوال بان لا يسبق على هذه المسئلة واقتران قبل الزوال و
كذلك مسئلة الجمع بين الشرطين بان يقال التعلق بالموالك والمدا بعد انقضاء شهر الحج الى
زمان رجوع الحاج واما رفعها بعد الزوال وبعد الرجوع الى الحج فلا يؤثر في رفع وجوب
الصوم والحج ولو كان الشرط بحدوثه وبقاءه دائما فرفعه بالرفع والرفع دائما فلو
قلنا بان المدار على القصر وانما زمان اداء الفعل اى لو استمر العمل مثلا الى اخر الوقت
يجب القصر والا يجب انما فرفع القصر يصح بدفع هذا الموضوع فيقال لا فرق والوقت
عشرة ايام ويصح ايضا فرفعه بعد تحققه الى ان يخرج الوقت ثم ان هذا التكليف هنا الى
موضوع التكليف المشروط بالشرط الاختيارى ثارة رافع لموضوعه بنفسه فرفع رافع
له باقتضائه ولذا يختلف حكم الشخص الذي اخذ في موضوعه فاصل المؤنة بين تعلق التكليف
المراعى له والرافع لموضوعه المجمع معه زمانا بعين المال وبين تعلقه بالذمة فلو تعلق
بعين المال كالزكوة او انقضاء المتعلق بالمال في سنة الربح بان كان سنة الزكوة
مقدما او مقارنا كما لو ملك فحسمه ابل قبل عام التكب بزمان ولو ملكها اول عام
التكب فهو رافع له بنفسه فلو لم يزد ان يتصدق بانه في سنة اخرى وتعلق

الزكوة بانه بعد مضي شهر من عام الربح فهذا لا يراهم خمس هذه السنة واما لو تعلق بالذمة
كالدين او نذر بصيغة جماعة لود في بذره لا يفسد بسببه مؤنة فرفع له باقتضائه
فلو لم يزد لدين ولم يوف بالنذر يجب الخمس نعم اذا كان الدين في عام التكب فهو يجب
منه المؤنة ولو لم يزد لان هذا دين مرفد في نفسه هذه السنة فما قبله من الدين لم يزد على
المؤنة ثم ان كل تكليف مالي ولو لم يكن متعلقا بالدين يراهم الحج لانه بنفسه تزيله يخرج
المكلف عن الاستطاعة فالدين المتعلق بذمة سواء كان في الدينون ايسره من عام
الاستطاعة او في هذه السنة يرفع موضوعه وجوب الحج لانه حيث وجب عليه مرت
المال في الدين او انقضاء فلا يكون فاما لشرعا كما انه لو وجب صرفا لاداء ربيع عطش في
نفس محرم فلا يكون واجدا للمال نعم لو كان في ذمة دين مؤجل فرفع هذا الدين
الاستطاعة منسبة على اعتبه لاعتذار الكفاية بعد الرجوع فلو قلنا بانه لا يجب الحج الا على
من كان ذو كسب او قياح وعقار بحيث يكفيه مؤنة كسبه او منافعه عقاره
فما الدين المؤجل كالمعجل لان بعد رجوعه اذا اداه لا يقدر على مؤنة فخرج من هذا الدين
عن الاستطاعة ولو قلنا بان المدار على الاستطاعة القدره على مؤنة الذمة على
الايجاب وعيالاته في هذه السنة ولو صار سائلا بالكف بعد ما فمعلوم ان الدين مؤجل
لا يرفع وجوب الحج وبالحج قد يكون ارفع لموضوعه المشروط لعدم المكان لجمعها في
الاشتغال في زمان واحد رافعا موضوعه بنفسه فلو قد يكون رافعا له باقتضائه
فالكان من قبل الاول فهو كالورود في باب التعارض ولا تعليل له بانه الى ابراهيم
كما يجب عنه كونه موجبا للزوم المجمع بين متعلقها او غير موجب وان كان من قبل
الثاني فهو كالحكمه في باب التعارض وهذا هو الترتيب المبني عنه فظهر ان موضوع
البحث هو الخطبان المتعلقان في زمان واحد بفعلين يكون بينهما تضاد في مرتبة
الامتثال وكان احد الخطبين المجمع مع الاخر متعلقا بما هو يدفع او يرفع اشتغال
الشرط الاختيارى المأخوذ في الاخرين او كان متعلقا بعنوان تلازم لرفع الشرط
الاخر ودفعه واما لو لم يكن احدهما نافرا الى موضوع الاخر فالحج موضوع
الاخر عنه تحت الاختيار كالوقت ونحوه واما المعرضه لامر اخر فلا يدخل

في موضوع البحث وتقدم انه لو لم يكن الجمع فيها فيجب الجمع ولو لم يكن فيجب الجمع
قوا بعد باب اترام وذلك لانه لو لم يكن شرط ما كان مشروطا اختياريا او كان
اختياريا ولم يكن الاخر مشروطا وراقها لشرط فيكونان عرضان مثلا لو كان
الصوم مشروطا بالخير او الاقامه وكان تكليف يجتمع مع رمايا وراقها لشرط الصوم
كحرمة الاقامه او الخير فهذا هو محل النزاع وهكذا لو كان تكليف مشروطا بالقدرة كالتقوى
او التوبه وكان تكليف يجتمع مع رافعا لموضوع كالتوبه او غير هذا هو محل البحث ولا شبهه انه
لو لم يجعل الخطاب بان ترتبها جعل احدهما في عرض الاخر بان يقال انقذ هذا مطلقا و
انقذ ذاك مطلقا فيقع بينهما اترام وما ذكرنا من موضوع النزاع ظهران مجرد فعلية
الخطابين لا يقتضي اترام وطلب الجمع بل اترام ينشأ من اطلاعهما وذلك لان طلب
الجمع عبارة عن الالتزام بفعل احدهما عند فعل الاخر وهذا يتحقق على قسمين ليس الا الاول ان
يكون نفس مؤدى الخطاب ذلك بان يقال ارفع يدك حال بكثرة الاحرام او قم عند
وعند اترام فمضى الخطاب بالدلالة المطلقة بغير وجوب اترام حال القيام فلو لم يقع حال
القيام لم يتحمل شرط اترام كما اذا كان دليل عكسي ذلك ايضا بان دل على وجوب اترام
عند القيام لا يقتضي شرطية كل واحد بل لا فرق بين حال نفس مفاد قوله ثم عند بكثرة الاحرام
هو الالتزام بالجمع بينهما وان في ان يكون لازم لخطابين ذلك بان يكون كل واحد
واجبا في حال فعل الاخر وتركه بالاطلاق كما في غير مفروض المقام من سائر الاقسام
المستقدمة من الشرط الاخيرى وغير الاخيرى فان لازم الاطلاق وجوب الصلوة
في حال فعل الصوم وتركه واطلاق وجوب الصوم عند فعل الصلوة وتركه وهو الالتزام
بالجمع بينهما ولما اذا لم يكن احدهما قيدا للآخر ولا مطلقا مع الاطلاق الاخرى كان
مشروطا بترك الاخر فيستحيل ان يقتضى فعلية وجوب طلب الجمع مع الاخر لانه اذا
كان وجوب احدهما مشروطا بترك الاخر فيجب ان قيد الوجوب بقيد ايجاب ايضا
فالواجب بمقيد بترك الاخر وهذا قيد طلب الجمع او تقييده فلو كان مقتضى طلب
مع الاخر لزم ان يكون اشرى مشروطا بنقص اشرى شرط او فوجبه من الاشرى الى الاطلاق
وبالمجمل لا يقتضى الخطاب بان المترتب احدهما على ترك الاخرى على مخالفه الاخر

الطلب بالجمع فهذا لا يعقل الا باعده الامرين اما بان يخرج الخطاب المشروط عن كون شرط
فيصير مطلقا كالدفء وهذا خلف واما بان يجتمع اشرى مع ما يستلزم عدمه لان الاشتغال
بالاهم ملازم لترك المهم وطرد موضوع الاشتغال به في رتبة علة عدم الاشتغال بالهم
فاذا اقتضى الترتيب الاشتغال بالمهم حين الاشتغال بالاهم لزم ان يكون اشرى مجتمعا مع
ما هو في رتبة علة عدمه وبتمجير اخر القول بان الخطاب الترتيب والاطلاق من طرف واحد
ليقتضى الالتزام بالجمع ملازم للالتزام بالتحلف او المناقضة العجيبة اما التحلف فللالتزام
بان المشروط مطلق واما المناقضة فلان شرط الوجوب حيث انه شرط للواجب
فاذا كان الواجب المقيد بترك واجب اخر مجتمعا مع فعل الاخر فيكون اشرى مجتمعا مع
سيفتض شرطه وبالحال ان الوجوب معلول عن الترك فلو اجتمع مع افعال فيلزم ان يجتمع
اشرى مع ما هو ملازم لعلة عدمه مع انه يلزم ان يتحقق الوجوب بدون تحقق شرط
فان اشرىها معا اما مع تحقق شرط المهم واما بلا تحقق شرط فلو كان مع عدم تحقق
شرط فيكون اشرى مقارنا مع ما يقتضى عدمه بغير اخر يلزم ان يتحقق المعلول بلا علة
ولو كان مع تحقق شرط فهو يقتضى عدم الاشتغال بالاهم لان موضوع المهم يتحقق
في حال الخلو عن الاهم فتفعل من جملة ما ذكرنا ان الاطلاق من طرف واحد لا يقتضى الالتزام
بالجمع والا لا يقتضى ان يكون كل واحد واجب كان مطلقا بالنسبة الى فعل كل واحد وتركه
مؤديا لطلب الجمع بينهما فان وجوب الصلوة مطلق بالنسبة الى شرب الماء وتركه ومع هذا لا
يستلزم اطلاق طلب الجمع بينهما وبين شرب الماء نعم لو كان اياه الماء ايضا مطلقا مع فعل
الصلوة وتركه لا يقتضى طلب الجمع بينهما واسرفيه ما عرفت ان لازم الاطلاقين هو الالتزام
بالجمع كما عرفت في سائر اقسام الشروط ولما اذا كان لشرط عيبان خطابين اخر فهدا
لا يقتضى الا عند طلب الجمع فلا ينتج طلب لفعلين في زمان واحد مني ترتيب الاضواء المكلف
عن الاشتغال باحدهما فالخطابان المترتيبان نظرا لغير اشرى بين افعول والصوم في
انه لا يجب الاثنان بهما ولا يجوز تركهما غاية الفرق ان الفرق هو الصوم كل منهما في عرض
الاخر واما المترتيبان فاحدهما في طول الاخر وبالحجده وان صار خطاب المهم فعليا
بتحقق شرط التحقق مع فعلية الخطاب في زمان واحد وبقى في هذا الزمان خطاب

اللام على فعلية لا لاطلاق ولازم فعلية كل خطاب ان ان يكون زمان الاشتغال به واثباته
 زمان فعلية الا ان فعلية نحو ترتب لا يقتضي الا ان يكون الاشتغال ترتيبيا ايضا فلا
 يقتضي الفعلية نحو ترتب الاضطرار طلب الجمع هذا بحسب الثبوت وادهم واما بحسب الالتماس
 دلالة في وقوع ترتب في الترتيبات بل عدم الجحيم الا في وقوع اول دليل الامانة مثلا اذا
 حرم الاقامة على المسافر لندره ونحوه فحق اقام فلا اشكال في وجوب الصوم عليه واصلها
 فهو مكلف على الخروج او لا وفرض عصية فمكلف بالصوم وانما لم نلوا ان اقامة اول
 الوقت شرط لتعلق التكليف بالقيام فالتكليف الراجع لموضوع يجب ان يكون نحو الرفع
 انما يجب ان يكون المحرم حدوث الاقامة والا لو تحقققت الاقامة فالامر بالخروج بعده
 لا يرفع موضوع اتهام فليما هذا يكون الخطاب الترتيبي مرتباً على حدوث الاقامة لا بقاءها يجب
 ان يكون الخطاب هكذا ايها المسافر لا تنو الاقامة وان توت فعل تاما واما لو كان
 الشرط بقاء الاقامة بمقدار فاض فالتكليف الترتيبي يجري في هذا المقدر كما في الصوم فان
 وجوب يتوقف على الاقامة منه اول الفجوة لئلا والاما بعد لئلا في فوات كان مسافرا
 او حاضرا يجب عليه الصوم فليما هذا يجب ان يكون الخطاب هكذا ايها المسافر لا تنو
 الاقامة وان توت وبقيت على هذا القصد الى لئلا والاما يجب عليك الصوم واما لو
 كان بقاء الشرط معتبرا في جميع احوال الفعل كما على القول بان المنطوق على زمان
 الاداء لا الوجوب فالخطاب الترتيبي يجب ان يكون هكذا ايها المسافر لا تنو الاقامة
 والا فان توت وبقيت على الاقامة الى تمام الوقت فيجب عليك اتمامها فاختلاف
 انما الترتيب كاشف عن ان الخطاب الفعلي الراجع لموضوع الخطاب المرتب لا يقتضي
 الجمع فيها في الاشارة مع ان الاشارة ممكنة في المقام لكلا الخطابين لا لتمام المسافر
 والصوم فلا يعقل في مورد ولا يمكن الجمع بينهما ان يقتضي الترتيب الجمع بين الفعلين في
 زمان واحد ثم ما ذكرنا من المثال يظهر لك المقصود في كثير من الترتيبات
 كما لو تعلق تكليف اول اداء الدين ثم على فرض عصية بوجوب الترتيب فخطاب
 الترتيب قبل استقرار وجوب مرتب على عصية الدين وحيث ان بقاء فاضل

الموتة ليس شرط دائما فلا بد ان يكون الخطاب الراجع لموضوعه متحققا قبل استقرار وجوب
 الترتيب انما لا يمنع عن الترتيب فلتخص ما ذكرنا ان الخطاب بين الدين لا مضاد بينهما بحسب الجمل
 بل بحسب المتعلق اذا كان بينهما ترتيب لا يقتضي فعليةما طلب الجمع بل لا يقتضي ترتب
 طلب الجمع فيمكن الجمع بينهما لعدم تضاد المتعلقين فما ذكرنا الحق انه راجع منه
 انه لو فرض مالا لكان الاشارة لغيره في ان واحد لما فاد الخطاب الترتيبي وجوب
 اتيانها وان كان يتنا في نفسه الا انه لا يتحقق في الفرض الجمل لما ذكرنا من عدم وجوب
 الجمع حتى في ممكن الاجتماع كالتحسين والدين والمافره مع لعدم ثم انا قد افترنا في تحرر موضوع
 البحث ان موضوعه من ان يكون اشارة لغيره بين رافعا اشارة لموضوع الاخر او ما يلزم
 موضوعه لان المنطوق واحد فلا فرق بين ان يتعلق تكليف اولها بما وجوب اشارة
 رفع موضوع الاخر كالخطاب الترتيبي في عمل البحث كما لو قيل ازل انجاسه وان عصيت
 فصل فان موضوع الصلوة عصيان الارادة والارادة اذا امتثلت يرفع نفسا من موضوع
 الصلوة كالمثال المتقدم بناء على ان تكون الاقامة قاطعا حكم السفر فاما في اذا
 خطوب بوجوب الخروج وحرم الاقامة بغير هذا التكليف المسافر رافعا لموضوع الصوم فليما
 يجب على المسافر المحجم لان موضوع الصوم بناء على امر ان المحذور واقامة المسافر وان
 يتعلق التكليف او لا بعنوان ثم ثانيا برفع موضوع الاخر خلافا من هذا العنوان مع
 موضوع الاخر كالمثال بناء على ان تكون الاقامة قاطعا لموضوع السفر كما هو اختيارنا المسافر
 لدا حرم عليه الاقامة ليس نفس الخطاب يتعلق برفع الاقامة رفعا لموضوع الصوم بل برفع
 لما هو ملازم لموضوعه لانه رفع للاقامة التماثل ملازمة للمعنى الذي هو موضوع الصوم وبما جمل
 قد يقال ايها المسافر اخرج ولا تقم والا تقم وقد يقال لا تقم ولا تقم فانهما او بغير سائر
 فيجب عليك الصوم ولا يشبه في اشتراك كبريا في عدم لزوم طلب الجمع بين المتعلقين بل لوجوب
 يقتضي هذا النوع من الخطاب الراجع لما هو ملازم لموضوع الاخر طلب الجمع مع انه لم يوقف
 في موضوع ترتب يقتضي الترتيب عليه بل لا يلزم تحقيق تقدم اقتضاها وتكليف الجمع فيما افتر
 كذا لك ادنى وبعبارة اخرى ما كان اشارة لغيره بين في متعلق كما هو عند التحقيق في موضوع

في الخطاب الاخر لو لم يقتض طلب الجميع بينهما فحقا كان احدهما متعلقا بغير ما هو مقتضى الموضوع
الاخر فقدم اقتضاؤه للارزام بالجميع او في واحد من غير فكرنا من المقدمات جيدا اذا
عرفت ذلك فليذكر ما يورد على الخطاب اترتب منها ان امتثال الخطابين في زمان واحد
لا يعقل وما لا يمكن امتثاله لا يمكن ان يكون مطلوبا وفيه ان الخطاب الترتيبي لو اقتضى امتثال
كل الخطابين معا لكان عدم امتثالهما معا كاشفا عن عدم مطلوبيتهما في زمان
واحد واما لو لم يقتض الخطابان اترتبا ان الامتثال لامتثال كليهما معا اي بيان احدهما
مع ضلوا الخلف عن الاشتغال بالآخر فلا يكشف عدم امتثالهما عن عدم تعلق الطلب
بهما مترتبا مع ان هذا الاشكال مخصوص بالاضدين والترتيب لا يخص باب دون باب
بالجمله لا يقتض الخطاب الترتيبي الاشتغال باحدهما حتى فيمكن الجمع ولذا قلنا بان لو فرض قدرة
المخلف على امتثالهما لم يكن عليهما مطلوبا بل يقتض محو او تترتبا لانه لا يقتض تعلق الطلب
بشيء على تقدير عدم الاخر ان يكون لازم الاتيان مع الآخر لانه الخلف والمقتضى واجب
ان اية اية التماس في توهيم اولان الخطاب الترتيبي يقتض الارزام بالجميع ثم توهيم ثانيا اقتضا
عدم وقوعها مطلوبا بالترتيب في باب الضدين ولذا اجاب في حاشيته على الرسائل عما
ذكرنا سيد سبيله هذه عن انه لو فرض محال الامكان جمعها لما وقع مرادين فان
ذكره من عدم وقوعها مراد الموقر محال اجمعها كان اشكالا لاخر فيختص بمسئله
الامر بالاضدين على الترتيب وحده عدم وقوعها على نحو الاطاعة لامرهما مع توهيم
وفعليه ان يتكليف بهما انتهى وحمل على اشكاله اقتضا الخطاب اترتبه الارزام بالجميع مط
واقضاؤه في باب الضدين عدم وقوع اترتب والترتيب عليه على صفة المطلوبة
مع توهيم الامر وفعليه ان يتكليف بهما وقد ظهر بظهر بالامر به عليه عدم اقتضا
الارزام بالجميع ناش عن اطلاق الخط بين لاعن فعليتهما والاعدم وقوعها على صفة
المطلوبه لان المطلوب ليس الا ما تعلق الطلب به فكيف يتعلق الطلب بالجميع ولا يقع
الجميع مطلوبا فعدم وقوعها مطلوبا يكشف عن عدم اقتضا اترتب الطلب بالجميع
ولذا لو جمع المافيين المصوم واهل في المثال المتقدم لما وقع التصريح بطولها
يرد اشكال على مسئلة الترتيب ولا اشكال بخصوص باب اضدين ومنها وقوع
المتطارد والمدافع بين الترتيب والترتيب عليه كوقوعه بين المتراضين

المرتبين لان فرد كل منهما لا فليس الامر حتمية فعليتهما ومقتضاها متعلقهما وفيه ان
ان الجزاء الاخر من العلم للخطا وهو اطلاق الطرفين لا مجرد فعليتهما المتضادين مع
كون فعليتهما احدهما متحققه بعضيان الآخر فكيف يعقل ان ترتب الخطاب المشروط لبعضيان
الاخر ويصل الى مرتبه الاخر ويصح مع ما هو مرتبه عده وكيف يعقل ان ينزل
الخطا بالمرتبة عليه المتعلق بما كان اقتله رافعا لموضوع الاخر ويعمل الى مرتبه
المرتبة ويصح مع فعليته المهم لا يقتض الاتيان حين بعضيان الالهم وفعليه الالهم
لا يقتض الا ترك المهم فالالهم ليطرد المهم ولا يجمع معه والمهم لا يطرد الالهم فضلا عن
الاجتماع معه اما طرد الالهم فلان امتثاله رافع لموضوع المهم ومتعلق بما هو مقتضى
شرط المهم واما عدم طرد المهم فلانه مشروط ببعضيان والخطا بالمشروط لا يعقل
ان يتعلق بايجاد شرط ولا يحفظ شرط والالزام ان يكون موجودا قبل شرطه وهذا
خلف بصيرورة المشروط مطلقا فلا يمكن ان يكون الخطاب على تقدير فراغها لما
يسهل تقديره ويهدم لركانه كما ان دليل المحكوم لا يعقل ان يراهم دليل الحاكم لانه
غير ناظر الى حفظ موضوعه فان قلت يكن الطرد من طرف الامر بالالهم فانه لا طلاق
ليطرد المهم حتى حال حصول شرط كما كان طردا له في غير هذا الحال فلا يكون الجمع الالهم
محال اصلا قلت اقام لم يكن الترتيب طاردا للترتيب عليه فلا موجب ليطرد الترتيب
عليه فلا موجب ليطرد الترتيب على الترتيب لان المتطارده من طرف واحد غير معقول
فان طرد الالهم عبارة اخرى عن رفع موضوع الالهم فمع وجود موضوعه ايضا لا
يمكن ان يحفظ موضوعه حتى يمكن ان يراهم مع الترتيب عليه متطارده ماله الاقتضا
على بسببه للاقتضا ولا معنى له لان المتطارده نشأ عن الزام وجر كل منهما قدره فكيف
الفي نفسه واما لو لم يجر الا واحد منهما فلا تراهم وتطارد وبالجمله اترام ناش عن اطلاق
الخطا بين واما الاطلاق من طرف واحد فلا يقتض الارزام بالجميع والالزام المحذور
المتقدم وهو من جهة كل واجب مع كل مباح فان قلت الارزام بالجميع كما يلزم
من متعلق الطلبين المتضادين على غير نحو اترتب كذلك يلزم على نحو الترتيب

لان ملاك الاستحالة اجتماع الطرفين وكون المتعلقين مرادين في زمان واحد
من شخص والمفروض ان المرتب لحصول شرط فاعلم المرتب عليه في هذا الزمان ايضا
فعل لا يلزم سقط بعد فحال الشروع في المرتب اجتماع الطرفين لانهم اجتماعها ان
يكون المكلف ما موردا بايجادها معا قلت تمام الخطأ من عدم الفرق بين
الطلب بالصدقين على نحو المرتب وبين تعلقه بها على غير نحو المرتب مع ان الفرق
بينها اوضح منه ان ينبغي وقفا من احد البابين بالآخر فاشق اما من عدم الفرق
بين شرائط الجمل وشرائط الجمل واما من عدم الفرق بين شروط الاصلية
وغيرها واما من عدم الفرق بين تعلق احد الطرفين بما هو شرط لشرط الاخر
وبين تعلقه بغير ذلك فلو كان شرائط الجمل من قبيل الواسط في الترتيب
لكان موضوع التعلق هو المكلف بما هو المكلف وكل منهما تعلق به في مرتبة
واحدة لحصول كليهما واما لو كانت وسائط للتبوت فموضوع احدهما العاقل
ويستحيل ان يطلب منه الجمع بين ما هو موضوعه وعصا الاخر وهو متعلق برفع
العصيان وكذا تقدم انه لو كان شرط من قبيل الوقت فاما مطلق من هذا الشرط مع شرط
بشيء كان لو كان كل منهما مطلق من حيث هو الاخر وتركه وكذا لو كان احد الطرفين
غير متعلق بما هو واقع لموضوع الاخر واما في موضوع البحث فنتيجة التعلق بين شرط
الجمع كما بينا من احقائه الدليل الذي والا فصح تعلق الطرفين بالصدقين ترتيبا بل
يكشف عن ذلك ايراد المنطق وهو انه لا يشبه في المكان ما وير كل قضية كلية
الى احد القضايا الجزئية وما يؤول اليه الخطا بان على نحو ترتيب هو المنفصل المانعة
الجمع لان الضابط لشخص القضايا بالاشتباه تبدل بل يشبه الاشياء في التفرع
فاحتمل قوله عز من قائل وايضا اسئلوا اولئك الزكوة والصلوة واجبة والزكوة واجبة
وقوله ولله على الناس حرج ايستعاضة القول اذا تحقق الاستعاضة تحقق
الحج ويحمل قوله لزل والانفعل الى قوله اما يجب ازاله واما يجب الصلوة فالطلب

المطلق يحمل الى الجزئية والمفروض بغير بعض ان يفرض الى شرطية المنفصل ويتغير بين الحدود
يحمل الى المنفصل الحقيقية والتغير اثره على المنفصل المانعة لخلو وترتب يحمل الى
مانعة الجمع لانها عبارة عن تعلق الطلب بالهم على تقدير تحقق الامر يقتض من الجمع
نعم هذه القضية بجميع مع اجتماع الجمع في اصل الطلب ايضا كما اذا حكم بقبول الترتيب عند تحقق
الطهارة ولكنه يشمل مورد التراجع ايضا لان المبحث عند ترك الترتيب احدى المقتضىين على
تقدير انقضاء امثال الاخر ولكنه على اي حال ينتج طلب الجمع في الاعتناء ومنها ان يقال
بالترتيب اما مقرر بما يستحق العقاب على ترك كل واحد من المرتب والمرتب عليه اي
يستحق اتمارك لها عقابين فهذا باطل لانه لا وجه لان يستحق عقابين الا اذا كان
المطلوب الجمع بين الطرفين واما مقرر بما يستحق عقوبة واحدة لترك الامر لا
لهم فهذا مستلزم خروج المزمع كونه امرا مولويا لان الطلب للولوى بالشيء المانعة
الشواذ ومثاله العقاب فانه لا للعقاب على مخالفة ما لا واجب حدوث الرضا الى
طاعة منوع العبادة فان من يطعم بهيمة لا اهل لمستحقا شيئا فليس له الاستيعاب العقاب
ليس الا كما لا اوارا الواردة في سلك الامثلة واما ما لا يخفى على البحث فهو ان كان المبحث
مستقلا للشواذ والعقاب وفيه ان ملازمة بين استحقاق العقاب على ترك طاعة وكون
المطلوب هو الجمع بينهما اما اولا بالنقص بالواجبات اللغوية سواء كان بوجوب
على كل مكلف شروطا بعضيا بما يقتضي احدى برغير ترتيبه المقام او كان بوجوبها على كل
يكون مصداقا للجامع من المكلفين او يكون كل منهم حرف الوجود من المكلف فارجح
تصور ما لا وجوب الكفاية لا بد من التزام بما يستحق الجمع العقاب لتركوا المكلفين
بما جمعهم مع انه لم يطلب منهم الجمع بل ليس الا المطلوب الا امرا واحدا وبالنقص
بتعاقب الايام في باب الخطب فان تلامن وقع المنصوب تحت يده معاقب
مع ان المطلق المالك لا يستحق شيئا وبالمرتبة فيمكن الجمع كالامانة والحرمة
والصوم المرتب على ترك اسفروا البقاء عليها فانه لا يشبهه في ان من ترك اسفروا

والصوم جميعا يستحق عقابين مع انها ليس وصف الاجتماع مطلوبين ولذا اوجب فيها
لم يعاقب على صفة المطلوبين واما ثانيا بالحل وهو ان العقاب ليس الا على المعصية
فكل من كان قادرا على الفعل والترك بالنسبة الى التكليف نفسه فتركه اقبحا من فعله معاقب
كما ان من ترك بصلوة على الميت مع قدرته على الفعل والترك معاقب اذا لم يسقط
التكليف عنه بفعل غيره فالعقاب من ميعات اعيان لا من اثار القدرة على الجمع ولا
شبهه انما بالنسبة الى كل من الامم والمهم قادرا على فعل وتركه فيسحق العقاب على التكليف
الذي يصاحبه اقبحا وبالنسبة لاشبهه انما في الواجبات احرصه لو عصى المطلق في عدة
منها فيعاقب على كل منها لانه تركه فيعاقب على تركه الصوم والبخل والنجس والركوة كل
لحده ان تركه لانه تركه لانه تركه بالجميع فيها فكل الطوبىين لا باس بان يستحق لهما ترك
لها عقابين بين لا ترك بالجميع بل بالجميع في الترك فانه كان قادرا على كل واحد منهما لم يترك
والمرتبة عليه فتركها باقيا رتبة فيسحق عقابين نعم لا يقدّر على اطاعتها معا وتعدد
العقاب ليس دائما من اثار ترك الطاعة معاقب قد يكون من اثار اطاعتين وجهه
في تركها كما في محالته تسبى التي عن الاقامة والامر بالصوم مع ان المطلوب ليس بالجميع
فيها وعلى هذا فلا وجه لعدم الالتزام المحقق لشراريه بعد العقاب واهرامه بشدة
مع انه مورد شدة تأكد الطلب الذي اجتمع فيه ملاكات متعددة لا الطلب المستعدة
فان كل طلب عقاب عليه فان قلت سلمنا ان كان تعلق الخطاب بغيره على نحو
الترتيب الا ان مجرد الامكان لا تعبد الحكم بجمعة اعباده المتباينة بالعدد الا انما هو المحقق
فقلت الزام عقاب تعلق الخطاب بغيره على ترتيب الامور لا ان يكون الامكان بين
وتعلق تعلق الخطاب بين قسمين قسم يكون اقتضاهما انما كان الزام بغيره
والصورة وهذا القسم على قسمين اخذ القدرة في تعلق الخطاب شرعا
قلت الزام بين اثنين واقتضاهما ان يكون على قسمين قسم يكون اقتضاه
فيها دائما كالجور والافقات واستقبال القبلة والحدى لاهل العراق وبسائر ارضها
قسم يكون كل منه ملازما لتقيض الضد الاخر دائما وقسم يقع اقتضاهما اتفاقا

كزام لفرقتين والدين والبخل وهذا القسم على قسمين اخذ القدرة في تعلق الخطاب شرعا
شرعا وقسم لم تؤخذ فيه الاعتلا وتقدم حكم الاثم وان ما اخذت لقدرته فيه شرعا
فلهذا دخل الملاك دون ما اخذت عقلا فلو كان الزام دائما فمجرد الامكان لتركه لا يكفي
للموقع لان هذا القسم داخل في باب تعارض تلبس لعداها فبين ملاك فلا بد من
قيام دليل على انه يجب الاضافات او لان عقاب عقبت فالحج ولو كان الزام اتفاقا
فلو اخذ القدرة شرعا محله على الزام الدائم ومجرد الامكان لتركه لا يكفي للموقع فيجب
ان يدل دليل على صحة الوضوء لو عصى في صرف الماء لرفع عيش في نفس محرمه لان الوضوء
لا ملاك له في هذا المورد وهذا لا فرق بين ان يكون القدرة شرعا في احد الخطابين
او في كليهما غاية الفرق انه لو جبر في احدهما فلا اثر لعدم مطلقا مأخوذة في كليهما فيرجح
احدهما بمرجمات سبقت ذكرها وعلى حال يحتاج الى دليل خاص لان الامكان الظاهري
الترتيب لا يصح الملاك فلو دل دليل على انه لو عصى في صرف الماء لرفع عيش فيوضوء
نستكشف ان كان هناك ملاك في مورد العقاب وانما الجمع بين القدرة
الشرعية وبغيرها شرط للصوم للوضوء ولو كان الزام اتفاقا من دون اخذ القدرة
شرعا في واحد منها فيمكن انما ترتب للموقع لان اقرب ليس لا تقيدها عدلا لاطلاق
او كليهما فلو كانت احد الخطابين اهم فيقيد اطلاق المهم ولو كانا متباينين فيقيد
الاطلاق كليهما لانه بعد فرض شمول الخطابين في مدله لمورد الزام وبعد تمامية
الملاك فلا مانع من اخذ كليهما الا على المكلف عنه امتثالها ونسجها اثرات الخطابين
عقلا بالقدرة ان تقيدها المهم او كلاهما فتقيدها عدلا لاطلاق عين ترتب من جانب
الواحد وتقيدها كليهما عين ترتب من الجانبين وهذا معنى كلام شيخنا الانصاري رحمه
باب التعادل لما كان امتثال التكليف على سلك العمل بكل منهما كبر التكليف
الشرعي مشروطا بالقدرة والمفروض ان كلاهما مقدور في حال تركه وبغير مقدور
مع ايجاد الاخر فكل منهما مع تركه الاخر مقدور بمحم تركه وتعين فعله ومع ايجاد الاخر
بجور تركه ولا يعاقب عليه فوجوب الاخذ باحدهما نتيجة لدلته وجوب الاقتال والاحل

والعمل بكل منهما بعد تقييد وجوب الاشتغال بالقدرة اختي وكماله قد في هذا الباب ينافي
لما ذكره من غير هذا الباب لأن مفاده في باب التعادل تقييد كلا الاطلاق وعلى اى حال
فهما كان ازام اتفاناً ولم يكن بعده شرطاً شرعياً واما مدعى المراجعت فيجوز ان يحددها
تقدير بقدر ما لا موجب من سقوط كلا الخطأين فيما لا يميز في البين ولا سقوط ايهما
الاخر ايم بل المتعين تقييد الاطلاقين او تقييد الحكم لان تقييد تقييد اختيار بعده في تعليق
الخطاب فلا يحتاج الى دليل خارج يدل على تقييد لان إمكان ترتيب عبارة اخرى
ان طلب الجمع ناشئ عن الاطلاقين لا عن التقييدين فتقييد الاطلاق يرفع المحذور
ان في باب المصنفين تقييد اصل خطابهم بعبارة الالهم واما في مزاجه الموسع للمصنفين
للمصنف فيعيد الاطلاق الموسع اى هو زماناً في زمان من الوقت واما اصل
خطابه فلا يزام المصنف لان الموسع يزام المصنف في زمان اشتغال المصنف واما في غير
هذا الزمان فلا مراعاة اصلاً وبالجملة نفس تحقق الملاكين وكون ازام اتفاناً مع
فرض إمكان ترتيب هو عين الدليل على وقوعه فلا ينافي موضوع البحث اذا كان
الزام دائماً او فيما اخذ القدرة شرطاً شرعياً في احد زمانا او في كليهما فانه يحتاج الى دليل
ونفس الامكان لا اثره فقدر في الطرف ما ذكرنا بعين الانصاف ثم انما ينبغي التمسك
امور قد تقدم الاشارة الى حمله منها الاول ان الخطاب اترتب انا يصح فيما اذا تم
الملاك للحلا الخطابين فيتحقق ما اذا لم يبق القدرة فيه شرطاً شرعياً ففي مثل الوضوء
المزاحم لعطش في نفس محترمة لا يمكن ان يقال بصحة محو وإمكان ترتيب لان مراعاة
لدى نفس محترمة لا ملاك لا فينقل التكليف اليه التيمم كما هو المستفاد من اية التيمم فانها لا
على ان غير الممكن كتم التيمم ويستحيل ان يكون التيمم الذي هو بدل عن الوضوء في موضع
الوضوء بان يكون المكلف محترماً ايم الوضوء والتيمم ولو لم يوجب ترتيب لان ما في طولاً شيئاً
لا يمكن ان يكون في عرضاً شيئاً والخطاب الترتيبى وان كان طولياً الا ان بطولية فيه عبارة
عن ترتيب تكليف على تكليف لا البدل والمبدل فالترتيب بينهما يقتضى ان يكون الشخص
مختاراً بين الوضوء والتيمم وان يستترن الوضوء معصية تكليف اخر ومع كون التيمم بدلاً
وكون التفصيل قاطعاً للترك يمتنع ان يجوز للمكلف ان يتوضأ ولا يحق فيه

البناء لا يصح خطاب الترتيبى بين التقييد والابتن الضدين اللذين لا ثالث لهما
وبغيره ان الخطاب الترتيبى يصح في المراجعت لانه المتعارضين ففي مثل الحجر والافخاف
والاقدام والعقد لا يمكن ان يكون كل منهما واجباً بموجب الحالة الترتيبى فالجواب عن المحذور
العولية المعروفة وى انه كيف يكون الجاهل لوجوب الحجر في المغرب مثلاً معاً مع صحة
صلوة اخفاً بان الاخفاً واجب عليه نحو الترتيب فلا ينافي الصحة مع العقاب مثلاً
مخالفة الالهم حالاً فعقد اما اولاً على تقدم ان ترتيب يصح في مزاج الحكمين لانه
المتعارضين ولو علم بثبوت المقتضى لكان واحد منهما اى ولو كان باب تزام الحجرين
لان محذور وجود جهة الحكم في كل واحد مع مفوضية احدى الجزئين لا محالة لا يفتقر
لتصحيح لعباده المتبنا بالصد لان الملاك للعبادة هو الامر بالمحقق مثلاً على صحة ترتيب
انما هو الملاك التام لا الملاك المطلوب لمزاجه ملاك اقوى وهكذا الامر بالمحقق مثلاً
على صحة ترتيب بعد تامة الملاك وبعبارة اخرى موضوع البحث ما اذا يمكن
جعل الحكمين على نحو اقصيه الحقيقة والفق مزاجتها في قضية شخصية وفي صلب واحد
كما مغرب مثلاً يستحل جعل حكمين وجوباً للحجر والاخفاً كليهما لان المصلحة الجزئية
لذا اقتضت جعل وجوب الحجر على كل مكلف عالماً او جاهلاً فلا يمكن ان تتم المصلحة
الموجبة لجعل الاخفاً واجباً على الجاهل لان ازام بين الحجر والاخفاً في لزماناً وى
معارض الحكمين فلا يمكن قياساً بزام الفرقين واما ثانياً فانه لا شبهة في عدم
امكان الخطاب بين اربعين بين تقييدين فلا يصح افعال افضل وان لم تفعل فترك
وبكذلك لا يصح ان يقال اترك وان عصيت فافضل لان عصيان الفعل عين حصول
الترك وبالعكس فالترك بنفس عدم الفعل حاصل وبكذلك يفصل نفس عصيان ترك
حاصل وطلب بشئ الى صل فيستحيل صدوره من الحكم كذا لا يصح الخطاب الترتيبى
بين الضدين لا ثالث لهما كالحركة والسكون والحجر والاخفاً ونحو ذلك لان
عصيان الوأمة الموزر وان عصيت فاخفت لان المكلف وان امكن تركها
الا ان الحجر والاخفاً لا يتوجه الى المكلف بل الى القادر وهو لا يمكن تركها

فترك الجملان واما ثبوت الالفاظ فيستحيل ان يتوجه الخطاب باقتضاها
خطاب الجمل الثالث ان الترتيب انما يصح في المراتب بعد ترتيبها انما يصح بكلا خطابين
واما بالقيام ما يقدم مقام العلم الطريق كالطرق والآراء والاصول الترتيبية ولما في مورد
الجمل بها او باحد هما فلا معنى للخطاب لترتيب سوا ذلك كان مجهولا صرفا او كان اطراف المعلوم
بالاجمال او قام عليه طريق الغير المحرزة كالاحاطة في الشبهات لهدوية في الاماء والمخرج
والاصول والاحاطة في الشبهات لهدوية قبل الفحص في غير هذه الموارد انفسه ووجوب
التعلم ونحوه من الامور الغير المحرزة للواقع المجهول لاما اذا كان مجهولا صرفا مثل ما لو كان
مجهول لاصول الترتيب في الشبهات لهدوية بعد الفحص فلو حوالة في الاول ان المجهول
لا يمكن ان يسلب قدرة المكلف لانه يستحيل ان يكون باعته فاذ لم يجز قدرة المكلف
ان نفسه في ان لا يكون مراعا عن غيره اولا واخرى وموضوع الترتيب انما يتحقق
بعد مراعاة الكلين فاذا لم يكن المجهول مراعا للمعلوم فلا يصلح لونه الى الترتيب فيكون
الخطاب للمعلوم متوجها بالترتيب وبالجمل اترك المستند الى الجمل ليس متوجها بخطاب
الترتيب الثاني ان اترك المستند الى الاصل الثاني ليس مقتضى فلا يصح ان يقال
ونيت المكلف له ثبوتها بايها المعاني خطاب او بعين مثل الثالث انما عا من
صحة الجمل واقعا بان يجعل الموضوع للترتيب ايها الجاهل بوجوب ادين اترك له
بجملتك فصل يثبت ان انه جاهل فيخرج عن عنوان موضوعه ويعلم بوجوب الدين
والخطاب الذي لا يفيد بقاء مولوا يستحيل صدره وبالجمل اذ لم يؤخذ عنوان
للمكلف وقيل له ايها المكلف صل فمذا لس داخل في الترتيب واذا افد عنوانا
له فتوجه نحوه بحيث يثبت عنه يستحيل لانه يخرج والالفاظ الى عنوانه يخرج
عن عنوان الى عنوان ضد هذا العنوان وبهذا البيان يستحيل توجيه الخطاب الى
الناس بعنوان ايها الناس يا قبا هو ما موربه غاية الامر مقارنا لهذا المقصد
ليقصد امرا خارجا عن حقيقة المامور به ويطبق عنوانه خطأ على غير ما هو

عنوانه وبهذا انما يصح قبالا لو كان بعنوان دخل في المامور به كالاداء فيه واقتضاها
والوجوب والاستحباب قائم بكون المامور متقددا واما لو كان بعنوان دخلا كاليوم
عن الغير او نحوها كما يكون ممتزا المقصود عن غيره قبالا لو كان المامور به متقددا كمالوكان
عليه نافذة الصبح وصلاة فربما قصد لترتيب لا يكلف عن الترتيب لاشكال وبالجمل تحليل
الداعي والخطأ في تطبيق مورد قبالا لو كان قاصدا للمامور به دانا طبقه مقارنا لهذا
لقد صدق ما يضر بالمقصود واما في المقصود فتوجه الخطاب بالترتيب اذا كان موضوعه ترك
الترتيب عليه لانه في الجمل متبع لانه بدون الالفاظ الى هذا النوع من الخطاب يمتنع ان
يصدر من المكلف به ومع الالفاظ اليه يخرج عن عنوان الجمل ومع هذا ففي مثل الجمل
والالفاظ والحق انما يتم بطرق الاشكالين المتعديين في الترتيب باني ولكن لا يمكن
انه لو انخفض عن الاشكال الاول فلا مرد الاشكالين الا في ترتيب لان الخطاب بالترتيب
وان كان موضوعه عقليان الترتيب عليه الا انه من المعلوم انه لا خصوصية للعقليات
بهذا العنوان الخاص بل المقارنه انما هو للمارنه هذا العنوان للموضوع الخاص بالترتيب
وهو القدره عليه لان منشاءه سمي له طلب الجمع هو محله المكلف فلو ترك
الترتيب عليه اما عقليا او جلا فلا محالة فادرس على الترتيب فيتحقق موضوعه فلو
قيل ايها القادر بالالفاظ اخفت لا محذور فيه فانه يلتفت الى هذا العنوان
لا في الجمل لواجب اخر يوجب نفسه قادرا الى هنا واما اذا لم يكن مجهولا صرفا بل
قام عليه الطريق الغير المحرزة كاصالة الاحاطة ووجوب التعلم ونحو ذلك او كان
من اطراف المعلوم بالاجمال فلو كان من قبل الاول فيمنع الخطاب بالترتيب لوجهين
وهما الاجمال والاول والثالث من الوجهين المتقدمين فان جعل موضوع الخطاب
ثبوت عنوان العاصي لاشكال فيه فان التارك لو لم يلد في قام عليه الاصل
المثبت عاصي اذا كان الاصل مطابقا للواقع فيستحق العقاب على مخالفة الطريق
في صورة المصادفة كما (وضعا) ذلك في خاتمه لبراهة وقلنا ان الحق بين الاقوال
الثلاثة هو ان يقال باستحقاق العقاب على مخالفة الطريق عند المصادفة لا على

على مخالفة الطريق مطلقا فان وجوب العمل بالطريق ليس نفسا ونفسه بل نفس الغير ولا
مخالفة الواقع لانه يجعل الطريق الغير المحرر في مورد لا يخرج عن جهته فيمتنع ان
عليه وبالمجمل الوجه الثاني لا يطرح في هذه الصورة واما الوجه الاول وهو ان
لا يمكن ان يراهم المعلوم فيجاء فيها ايضا فعلى هذا يكون المعلوم واجبا عليه
بلا مراحم وبلا ترتيب وهكذا الوجه الثالث ايضا يطرح في هذه الصورة لانه
يجوز التعاقب الى ان عاصي يخرج عن عنوان كونه جاهلا لانه اذا علم بانه عاصي
يعلم بان الطريق موافق للواقع فيكون اذا تركه مع علم بعصا رة الطريق للواقع
ما ركاله عدا ولو كان من قبل الثاني فيمتنع الخطاب لترتيبه من جهة واحدة وبما
الجهة الاقرب دون الاوليين اما الوجه الاول فلان لو اتق اذ كان معلوما بالاجمال
يخرج عن كونه مجهولا لانه لو علم بالوجوب صلوه لظهر والجملة وراهم صدقة الايات
المعلومة تفصيلا فالواقع هنا معلوم وفهمه وان كان متعلقا بمردو فان وجوب
الاجمال ع عقلا ليس الى العلم بوجوب الواجب في الاطراف فمن جهة الجهل لا يمكن
لا يمكن ان يقال ان الواجب المعلوم بالاجمال لا يخرج قلادة المصنف المكلف
الى نفسه واما الوجه الثاني فلان التمسك للاطراف عاص بلا اشكال فيخرج الوجه
بالثالث وهو انه لا يمكن توجيه الخطاب اليه لانه اذا التفت اليه يخرج عن
كونه جاهلا بالمعنى فلوراهم احد اطراف المعلوم بالاجمال المعلوم بالتفصيل
فالمعلوم بالتفصيل واجب بالخطاب ترتبي هذا ولكنه لا يخفى انه لو كان
المعلوم بالاجمال اهم من المعلوم بالتفصيل فمراحمه احد اطرافه ان يترك الجهل
لان يكون هو الا هم المعلوم بالتفصيل بوجوب تقديمه على المعلوم بالتفصيل فصحة
لا يمكن الا بالترتيب سواء كان في اشبهات الحكمية كما تقدم او في اشبهات المورثية
كما لو علم بان احد الزوجين عالم عادل وراهم احد اطرافه مع اخيرين المعلوم
تفصيلا انه جاهل وما ذكرنا ان توجيه الخطاب بترتيب لا يصح غير وارد لان

لان المرتب لا يعبر فيه سواء العذر وترك الجهل تحقق مرفوعه وما هذا في اشبهات ابدية
بترتيب الا حقا ط فيها شرعا كالامور اشبه اذا كان المشبه اهما من المعلوم تراهم
بل اشبهات الموضوعية التي يجب التحصن فيها كتاب النصاب والاستطاعة اذا كان اهما من
المعلوم بالتفصيل يراهم فصحة المعلوم لا يمكن الا بالترتيب نعم ايجاب التعليم لا يمكن ان يجعل
تركه موضوعا لخطاب المرتب لعدم من سببه فيها ولكنه لا يخفى فاشبهه ان في غير مورد
اشبهات ابدية بعد النص التي هي مجرى ابراهيم تراهم الجهل الا هم مع المعلوم الغير الا هم سواء
لان في مورد العلم الاجمال حكمه كانت او موضوعية وسواء كانت في مورد الا حقا ط غير
موضوعية كانت او حكمية او اشبهات ابدية قبل النص حكمه كانت او موضوعية في مورد
الخطاب المرتب في الجاهل المركب لمدى يقفه خلاف ما هو الواقع له الا انه مانع من اخذه
موضوعا في مورد الجهل البسيط فتحال مراحمه على فرض وجوده لا يصح المعلوم المهم الا
بالترتيب ولذا لو خالف في جميع هذه الموارد وعصى الخطاب المجمل والخطاب المعلوم كلاهما
يستحق العقابين واستحقاقه لهما لا يمكن الا بالترتيب فانحر الانكسار على كاشف
الغطاء بالامر من المتقين في القية اب بق فاطم جدي اليها الرابع كما لا شك
في الخطاب المرتب بين المتقين اذا كان احدهما كذلك لاشكال فيه بين الموسع والمضيق
ولولم يكن المضيق اهما فان الموسع وان كان له افراد لا يراهم المضيق وهو الافراد
الطرية بعد زمان الذي هو زمان المضيق فمعه تصح بلا ترتيب الا ان هذا الفرد واحد
المراحم لاجله من صحة بالترتيب كما انه لو كان كل منهما مضيقا ولكن لم يكن لاحدهما
الافراد واحد وكان للافراد عرضية غير هذا الفرد المراهم لما ليس له الافراد واحد وفي
في الاطلاق البدلي وانما الخارج منه هذا الفرد فصحة انما هو بالترتيب ثم ان من خطاب
الترتيب في دين الموردين ليس يجعل خطاب عليه لمدى الفدين بل يرجع لخطاب
الموسع الاطلاق البدلي اليها وبعبارة اخرى حيث ان الاطلاق سقط
للمراحم فالمرتب معناه ان عصيان المضيق اما لا بد له بموجب الرجوع
الاطلاق لان هذا الفرد كان كيرا لافراد من جهة الملاك وانما خرج عن

عن تحت الاطلاق للعجز فاذا عجز المذموم لم يغير قادرا عليه فدخل تحت الاطلاق ثم
 ان هذا الحكم كان كسائر الافراد من جهة الملك وانما خرج بناء على اعتبار
 القدر في كل فرد وما بناء على ما افاده الحق الثاني ومن تبين من ان هذه
 على الطبيعة كاف في تعلق التكليف بها وان لم يكن بعض الافراد مقدورا على
 الفاعل كاف في تعلق التكليف بالطبيعة وان لم يكن المفعول ومتعلق التكليف
 مقدورا فلا يحتاج الى الخطار الرباني لان اعم المذموم كسائر الافراد دخل تحت هذا في
 النطاق الطبيعي عليه قهرا فيكون الاجل عقليا الخاص من ان الاشكال في الترتيب
 فيما لو كان الترتيب فيما لو كان الترتيب والترتيب عليه الى الحصول كانهما امرين
 وكيفية العزم المترتب على عصيان الامر بالخروج عن الوطن او حمل الاقامة فان زمان
 الترتيب وزمان العصيان وفعليته الخطيئة في ان واحد وهو اول طلوع الفجر ولهذا لو
 كان احدهما في الحصول كانهما الفرق المترتب على عصيان لهو وبالمثل واما
 لو كان احدهما في يد الموصول فقدر هو ان الخطأ يرتب ملازم للارتكاب بالشرط ليعجز
 كما اذا كان الامر او اداء الدين او كان له يوم مرتبة على عصيان الترتيب في اول الفجر
 والصلوة تامة مرتبة على عصيان الترتيب في اول الوقت وهكذا لان شكل الصلوة لو
 كانت مرتبة على عصيان او الدين فيحت ان التكليف به لا يسقط بمجرد اتيان في الصلوة
 وحيت ان الصلوة امر واحد في لاد من فعلية حين اتيان في فلا بد ان يكون
 العصيان المتأخر في زمان كل جزء شرطا لفعلية الصلوة ثم ان اصل الاتكال
 انما هو لو كان الدين واجبا اذ قبل اتيان في الصلوة واما لو طالت به الصلاة
 بعد الترتيب فيها او لو انفتحت في نجاسة المسجد في اثناء الصلوة فليس بها مورد
 تقدم المضيى في الموضع حتى يتوقف صحة الموضع على الخطأ الترتيب مع المذموم
 بالشرط المتأخر فان كلا من الصلوة واداء الدين والامانة متصفان بطلان
 بها الا هم منها ولا شبهة ان الصلوة بضميمة حرمة الاطلاق اهم ثم لو انفتحت
 في اثناء الصلوة الى اخرين يجب قطعها فصحتها انما هي بالترتيب وبالجملة كون
 اداء الدين والامانة مقدرا لكونه متصفا انما هو مع الانفتاح اليه قبل الصلوة

لا شبهة ان صفة الصلوة تتوقف على شرط الترتيب لان مجرد اتيان في الصلوة لا يسقط امر
 اداء الدين والامانة حتى يكفر العصيان المقارن للامر ولكن يتوقف عدم ورود هذا الاشكال
 اصلا اما اوله فلان هذا الاشكال لا يتحقق بالخطأ الرباني لان اعتبار اتيان في الصلوة
 والعقل ونحو ذلك الى اخر الصلوة شرط في وجوب الصلوة فلو شرعت المذموم في اول الفجر في
 صلوة الظهر ثم عانت في سبيلها كسب عن عدم وجوب الصلوة ثم بعد ذلك مقدار ربع
 ركعات واحدة للشرائط فالشرط شرطا لوجوب الصلوة لا لابطالها في سبيل
 المذموم وبما الجملة اعتبار الترتيب في جميع اجزاء الامر الوعدان لا يتحقق بطلان الرب
 وثانيا ان التكليف المتأخر الى مقدار من الزمان قد يحمل في التكليف متعده واخرى
 التكليف وعدان فلو كان من قبيل اداء الدين والامانة الذي يحمل في وجوب متعده
 فورا فقورا فخلل وجوب عصية فخلل ترتيب على هذه المعصية اطلاقه وتحقق في
 زمان واحد فلو كانت الامانة متعده لعصيان اداء الدين فخلل كل ان يتحقق
 المكلف بالامر المتحقق موضوع لها وعصيان له واما لو كان من قبيل الامر الوعدان
 ففارة يكون الزمان من مقوماته كالصوم اخرى لانه زمانا لا غير فيه مقدار من الزمان
 كالصلوة فانها وان وجب في وقت خاص الا انها لو امكن المجازاة في الوقت
 في ان واحد لم يمتد بصحتها الى لم يغير وادائيا في مقدار خاص من الزمان فان
 صلوة المستعمل والمسا في كلاهما صهيان وعلى اي حال يحصل الشرط في اول الترتيب
 وان لم يكن كما في التحقيق الامر الفعلي لهذه الافعال التدريجية التي لها جامع وصد
 الا ان الامر التدريجي شرط متلفه بمعنى ان لكل جزء شرط يغير حصوله في زمان نفس هذا
 الجزر نعم حيث انه واحد في شرط الجزر الاخير والكان شرط للجزء الاول الا ان
 شرطية كل شرطية له كشرطية نفس الجزر الاخير فان ليس وجوده الخارجي شرطا بل
 كونه مسبوقا به او ملحوقا عليه ونحوها من الامور الانشائية شرطية بعبارة اخرى
 بالترتيب او لم نقل ليس الشرط في الامور التدريجية التي لها جامع وعدان في شرط بوجوده
 الخارجي كما لا يخفى في باب العفو التي لا يصح عدم الدليل والاعتبار ان يكون شرط
 بشئ الا تراعى بل الشرط في المقام شرط بوضع الاتراعى فنعى هذا لو كانت الصلوة

مرتب على عصيان اداء الدين فلو كانت الاخير منها واجبا لهذا الشرط في ظرف حصوله فيكون التكليف متعقباً لعصيان الدين في سائر الاجزاء متحقق عين عصيان الدين حال التكليف لان التعقب حاصل من اول الشرع فلا يلزم الا لزام بالشرط المتأخر لان ما هو المنع ان يكون الشرط مستحقاً قبل ما هو شرط بوجوده الخارج حاصل من شرط وما هو شرط للشيء المجزئ فحيث ان وصف الاجتماع ليس الامر انتراعياً فشرطه ايضا من شرط وهو حاصل ايضا من الشرط وعلى هذا فلا تافى بين ما قلنا في المقام من اعتبار شرطية الانتراع وهو حاصل من الشرط وبين ما ذكرناه في المحل الثاني من مقدمات الترتيب ان كون التكليف متعقباً بالعصيان لا يقتضي طلب الجميع لان الامر الانتراعي تابع لمتشاء انتراعه فالحال يتحقق بعضه خارجاً لا يتحقق فعلية المهم وذلك لان اعتبار الامر الانتراعي في المقام ونتيجة اعتبار القدرة في الامور القدرية ترجح ان تكون القدرة على الامور المحلقة المشروطة بها الامور السابقة على انتراعه والاولى من هذه الامور جهة واحدة بل لو عطل كل جزء مستقل شرط هو الشرط بوجوده الخارج ولذا قلنا ان شرط الكل جزء حاصل خارجاً في ظرف حصول الشرط وما ذكرناه في المقام بهائله من انه لو فُتق بالعصيان شرط فان الامر الانتراعي تابع لمتشاء انتراعه فالحال يتحقق بعضه خارجاً لا يتحقق فعلية المهم انما هو لبيان ان فرض العصيان يباو في ظرف عدم طلب الجميع فلا فرق بين ان يجعل العصيان شرطاً او الانتراعي منه في انما كلا المتعدين لا يلزم طلب الجميع لبيان ان الامر الانتراعي ليس حاصله فعلاً بل يتحقق في ظرف حصول متشاء انتراعه ثم ان هذا المتشاء على الاحياء في شرطية الامر الانتراعي مع انه يمكن الجواب عنه اصيل الاشكال بدون شرطية وتوضيح ذلك يحتاج الى بيان امر خارج وهو انه قد يتجمل ان ثمة

ان ثمة الترتيب في ان امر الامور مع العلم بانتراع شرطه جائز اولاً نظراً في مسئلة الصدور فانه لو قيل يصح مع العلم بانتراع شرطه فوجب الامساك لمن يعلم بالمسألة وخرج عن حد التحق قبل الزوال او تعلم بالتحقق في أثناء النهار انما هو لا منقطع شرط واما لو قيل بعدم صح الامر فوجب الامساك في مقدار من يوم لدليل خارجي لا للامر بالصدور ولكنه يتجمل فاسد لان امر ما ليس بشرط قبح عنه فكيف فلا يمكن ان يكون وجوب الامساك في نصف اليوم بقصد ما هذا يعني بل نقول ان المتشاء انتراعه لا لا من الغيرة العرفية اعتبار وجوبه على قسمين تارة تتعلق الوجوب برمته ولكن الطلب حاصل قبل حصول الامر الممتدة في الاول من الغيرة واخرى نفس الوجوب عند اي الطلب كما ياق في جميع الارزمنة لا باعتبار العموم الاستغراق بان يكون في كل ان طلب مستقل بل طلب واحد مستمر مدته طلوع الفجر وفتها الغروب ويصير جميعه في الاستمرار امر الامور مع العلم بانتراع شرطه لا بد ان يكون وجوب الامساك الى دليل خارجي لبقاء الطلب بمقدار بقاء الشرط وانقطاعه بمقدار عدم الشرط ولا يتوقف على جعل الامر الانتراعي شرطاً لان لكل ان للطلب شرط وهو ان يترتب حصول الطلب فمن هذه الجهة الطلب مستمر بمرته انعام الاستغراق الى بمرته كالتكليف مستقلاً وهكذا تكليف بالصلوة وسائر ما يتوقف على زمان ممتدة والكان الزمان خارجاً عن عقوماته لا مكان استمرار التكليف في اخر اجزاء الصلوة والكان لتعلق التكليف الوعدان بمرضى اجزاء فتم بالصلوة كون التكليف واحد المطلوب متعدد واستمراره من باب الصوم والصوم على عكس ذلك وكيف لان المتبع ان يكون لشرط المتأخر بوجوده الخارج شرطاً واما وجوده في غير فلا يمنع اصلاً ولا على حال لا يتحقق الا لزام بالشرط المتأخر بيات الترتيب وبما الجهة الترتيب ليس الا ما يوجب قدرة المكلف من اشتغال الترتيب والقدرة اجملة في اجزاء المكلف بيا النسبة الى كل جزء فهي القدرة الخارجية التامة المكلف في كل جزء انتم له وبالنسبة الى شرطية كل جزء لا تفرق كونه ممن القدرة عليه وهذا شرط

حاصل من اول مرتبة سائر المراتب الاولى فلا يلزم محذور اصل نعم حتى ان يكون
للاجزاء ملك حتى توسط العصيان والخطاب يرتب يرتفع العجز واما لو لم يكن للاجزاء
اللاحقة ملك فلا ينفذ مراتب الترتيب ولذا لو كانت الثانية ان ترتب منها للوضوء
مغصوبة او ذهاب او قفصة فارة هذا الماء مباح وغيره ملك للموثر واذا كان ملكا
فارة افرغ الماء فيها بغيره فارتفع ما ملكه واخرى باقدا من فلو كان لا باختياره
فانصرف بعنوان التحليل ليس هو ما فيجوز الوضوء ولو اذ لعل غصوه غرضه تدريكه
واما لو كان باختياره او قفصا اذا كان الماء مباحا وحرم انصرف في الثانية فلو
انصرف في الثانية فلو انصرف فيها عصيانا وافرغ الماء منها بمقدار يكفي للوضوء وان
فلا اشكال في صحته لانه بعد الافراغ من الثانية المغصوبة او الذهاب او القفصة واجد
الماء فيصير للطهارة به واما لو اخذ منه الماء وبمقدار يكفي لاداء الغسل فلا يصح
الطهارة لانه وان غسلى بغيره فارة واحدة وواحدة بهذا المقدار الا ان
عن انصرف باقى ايضا فلا ملك بعد للطهارة للمعجز نعم انصرف بالثاني بشرط محرم
عليه الاخذ سائر الاعضاء وقبل الاخذ لا ملك للطهارة ولا بد لتحقيق الملك
حتى يرتب الجزاء الثاني على العصيان ثانيا يصح الوضوء والغسل والملك لان
يحصل الا في مرتبة العصيان ويصح الترتيب فيما لو كان الملك حاصل قبل العصيان
فصل الوجه بالقرينة الاولى في غسل اليد اليمنى لغسل الوجه وعدم الملك
طيسراى لا اثر له وبعبارة اخرى فرق بين القدرة الشرعية احقية فان
القدرة الخارجية يحصل بعصيان الخطا المرتب عليه فلو كان للواجب اجزاء خارجيا
ولم يغير القدرة فيها الا غفلا في حاصلة في ظرف كل جزء بعصيان المرتب عليه
واما لو اعتبر فيها السكنى شرعا كالوضوء فالعصيان في الجزء الاول باخذ غرقه لا
يصحح الملك للجزء الثاني بعباء عدم المتعارية شرعا ولا لاقاى بالذلة علم
بوجود كل مرتبة تدركها فان الوضوء ليس فيه منها عند حصول الماء في ظرف
كل عضو يكفي لصحة الوضوء كما لا يخفى المقام الثاني من اقسام الترتيب

فما لو كان مشاكلة قصور قدرة المكلف عن اشغال الخطابين في زمانين
مع عدم انقضاء بين المتعلقين كجزءه عن القيام في ركعتين او في صلوتين
وتنحوها والحق عدم صحة الخطاب الترتيب في هذا القسم اصلا سواء كان بين السابق
اللاحق اهمية او كما مساو بين بل في مورد ما سوى السابق هو المقدم وفي
مورد اهمية اللاحق لا بد من حفظ القدرة له ولا يصح حرقها في السابق واللاحق
لمو بالخطاب يرتبى سواء كان الخطاب اللاحق فعليا او كان ملكا تاما لم يقدم
سابقا له ولم يكن خطابه فعليا ولا ملكا تاما فالاهمية لا يقتضي ان يقدم اللاحق
اما ان لم يكن بين هما اهمية فلان السابق تكليف فعلا القيام ولو غصى وجس
تقدم صلوة لان ما لم يتحقق زمان اشغال الثاني فيستحيل ان يكون مريبا للتعجز
باسباب الى السابق لان تقييد كل خطاب بالقدرة يقتضي التفرقة في مورد ما سوى ان
كان زمان اشغال كل واحد فعليا فيصح ان يقال افضل هذا ان لم تشتغل بذلك
وافعل ذلك وان تشتغل بهذا وهذا يصح في تضاد المتعلقين ونحوه من غيرهم
الوضوء واما لو كان زمان اشغال احدهما غير زمان اشغال الاخر فالشرط بالقدرة
الصحيح لا يخرج التفرقة نعم لو قبل بقاء خطابه وسكنى ان يحقق مرتبة تامة
الملك خطاب شرعيا مولويا يصح الجزاء كما تقدم ان هذه احد التمرات بين التمييز
الشرعي والعقلى فراجع قطع هذا الوجه في الاول في صلوة فاسد لانه ملك للجلبوس
واما القيام في الثانية فلا يصح ايضا بالترتيب لانه لو كان وقت الاول والقيام
في الثانية جزاء ترتب اما في الاول فلان الجلبوس فيها ملاك واما في الثانية فلان
القيام فيها اما بلا ملك واما يصح بالترتيب التمرتبه واما اذا كان اللاحق
اراد فلو تحقق خطابه او تم ملاك فوجب حفظ القدرة له ويشتغل القيام في الاول الى
الجلبوس ونفسه اذا قام فيها ولا يمكن معها بالترتيب لانه لو دخل نفس عصيان
اللاحق موضوعا للخطاب يرتبى فيه من وجوبين ولو لو دخل عصيان الخطاب

الخطا والمقدّم وهو لا تقويت قدر تلك فمن جهة واحدة اما في الاول فيبحث ان يكون
اشا ليس في زمان اشا لى بن لغير الهم فخصا لا فعلا لا يمكن ان يتحول الى شرط
المآخر الخارجى الحال لان العصيان الخارجى شرط للمآخر لا العكس فان المقدّم
المقدّم تصفى العصيان يعنى به لخطا وهذه الامور ولما في نفس امر شرط هو
العصيان الخارجى ولذا قلنا ان عصيان في كل جزء اما هو شرط لوجود الخارجى وهو لا
في طرف كل جزء بالجلد لا يمكن ان يجعل شرط للترتيب للعصيان المرتب خارجا وهو لا
فعلا نعم لو جعلنا التزم والبناء على عصيان شرطا فهو ما فعله الا انه تقدم ان التزم لا يرفع
اشكال طلب الجمع هذا مع انه لو قلنا يصح شرط المتأخر فيرد منه ذراعه وهو ان خطا
المقدّم وهو لا تقويت قدر تلك او حفظها نراهم الخطا المأمور به الى ان لا يعطى
لا تقدم المستفاد من الخطا لا يعطى ما لا يقتضى اى لا تقوت القدية المتعلّية الى خطا
تعدده واوله لا تقدم في الاول وثانيها اقم فيها وبالجلد ما لم يتحقق فان الخطا لا يمكن
بغيره اقم خطا المرتب واما في الثاني اقم شرط بين خطا لا تقدم من خطا لا تقدم
تخصيه انه يلزم طلب اشياء على تقدير حصوله لان عصيان الخطا لا تقدم في المقام انما يصح جعله
موقوف على المرتب بالنسبة الى خصوص المقام لا لاسير الامور موقوفه للامور لانها لا
لا تقتضى بالجملة ونحوه من الامور يصح ان بالاشتغال بها تعجز عن القيام في ثانيا وان
اشتقت به فقم في الاول فلا بد ان يكون الخطا المرتب هكذا لا تقوى القيام في الركعة الاولى
وان عصيت فقم وهذا الاشكال مطرد فيما تعلق به بعدة امور بحيل عصيان اعدا موقوف
الخطا المرتب الذي هو احد مصاديق هذا المقام كما لو قيل لا تقوى رتبة كاره وان عصيت
فاسبق كاره روم او لا تعرف في الارض العصبه وان عصيت فصل فقم المقام لا يمكن
ان يقال ان عصيت واشتقت بالجملة في فقم بل يجب ان يقال ان عصيت فقم
فقم فقم في المثاليين والمقام فرق اخر وجها ان اشخص الامر بنفسه في فرض عصية
لاشخص وفي المقام نفس اخرى وامر نفس متوجه على فرض عصيان لى ولكنه منه جهة طلب
لما على لافرق بينهما ثم لا يتقاس بالاولا بالصلق بالمقام فان المقصود

ليست بالجلد اشياء الصالحى مصداقا لعصيان الاول بل بلانهم لم فلا يوضع جعل
عصيان الاول موقوف على الصلوة الى طلب اشياء على تقدير حصوله وبعبارة اخرى اشياء محو
نفس عصيان لانه هو نفسه مصداق لما لغو وجوب الخطا او تقوت بقدره الذي يحكم به
العقل فان ما يحكم بالعقل هو عبارة اخرى عن لا تقوى في الاول ولا تقتضى كذا وحققنا
كل ما تقوت القدية واما فعل لعل فبوليس مصداقا لعصيان الاول لان عصيانها
عبارة عن تركها لا الاشتغال بالصلوة فان الاشتغال بها وبسائر الامور موقوف
لعصيان الاول ملازم لعصيانها منه بعد ان الانسان لا يتخلوا عنه قبل من الاجمال واما
واضح المقام الثالث في تواجم الواجب مع ما يتوقف عليه وهو على قسمين لانه
قد يكون المقدم مقدمه عليه في الوجود كما لو توقف انقاذ الفریق او اطفاء الحريق
على ان يعرف في الارض المفعول او الجهل العصبه وتوقف الحج على اشياء وقد يكون متاخر
مع كما لو توقف احد الصدين على ترك الشدا اخرى بما يتوقف منه جهة المقدمه فيها
سئلنا في الاول في المقدمه التي في الوجود بما فيها وهي على قسمين لانه اما محرمه واما ما
واما ما به او مستحب او مكروه وبعبارة اخرى نارة حكمها الاصح هو المحرمه واخره
يرى من سائر الاحكام فلو كانت محرمه فلو لم تكن لدى المقدمه احمية محضه فاذن
سقوط الواجب عن الوجوب لان المنع اترى كما المنع فلا تصح المقدمه بالوجوب
نراهم حكمها الاصح مع حكمها العوضي وما يذلسوا عصا ولم يعنى بالمقدمه باقية على حكمها
الاصح واما في المقدمه فهي وان وجب بعد عصيان المقدمه الا ان وجوبه ايضا ليس
للمرتب المصطلح وذلك واضح واما لو كانت محكومة بغير المحرمه فيسقط حكمها الاصح
فيكون مثل ما لو توقف لها واجب الا هم على مقدمه المحرمه في انه لو توقف الا هم على امر
فالمقصود بغير المقدمه عن المحرمه ولا كلام في ذلك انما الاشكال في انه هل يتخرج المقدمه
عن حكمها الاصح بل مع سواء قصد بها أو لم يسو ولا ترتب عليها الواجب المطلق بل على
ما عطف الكفاية وان الواجب ان ياتي عنه ذلك كما تقدم منا في المقدمه والاصل
انه لا يمكن ان يثبت الخلف الى المقدمه ودخل في مكان انقص للركعة او لعنت الربا ولم

ولم يقصد انشاؤا في المقدمة لا تخرج المقدمة بمجرد توقف واجبة فعلى غيرها
حكمها ان ينقاس على ما في حيز من ان لا يكون خروجها واجبا ووجوبها
هذا ما في ذلك ان لم يصح القول به بالمقدمة الموصلة وشيئا الا ان كان له غير هذه
الاصل في الاصل في المقدمة بالوجوب وقد تقدم ان كلا منها غير صحيح فانه لا يكون لا يلزم
اشكال اجتماع الجزئية والوجوب في المقدمة لان مورد كونها واجبة غير مورد كونها محترمة
حيث ان كانا مقترنين وصاحب للعلية فيلزم اجتماع الجزئية والوجوب في
المقدمة ولكن قد تقدم انه لا يلزم من الاجتماع محذور الا اذا كان الحكمان موضعين واما
اجتماعهما في مرتبة فلا محذور لان اختلاف المرتبة يرفع اتفاقهما فيكون في محله ان
كون اثنى محذورا في الواقع وحللا في مرتبة الشك في حكمه الواقع لا يوجب محذورا في
المقام يصحف المقدمة بالوجوب في مرتبة انشاؤا في المقدمة وبالجزئية او بالاجابة في مرتبة
الخصيان وبالجملة عدم الخروج المقدمة عن حكمها السابق محظ وجدا وليس للاختصاص
اقصبل لو لم يفسر بل لا بد من ان لا يكون في مرتبة الجزئية والرتبة في باب المقدمة فينتج
مقدمتين بدسيتين الاولى ان تعلق الخطاب بالواجب الذي يتوقف على هذه المقدمة
ليس الاضرب باب ان المولى بعد حصول مراده فتعلق المراده بالمقدمة وكونها واجبة
ليس الا ان تحصل المراد يتوقف عليها والثانية ان المقدمة في الاطلاق والاشراط
تامة لم يذبحا وقد تقدم في المقدمة لرايه من مقتضيات اصل مسئلة ارتباط الخطاب
والتحقيق في حال الاطلاق والخصيان ليس في الاطلاق والاشراط لاني في ولا
ينجى بل لانه هو المطلوب ولان ثمة اشتراك من مقتضيات ذاته ومقتضى رتبة
المقدمة لزمها ان لا يكون لها اطلاق او اشراط لا بالنسبة الى طاعة نفسها وخصيان
ولا بالنسبة الى طاعة ذمها وخصيان اما بالنسبة الى نفسها فواقع واما بالنسبة الى ذمها
فلانه وان كان مغاير لهما ومقتضى المغايرة ان كان الاطلاق او الاشرط بالنسبة الى
طاعة خطاب اخر وخصيان لا تطلق الصلح بالنسبة الى طاعة مقدم وخصيان

وبالعكس لانها من جهة تبعيةها فلا يمكن لها اطلاق او اشراط بالنسبة الى طاعة ذمها
وخصيان فينتج كون وجوب المقدمة من جهة كون المولى بعد حصول مطلوبه وتبعيةها
لذمها وان يكون حقيقيا ووجوبها في رتبة حفظ ذمها وهي رتبة الطاعة واما مع عدم
التحفظ لزمها الذي هي رتبة خصيان فلا يمكن ان يكون المقدمة واجبة بل يتوقف على حكمها السابق
فكانت محترمة فمحرمة والافضل طبقا لما كانت من حكمها الاصل فخرجت تحت اجتماع الحكمين
الفعالين فيها الا انه ان اطقت ذي المقدمة كانقاذ مثلا فتصرف في الموضوع وان
خصية فلا تصرف فيه فالمرتبة يرفع محذور اجتماع الحكمين لفظي لنفسه واخرى
في موضوع واحد في زمان لان اجتماعها لا محذور فيه الا من باب ضدية الحكمين ويرتفع اعتقاد
باختلاف مرتبة ثم يتوهم بانا اشكال اخر وهو التزام بالشرط المتأخر لان مرتبة المتأخر
سواء بخصيان ذي المقدمة وهو متأخر لكنه لا يتحقق عدم وروده في المقام فان شرط في المقام
هو الامر الاثر في المحضية الخارجية فان فصل اختلاف مرتبة نفسه دليل على ان الشرط هو
الامر الاثر في العقل والاعتبار في عدان على الاثر في في الامر بانك العذر في الحكم ان
نفس الخطاب المتعلق بالامور المتغيرة مع ارتباط كل منها بالاخر فيقتضي ان يكون القدرة على
الجزء المتأخر مبررة في الجزء المتقدم نحو تعقيب الوجود الخارجي بحيث لو فرضنا محلا لا يتحقق
القدرة على المتأخر في ظرف حصول المتقدم لما يمكن في الصحة فكذلك نفس كون المقدمة واجبة
في رتبة طاعة ذمها ومحترمة في رتبة خصيان تقتضي ان يكون الوجوب او الجواز مشروط
بالاطاعة او الخصيان نحو تعقب لا يرد في الخارج لانه يمنع ان يتوجه الخطاب الضيق بمرتبة
المتصرف في رضى الغير الامن كان باينا على خصيان الانقاذ فلو كان من عصى موجب متوجه
الخطاب لا تصرف وكذا يمنع توجيه الخطاب لا بايا بالمقدمة مع كون وجوب باينا بها مشروطا
بايمان قبل المقدمة الان يكون كونه من باية بذمها مشروطا لوجوبها ونظرة ما تقدم في
باب المقدمة انه لو قبل لا يجوز لتصرف في المسجد الامن يصح فيها والكون في مرتبة
الامن يصح الدليل مرجعه الى ان جواز تصرف مشروط بايمانه على الصلح وكونه ممن
يصح لا القسوة خارجا والا لا يمنع هذا الخطاب وهذا توقف وبالنسبة لوسا عبد الدليل

بما شرطه الامر الانشائي كما في اقامه والامر بترك باب الادوات فيخرج عما هو متفق وهو
متفق وهو تحقق الشرط قبل تحقق شرط المسئلة الثانية في المقدمة اطرافه كما لو توقف القاذ
عن وقوعه في ما لا يفرغ في غير ما يفرغ في المادة وتوقف الارادة على ترك الصلوة فان اطلق
حكمها المصنف هو ان حكمه في المثال الاول وعلى ما لا اشكال في هذه الصورة من جهة شرط
المؤثر وانما الاشكال من جهة اجتماع الحكمين في موضوع واحد في زمان واحد وقد عرفت ان
المرتبة يرفع هذا الاشكال فان حصل الواجب في رتبة عصيان الارادة وتركها واجبة في رتبة
اطاعة الارادة فها هذا الاشكال في المرتبة عليه فان تحقق امر في المبدأ اقرب الى جميع
ما يتوهم من الاشكال على الخطاب ليرتقي فيه في وقوعه بقولنا انما يتحقق في كل ما يشي
والذي عنده الاشكال الواحد على المرتبة عليه وهو الاشكال الخامس في كلامه وهو
لزم اجتماع الادوات في المصنف فان ترك مقدمه للموسم فيكون واجبا مع انه ينبغي
وترك الواجب حرام فالترك يتصف بالوجوب لغيره والحرمة تقسيمية يستشعره المراد
وهو ان هذا الاشكال وارد على المرتبة وهو الاشكال الرابع فان اجتماع الواجب
المحرر يلزم في الموسم والمصنف فهو على عكس ما يجب ان الامر في الموسم لغيره
والشيء عنه غير ولا منافات بين وجوب ترك شيء مقدمه لشيء ووجوب فعله على تقدير
عدم الاتيان بشي مقدمه واما المصنف فهو على عكس ذلك لان وجوبه غيري ومرتبة
نفسه ومرتبة الشيء لغيره لا يجامع وجوب فعله ولو مقدمه لذي ليس بها تقدير مصحح
للامر ولا يخفى عليك ما فيه اما اوله فلا وجه لما افاده من ان اجتماع الحكمين في الموسم
عبارة عن الوجوب النفسي والحرمة لغيره وفي المصنف عبارة عن الحرمة النفسية والوجوب
لغيره ان كلامها واجب فعلها نفسيا ويحرم فعلها غيرا فان ترك كل
واحد مقدمه لفعل اخر فالترك واجب مقدمه لفعل يحرم غيرا وبعبارة
اخرى الحكم ان المتضاوان الواردان على شيء واحد عبارة عن وجوب
الفعل وجوب تركه وتغيير اخر عن وجوب الفعل ومرتبة ولا وجه لمصنف
الخطأ بين في الموسم هو الفعل وفي المصنف هو تركه حتى تمنع الحرمة النفسية و
الوجود الغير

ولما تأملنا قلاما نفع من اجتماع الحرمة النفسية والوجوب لغيره كما عرفت ان
التحقيق في امره الغير حرام نفسي واجب لغيره فالصواب ان يقال ان المرتبة
عليه ليس تركه واجبا غيرا لانه مقدمه وجوبية لفعل المأمور والمقدمة الوجوبية
خارجة عن دائرة الطلب فلا تكون واجبة واما لو قيل بوجوبها فالافتلاف
الترتيب لا يرفع اشكال اجتماع الحكمين في الامر والمصنف كما يرفع في الموسم وغير
الامر لان في الموسم مثلا يمكن ان يقال ان فعله واجبة في رتبة اطاعة المصنف
لان ترك مقدمه او مقدمه الواجب واجب ففعله ترك مقدمه وحرام وحاصل
استتاع المحذور انه باق على حكمه الاصل في رتبة العصيان وعلى حكمه لغيره واما
في المصنف فلا يمكن ان يقال فعله واجبة في رتبة عصيان الموسم وحرام في رتبة
اطاعة لان فعله حراما غيريا وواجبا غيرا وبعبارة اخرى حيث ان المصنف واجب
مطلق يقتضي لغيره عن مقدمه وهو الموسم فيجوز الوجوب النفسي والحرمة لغيره واما
الموسم فواجب شرطا بالعصيان والواجب الشرط لا يقتضي وجوب مقدمه لوجوبية
فلا يقتضي لغيره من المصنف واما اننا لو قلنا بان الموسم في ظرف العصيان حصل شرطه
واذا حصل فحينئذ يتوقف في الوجود على ترك المصنف فتركه واجب من حيث كونه
مقدمته وجودية للموسم ولكنه انما يجب تحصيل المقدمة الوجودية لو لم تكن شرطا للوجوب
ايضا واما لو كان كذلك فيمنع ان تكون واجبة فالافادة قد ردنا بها ما في التحقيق
بان شرط الوجوب انما يتصف بالوجوب لذا كانت سابقة عليه واما اذا كانت متأخرة
عن الوجوب وممكن لشرط المتأخر بامد الوجوه المذكورة في باب فلا محقق عن قولنا بوجوبها
وان كانت متأخرة لا تستقيم اصلا لان تقدير الوجوب قبل شرط انما يفيد لوجوب
المقدمات الوجودية المحضة واما المقدمات الوجودية التي هي مقدمه للوجوب ايضا
فيمكن ان يكون واجبة بوجوب ذي مقدمه وان فرضا وجوبه قبل وجود شرط
لان متساوية الاستحالة امور ثلاثة وتقدر الوجوب قبل زمان وجود شرطه يرفع احد

احدى هذه هي ضرورة وجود المقتضى في وقت وقوعه ذلك انه لو قيل بوجود المقتضى
 الوجوبية من قبل ذي المقتضى فيلزم اشكالان ثلث الاول ان وجوب ذي المقتضى معلول
 منه قبل وجود المقتضى لان المقتضى الوجوبية موضوع للوجوب ويستحيل ان يقتضى ما هو معلول
 من شئ لا يجاب عليه والثاني ان المقتضى الوجوبية خارجة عن دائرة الطلب لان الطلب
 يقتضى بذى المقتضى في فرض وجود المقتضى فلو تعلق من قبل ذي المقتضى وجوب على هذه
 المقتضى يلزم تحصيل الحاصل والثالث ان يكون وجوب الواجب قبل زمان وجوبه لان المقتضى
 ان وجوبه يتحقق بعد وجود المقتضى فلو اقتضى ان يكون وجوب المقتضى من قبل وجوبه
 قبل وجود المقتضى اتي من سابقه في الوجود على وجوب ذي المقتضى فيلزم ان يكون شئ ما
 قبل زمان وجوبه وهذا الاشكال يقتضى بالمقدمات التي هي سابقة زمانا على وجوب ذي المقتضى
 واما المقدمات المحققة فلا يلزم ان يكون وجوب الواجب لها شئ من قبل وجوده
 سابقا زمانا على وجوبه على هذا فنقض الوجوب قبل شرط يرفع اشكال تقدم الوجوب
 زمانا واما الاشكالان الاولان فلا يندفعان بفرض وجوب الواجب قبل شرط لان
 الشرط اذا كان على وجوبه شرطه فنقض وجوبه معلول زمانا على وجوده لعلته لا يقتضى
 ان يكون المعلول علته والمعلول معلولا واما اعادة مرة من ان لزوم تقدم المعلول
 على لعلته لا ياتي بشرط المتأخر فضرورة فرض تحقق وجوب الواجب الذي هو علته لوجوب
 المقتضى قبل وجوده لا يدفع بها الاشكال لانه وجوب الواجب جلة لوجوب المقتضى
 الوجودية لولا لم تكن مقتضى وجوبه ايضا والا استحال ان يقتضى ذلك وبالجملة
 وذا فرضنا ان عصيان الارادة لوجوبه معلول يقتضى وجوبها لئلا يتحقق وجوبها
 لارادة العصيان وهي من غير الارادة وان جعلنا العصيان شرطا متأخرا وفرضا وجوبه لعلته
 لكونها متعقبة لعصيان الارادة قبل العصيان لان فرض الوجوب قبل شرطه يترتب وجوبه
 بهذا الشرط من غير شرطه فتصور الواجب المعلق بالشرط المتأخر ليس قبل وجوبه المعلق عليه
 شرط الوجوب واجبا منه قبل الواجب وذلك واضح ولولا الكلام من مثله ما كان
 مقتضا هذا نقول ان مقتضى ان لا يقع امرهم بين الالهي والمهم والمحقق والمرجع فيهم

فلو اصل الخطأ بمنزلة كل منهما بل الملاقاة المهم والموسع لا يستلزم محذورا في طرق الالهي
 او المحقق اصلا وانما يتوهم في المهم والموسع محذورا الاول امتناع تعلق التكليف بالامر
 المتصادم بحجب المقتضى في زمان واحد استلزامه طلب الجميع غير المقدار للحلف وقد عرفت
 ان امر ترتيب رفع هذا المحذور لا يقتضي رفع الاشكال الثاني انه بناء على الامر الثاني
 التي هي ضد جميع الامر وهي في الضد الذي ترك مقتضى وجوبه للضد الاخر الالهي وقد عرفت
 ان اختلاف الترتيب يرفع هذا الاشكال ايضا وان اجاب من صفات ما اذا توفقت لاجل
 على مقتضى المحذور غاية يعرف ان الحكم عكس ذلك بالنسبة الى حكم الواقع والتعريف المقام
 الرابع والخامس في توهم المتلازمين في الوجود المتضمنين فيه مقتضى الحكم فالاول
 لا يستقبل لطلبه واستدبار الجدي فان لم يكن يصح له ان يتقدم استقبال الجدي فادنا
 وسبق ورد في العراق تراهم حكم فذره مع وجوب الاستقبال عليه فيصلق لان
 الاستقبال في العراق ملازم لاستدبار الجدي مع انه يحرم عليه والثاني لا يصلق في
 المكان بعينه فاما جواز الاجتماع تراهم حكم الصلح مع حكم العقب ولا يخفى امتناع
 الخطأ البريء في كلا القسمين اما في الاول فلانه ملازم عصيان الخطأ المحرم في الخطأ
 الوجوبية فلو قيل لا يستدبر الجدي وان عصيت فاستقبل يكون من طلب شئ على تقدير
 حصوله كما تقدم نظيره في الجهر والاختفاء واما الثاني فلان عصيانا عن اطاعة الخطأ
 الوجوبية لا تقدم ان عصيانا بعصية لم يكن ان يجعل موضوعا للصلح لانه ضمن الصلح
 ولا فاسد الصفات ضد لها فيكون طلبا لغير المقدار طالبا ان يكون الخطأ البريء
 بهذا لا يتصرف في الدار المعصية بالصلح فيها والافضل مرجع هذا الخطأ الى انه
 فصل والافضل وتقدم نظيره في تراهم الصيام في الركعة الاولى والثانية المبحث الثاني
 في التواهي وتوضيح بحيث عنها يتم رسم مقدمات ومقصدان اما المقدمات فالاولى
 منها ان مقتضى شئ هو الترتيب لا التعلق وتوهم ان الترتيب غير مقدور ومقتضى
 التكليف لا بد ان يكون مقدورا فانه فان اعدم باعتبار الاستمرار والبقاء على
 ما هو عليه مقدور والالم يكن الفعل مقدورا لان المقدار ما يكون طرقا الفعل

والترك تحت الاقتران والكان مجبوراً على فعل كالمقتضى فلو لم تكن نفس العدم والبقاء على حاله
فمقدوره الثانية ان يترك الامر مشتمل على جز ومادى وغيره ومورد في ارباع في ان
معلق الاقسام هو الطبيعة والافراد انما هو في الجزء المادى فيقع البحث في ان المطلوب
من الطبيعة بوجوده اسحق من دون تعلق عرض باحدى الخصومات اللازمة للوجودات
بحسب لو امكن الانقضاء عنها طرما اخل بالمقصود او المطلوب هو الطبيعة بوجودها
الخاصة واما الجزء الصوري وهو هيئية الامر الذي فلا اشكال في ان متعلق الماهية
من حيث هي لان الامر طلب الوجود وليس طلب الترك فطلب الوجود او الشيء من لا يد
ان يتعلق بالشيء من حيث هي معناه عن الوجود والعدم كما ان الماهية المعزاة
عن الوجود والعدم لا بد ان تكون موضوعاً لجل الموجود او المعدم عليها فاذا
كان الامر طلب للوجود وطرد العدم فمقتضاه انه اذا تعلق بالطبيعة مجزاً عن
القرينة ان يحقق الاشكال بادل وجودها اى مرف الوجود من طبيعة هو المطلوب
من الامر واما التي تبحث انه طلب لترك الطبيعة فمقتضاه عدم ايجاد الطبيعة
فاختلاف النكته في سياق الاثبات وليس انما هو الاختلاف في مقتضى الامر
والتي الثالثة بعد ان تعلق ليس هو ترك الطبيعة وهو لا يتحقق الا باستمرار
عدم جميع افراد ما يقع البحث فيه من حيث الاول انه هل يقتضى ترك جميع افراد
العرضية والطولية او لا يقتضى ذلك الا بدليل خارجي الثانية هل يقتضى ترك جميع
الافراد على نحو العام الاصول بحث انه لو خولفت في فرد كان ليس باقيا لبقاء
او يقتضى الطلب الفاعل والعموم المجموع يعني ان المطلوب منه انصاف من توجب
الخطا اليه بالنسبة العدمي وكونه لا يشار به بالخر الذي يعبر عنه بالمعدوم اما الجزء
الاول في نالحي ان يترك ليدل بالوضع على ترك جميع الافراد في جميع الازمنة فان
كون متعلق ليس ترك الطبيعة بل هو مع كون المطلوب تركها في زمان واحد وجميع
الازمنة فاما يقال ان ترك الطبيعة لا يتحقق الا بترك جميع الافراد في جميع الازمنة

فيه ان اقتضاؤه ليس ذلك فرع ان يكون الطبيعة بوضع الارسل متعلقة
المتى واما لو كانت الطبيعة المقيدة بزمان خاص متعلقة للشيء فتركها بترك جميع
افراد ما في هذا الزمان ونفس مدلول ليس لا يتكفل ذلك فلا بد منه دلالة على لزوم
ترك جميع الافراد في جميع الازمنة من ان يؤخذ العموم في ناحية متعلق ورد الحكم
على العموم الزمان كوروده على العموم الافرادى نعم في باب التكافؤ لشيء من غير كون
المطلوب ترك الطبيعة انما هو بلا اشكال لان كل شخص لا محالة يترك الطبيعة انما
فاذا لم يؤخذ العموم في المتعلق ولا في مقدار خاص يخرج به عن اللغوية فيقرية الحكم
يستغنى العموم في الحكم وبالعقد ولو كان نفس تعلق ليس بالطبيعة مقتضاه لان يدل
على العموم الزمان كالعوم الافرادى لو لم يكن للزمن بان ليس للدوام والتكرار ومقابل
ولم يكن للزمن في انه يدل على ان يكون له حال فصحة هذين الزمانين كاشفة عن
ان ليس بحسب الوضع لا يدل على دوام المتعلق وان اطلاقه ليس كافراد العرضية والحق
ذلك على ما هو المسمى من ان يبدوا اشتقاق هو اى كالاوامر لمادة المجردة عن اللام
والقوتين وهي حقيقة في المية المجردة عن قيد الارسل والبقية اى الماهية لا بشرط اية
افزوده عليها لاقتيد الا طلب الحقى المجزى واللاية فالعموم والدوام لا مأخوذة في المادة
لا جاء من قبل اليه وهذا من غير فرق بين هو اى ان متعلقها تعلق بالموضوع الخارجى كقول
لا تتركب الفرو بين ما لم يكن كذلك كقول لا تتكلم ولا تكذب ونحوها وعلى هذا فاستفاد
العموم الزمانى باخذه في متعلق الحكم فيستحق الحكم تبعاً واما باخذه في فاستمر المتعلق تبعاً
واما لو لم يؤخذ في الدليل فاذا كان لترتيب الحكم في التجدد هو مقتضى الحكم استمراره فلا
محاله يكون الحكم داعياً وتبعه تعلق في الدوام لان دليل الحكم لا يجرى في المتعلق فانه
مع قطع النظر عن تعلق الحكم به لا من لان يقال انه زماناً لغو ثم ان ائمه بين ان يكون
الدوام كس الحكم اى راجعاً الى متعلق او فو اى راجعاً الى الحكم يظهر في الرجوع الى
العدم اذ لا يحسب حكم المتخصص في الشك في مقدار التخصص وتام الكلام مذكول الى

الى البقية باعتبار استحبابه والى خياره وبين على اى حال فاستعادة العموم عندئذ
الحكم انما يتم فيما تمت فيه مقدمات الحكم كالنواحي الشرعية الدورية وما في باب النفقة
شك في انه قد ترك شرب ماء الدابة او في وقت خاص او ان مخصوص فبقية
الحكم لا يجري فيه الايمان ان يتعلق هذه ترك شرب جميع افراده في وقت خاص فعموم
الحكم لا يجري في باب النفقة او شرط او امثالها وانما الجهة الثانية فالحق في باب النواحي
الشرعية سواء كانت نفسية كقولنا لا تشرب الخمر او قيدية كقولنا لا تفصل في غير المأكل ان يكون
متعلق انشأوا شيئا تاهو كل فرد فرد ان يتعلق بقضية بعدد كل موضوع الى ان تمام
مستنده على الامر كذلك فيا لم يكن متعلق انشأوا موضوع خارجي كقولنا لا تكذب في كلام
تغيب اما شئوا لان نشأوا انشأوا هو موضوعية كل وجود فان قلنا التكليف باقية
العدم الا ان على حاله ليس الا بموضوعية وجوده فاذا قلنا انشأوا باقية مستنده ليس
منشأوا الاكون وجوده بموضوعية فقلنا بها بحيث لو تفكك ما لا ترك كل وجود
ترك المجموع الذي يبرهنه بالسلب الحكم المحصل لا مثال ولم يخل غرضه فقلنا ان
يكون المقصود بالشيء هو الامر الوجودي والعنوان البسيط المسبب عن ترك المجموع الذي
يعبر عنه بالموجوب المعدول المحل لان اتفاق عدمه بالمجوبية مجرد تغيير في الامر المعدول
غير قابل لان يتصف بالمجوبية او بالموضوعية لان الآثار مرتبة على الوجودات فثارة
وجوده محبوب فيعلق بها الامر واخرى وجوده مبغوض فيعلق بها انشأوا ولذا لو
اكتفى بالتفكيك بين ترك الطبيعة وحصول الايجاب فيعدولي لا يخل بالقرن وبما يؤول
حيث ان لم يمت عدمه ترتيب على ترك المجموع وترك المجموع ترتيب على المجموع
ترك كل فرد فرد فاما النظر الاول في يتعلق ترك كل فرد فرد فلو كان الفرق في مقام
خاص متعلقا بترك المجموع من حيث المجموع فكلوة مستظورة به سو قوت على لحاظ ان
و اما السلب الحكم ولحاظ المجموع فقلنا يتوقف على ان لا يمتنع الاجتماع والاشتراك
بين الافراد

واما اشياء طلاق كون اقصية معدولة لا بد بان يجعل الرباط بينه وبين المحل وان يعبر عنه
بشئ قوله لكن لا يشترط ان لا يمتنع او لا يمتنع غير المأكل فالتصريح بقوله لا تشرب الخمر فلا يمتنع
فرد من افراد الخمر موضوع متعلق وبذلك يتبين كون المطلوب ترك الطبيعة
والاجتماع انظر الموضوع الى اداة السلب ويحتاج الى غاية في كونه على تعلق انشأوا
بالطبيعة نعم بالانذار لا يبعد ان يكون بحسب طبيعة متعلقه بالمحط على نحو المحل
فان القول بحسب طبيعة متعلق غرضه بقوله متعلق الخمر من وجوده فقلنا انشأوا ترك
فمع هذا لو قلنا متعلق النواحي الشرعية فنفس التي متعلق بحسب لفظه انشأوا لا
باب استعادة العموم الزمان بل من جهة عدم انشأوا معصية فرد بمعية فرد
اخر وبالجهد والنفات الجحش ان متلازمان في الافراد ان لا يكون متعلقا غرضه
الا ان نشأوا المتألفه وان من جهة العموم الزمان او من جهة العموم الاموال
متعلق فاذا كان من جهة الانحلال ولولم يكن عموم زمانه فلو عصى في ضمن فعلتين
فيستحق عقابا بين كما لو ضرب يمين في آن واحد واما لو كان التكليف لرضا طبا
فلا يستحق عقابا بين لانه لم يتألف الا كلفا واحدا وعامل الكلام ان قوله لا تشرب
الخمر يدل على ان كل فرد من افراد الخمر محرم لانه قضية حقيقة وتعمل بعد كل موضوع
وجد في العالم الى حكمه وهذا المعنى ليس من جهة العموم الزمان بل لان لحاظ الموضوع
مفروض الوجود وانشأوا الحكم عليها على تقدير وجوده يقتضي ان يكون كلى وجد في
العالم شئ وكان خمر يحرم شرب سواء وجد اولم يوجد وعلى تقدير الوجود وجد افراد
مستنده في عرض واحد او كل في طول الآخر ثم ان هذا الحكم الكلي يدل على العموم الزمان
ايضا من جهة الحكم وهذا جهة اخرى المقصد الاول اذا اجتمع عنوانان اياداو
وجود متعلق باحد ما وبالاخر التي قبل يقتضي اطلاقها متعلق كل واحد منهما بعين
ما قلنا به الا فرام لا ولا يخفى ان هذا العنوان لموضوع البحث او في من عنوان
المشهور بل يجوز اجتماع الارواح في موضوع واحد سوية بحيثين ام لا ولا ان
يكون بين هذا العنوان لموضوع من فلا هو عنوان المشي يتوهم ان ابراع في

في الكبرى مع انه ليس كذلك لان هذا النزاع بعد الفراغ عن تصاد الاحكام
باعتبارها فمتنع اجتماع الحرمة والاباحة فضلا عن اجتماع الحرمة مع الوجوب لهذا
يكون مثل الكرم عالما ولا تكريم الفاسق من باب التعارض كما في الشكوك
لا كرم العالم ولا تكريم الفاسق فالنزاع هنا في الصغرى وان هل يتعلق احد
الخطابين بعين ما يتعلق به الاخرام لانهم ان هذا نزاع اخر بين المش والمحقق
الكره وتقدم تحققة في مسئلة الضد وهو انه هل يكفي القدرة على الطبيعة على سريان
الاطلاق الخطيب بالفرد المبتلا بالمرام ولا يكفي هل يتوقف شمول الاطلاق لكل
فرد على ان يكون مقدورا ^{المندرج} بالمتقدرون في اصل لا تفيد لامتثالها في ضمن الفرد الغير
المقدور شرعا وكلام المحقق وان كان مختصا بما اذا كان الفرد غير مقدور لا يستلزم
بالمرام المضيئ الا ان دليله يجري فما اذا كان بعض الافراد يعرفه بتلا بالمرام
كالصلوة في الدار المخصوصة مع العلم وعدم الاضطراب فالبحث في المقام يقع من
جسيتين الاولى في كفاية تعدد الجهر وعدمها والثانية في كفاية المندرج وعدمها
هذه متفرعة على الاول كما لا يخفى وتوضيح الجهر الاول يتوقف على رسم امر بعينه
مترك بين الجهتين ولكنه حيث ان عدة البحث بين الاعلام هل الجهر الاول دون
الثانية فلا بأس بترتب المقدمات المترتبة بين الجهتين للاولى بل يعقب المقدمات
متركه بين القول بالجواز والامتناع وبالجمل المهم توضيح مست وتوهم الامتناع
وتتضح جواز الاجتماع وهو يتم برسم امور الاول انه لا يتخلل في ان مرصع
الزواج في هذه المسئلة الى انها هل من صغريات باب التعارض حتى تمتع الاقارب او
من صغريات باب المرام حتى يجوز ولا هذا فخذ من المبادئ تصديقية او
المبادئ الاحكامية السبب من بعد من المبادئ الاصولية او من المبادئ العقلية
او تفهيم الفقه لان البحث عنها وان امكن من جهات ثلث الا انه لا يفيق انه
ليس البحث ابتداء من صحة الصلوة في الدار المخصوصة وقادما حتى يكون فرضه
وراجعة الى غير المكلف بلا واسطة فانه ليس البحث عنه دلالة الادلة على شرطه

بانه مكان المصالح والاباحة او ما هو الوضوء ونحو ذلك وكذلك ليس البحث عما يرجع
الى المبدء والمعاد بان يكون النزاع في خلافه بل يمكن صدور الحكمين منه
على نحو الاطلاق في مورد الاجتماع اولا يمكن حتى تكون كلامه ومجرد كون مسئلة
عقلية لا يوجب عدما من المسائل الكلامية فانها هي التي يبحث فيها عن المبدء و
المعاد الا ما يرجع اليها لبعض المسائل العقلية التي يكونها من المبدء والمعاد كالاطلاق
جزء لا يتجزى الذي ذيله اثباته فيمقتضى ليس ونحو ذلك وكذلك ليس البحث
عن الكبرى اذ ان الفهم الصغرى اليها تنسج الحكم الفرعي الفعي حتى تكون مسئلة
من المقاصد الاصولية لما عرفت ان محل البحث هو اعرار بصغرى فبالصلوة في
الدار المخصوصة سميتها وفسادا لا يستلزم ابتداء من بحث الجواز والامتناع
بل بعد اثبات ان ابواب باب المرام والعارض فاذا كان هذا من صغريات البحث
فيدخل في مبان مسئلة الاصولية فاذا كان من مبان ناهي يكون من المبادئ
التصديقية بناء على معناه الا انهم تطلق على معاني ثلثة الاول ما يقابل للجهتين
الاخرين من العلم ففعال اجزا العلوم ثلثة المبادئ والموضوع والممكن والمراد
منها ما يتوقف عليه التصديق بمسائل ذلك الفن المذكورة فيروى عن عا قسمن
مبادئ تصورية وتصديقية فالدولة حدود الموضوع واجزائه وقدر ثباته ونحو ذلك
من حدود العوارض وبما يرتفع راسه الماخوذة في التصديقات والثانية ما يتوقف
منها قياس العلم والثالثة اعم من الاول وهو ما يتوقف عليه تصديق بمسائل الفن
سواء كانت مذكورة في الفن ام لا وهي ايضا على قسمين لان مسائل الفن الثمانية
تصورات فالمبادئ مبادئ تصورية والثمانية تصديقات فمبادئ تصديقية وهذا
المعنى ليشمل ما يتوقف عليه العلم مطقيا كان ام بعيدا فالنحو على هذا من مبادئ
الفقهية والثالثة اعم من وجه من الاوليين وهو ما يستدبره قبل الشروع في
المقصود من الفن فالنزاع في المقام يمكن ادراجه في المبادئ التصديقية بالعلم
الثانية والثالثة بل بالعلم الاول لانه مما ينافى مقتضى قياسه بل يقال ان

فان قياساتها البحث عن حال المزام في الف مقومات وتنتج منها تحقق
المعارض او اتمام فاذا اترج في بحث المعارض يكون المجتهد عنه هو المقصد
الا انه وهو ان يهن عن العباده هل يقتضي الفادام لا واما يكون من المبادى
الا حكامه ان تزداد القوم في خصوص علم الاصول وهي ان يتوقف عليها معرفته
الا حكامه لشرعيه من تقسيمها الى الوضع والتحليل وتوزيع كل منها الى انواع
البحث عنها هو الهام من كونها متا صله ومجوده ومن تضادها ومن البحث عن لوازمها
من تضادها والامر بالشيء بما لا يتم الا به من تضاد الامر بالشيء انهي من اهد ومن
لضاد تضاد عدم جواز اجتماعها مع حتى في العنواين المجتمعين في الوجود او جواز
وعا اي حال لا يرجع اليه والاشبات الى مسئلة اللغويه وتفصيل بعض بين جوار
عقلا والاشاع عرفا ليس يعني دلالة اللفظ عليه بل عرضه ان العنواين والامان بالدم
شئين ولكن بالنظر العرفي المسمى واحد اذكر ما حيل المعالم هذه المسئلة في بحث
الا لفاظ لا يدل على انه من المسائل اللغويه بل انما ذكر ما فيها لانه قد لم يعتقد بابا مستظلا
للبحث عن المبادى الا حكامه ولا للبحث عن المسائل الفعلية الملازمة الاصولية ولما
اخرج البحث عن وجوب المبدء واقتضاء الامر بالشيء انهي عن الضد في مباحث الا حكامه
مع انها من المسائل الاصول الفعلية الملازمة الثانية ان اختلاف المتصورات و
المفاهيم لا يحيد في المقام شأ لان المفاهيم هي المدرجات العقلانية حيث متعلقا
الا حكامه بانفسها بل متعلقا بها هي منشاء انتزاع هذه المدرجات الى محكمات
لان المفاهيم البات ومراتها فاختلاف المفهومين لا يوجب اجتماع الحكمين في موضوع
اذا لم يكن هو متعددا وبالجمله متعلق الحكم هو الحكم الطبيعي لا المدرك العقلاني
الثالث ان العناوين عا قسمين مسائلات ومتزعات والمآصل ما كان
بحدائقه واذا نه شئ في الخارج والمراد بالخارج هنا اعم من عالم العين والاعتبار

في الاول كالان والاشياء كالملكية والروحية والمرتفع ما لم يكن باذنه شئ في
الخلق بل كان لمت وانتزاعه سواء كان عيبا او اعتباريا كالروحية المرتفعه من
روحيين والمرتفعه من العقله الحاصلة بين روحيين وقد يعبر عن العنواين المتماثل
له صدق وانطباق عا معنونه وكل من المتماثل والمرتفع بما هو حاك ومرات
قابل لتعلق الامر والهي به ولذا يصح الامر بالتقدم والاشترط ان بين كل
عنواين وعنواين اخر يلزم مظهر مضمونها يتحقق النسب الرابع ولا شبهة ان
ان العنواين كذلك عليها لان الواحد من جميع الجهات لا يمكن ان يكون له عنواين
مختلفة ولا يقاس بالواجب تبارك وتعالى لان جميع صفاته انما هي راجعة الى العلم
والقدرة وهما فيهما سميانه يعني واحد لان كمال العلم واعا مرتبة المعنونه تشكيلك هو
العلم المحصور ^{في العالم} بذات معلومه داعاطه به كمال استيلاء عليه انما
هو اعا مراتب القدرة ونظر ذلك هو الصور الخالية فانها معلوم ومتعدد عا كمال
حال لا يقاس صفات انباري بصفات الخلق بالترتيب ورب الارباب والقدرة يكون
قابلا لا دراكنا في صفاته عز اسمه هذا المقدار وهذا المصدر وهذا لا يوجب تعدد الوجود
حتى يقال لا يوجب تعدد الوجود تعدد المعنونه ولا يشتمل به ومدته فالانصواب هو ان يكون
عن كيفية انطباق العناوين المتعلقه عليه والتكلم في صفات الخلق ولا شبهة انه لو لم
يكن لان جهته علم وفق ولا يمكن انطباق العالم والناسق عليه ولم يكن الفسق
غير العلم فكان بين الوضمين تلازما دائما فاقترانها يكشف عن مغايرة بين العنواين
والمغايرة ناشئة عن اختلاف معنونهما لا محالة ثم انه كما يطلق العناوين من وجهتها
المفهومين اللذين بينهما جهتي افران وجهته اتحاد في المصدقات كالعالم والناسق فكذا كما يطلق
على المفهومين اللذين بينهما جهتي افران في الوجود وجهته اتحاد فيه كالحق والذات فانها
هي مجتمعتان وقد افرقان عا هذا فيمكن ان يكون له صلوته انفس كذلك بان يجتمعا
معا ولا يكون هناك شئ واحد ينتزع هذا العنواين الرابع ان العنواين المجتمعين
اما ذاتيات كالحوائث والناطقة والعرضيين كالحلاوة والبيض المجتمعين في السكر

واحدهما ذاتي والاخر عرضي كالقيام لزيد وكل من الصوائت في هذه الاقسام لجهة
اللا بشرط ووجه بشرط لا اى لوسط لا بشرط عما يتحدان به الذي هو معنى الاشتقاق في المشتق
فصل عنوان قابل للتحليل في الآخر وكل منهما على المعنوي بهما كحل النجس في الفصل وبالعكس وحملها
على النوع وهكذا حمل الحلو على الابيض وبالعكس وحملها على السكر ولو لوسط بشرط لا عما يتحدان
به الذي هو معنى مبدء الاشتقاق فلا يقبلان للتحليل كالبيوت والصورة والحلاوة والبيوت فلهذا
لو لوسطا من جهة عرضها او انطيا قوما على الموجه بهما فاما تحليلها اى عرضها عند تصديق
ان طرية والجوانية على الان فان اصدق الحلو والابيض على السكر ووجهه لزاع في مسئلة
هذه انه هل متعلق بالتكليف نفس الجهر او الموجه بهما اى كمالا اشكاله ان الجهرين بالنسبة الى
الفاعل تعلقان لانهما متحققان في حقيقة احوال فيقال انه خاص بمصل فلهذا
بالنسبة الى الفعل الصادر منه فيكون هناك فلهذا عند تصديق كمالا لالحركة الواحدة
متحقق بها وليس كذلك بل متعلقا بنفس الجهرين المتين هما بانفسهما يتباينان و
ويقتضيان نفس بناء عليه المطلق التقيدي على الجهرين مساح لان معناه في الاجتماع
هو محركة الى الانواع وفي الانواع هو كثر الى الاقسام واما اجتماع تقيديتين
سواء في الوجود فلا يكثران شيئا الا لحفظ ان الشيء الواحد صورة يتركب من قسمين
متباينين الخامس ان اجتماع الصوائت تارة على التلازم كاستقبال القبط واستقبال
الجدي في العراق واخرى على نحو التركيب وهو على قسمين انهما في الاتحاد والميلاد
فما مختلفان بالهوية والوجود بحيث يمكن الاشارة اليهما فيقال لهما فيقال لهما
البدن انهما مستقبل لما فيه مستدبر لغيرهما لا ينفكان في الخارج فصارا كدوي صوائت
واما الانقسام فيتركب المادة والصورة فهما كالمزجوعين في عدم إمكان الاشارة
الى كل واحد منهما متنازعا عن الآخر الا انهما متباينان جدا لثباتهما في كذا
العرضين والذات والعرض فان حلاوة السكر وان لم تكن متميزة عنه بياضا
ولا يمكن الاشارة اليه بحسبه بنحفيها الا انها متغايرة هو عن البياض نعم في عالم

الوجود هو وجوده وان في وجود واحد وكل منهما من شخصات الاخر وحدوده و
اما الاتحاد فيتركب الجهرين والفصل فانما متحدان والانيان هو الحيوان وهو انساني
والسكر هو الحلو والابيض في النزاع في المسئلة يرجع الى متعلقين المختلفين الذين هما
باب الاجتماع فيتركبين بل من باب الانقسام حتى يكون كباب التلازم فيختلف متعلق
المتعلقين هو الذات هو الذات الذي هو بشخص موضوع الامر والحق ولذا
يكون باب اكرم العالم والمكرم الفاسق من باب التعارض ولا يثبت ان يكون اتركب
انقساميا او اتحاديا يرجع الى ان متعلقين مختلفين بل نفس الجهرين او الموجه بهما واما
هذا فيرجع الامر الرابع والخامس الى شيء واحد هما بمنزلة التشرح للامثلة فاحصل
الامرورنه لا اشكال في انه اذا كان بين عنوان المشتق عامان منه وجه فبين المتدين
ايضا كذلك لان مشا وصدق لعنوانين على مادة الاجتماع عروض مبدء الاشتقاق
على معروضه فيحقق ان يكون البياض والحلاوة العموم من وجه هما بين الابيض والحلو
وتقتضي ايضا ان يكون عرض المبدئين جهة تطلبا لصدق عنوان الاشتقاق على
المعروض فيقتضي ايضا ان يكون مبدء الاشتقاق بعينه محفوظا في كلتا صورتا الاجتماع
والافراق وانما المبدل هو المعروض اى البياض الحاصل في السكر بعينه هو البياض
الحاصل في اللبن وكذلك الحلاوة الحاصلة فيهما من الحلاوة الحاصلة في اللبن نعم
موضوعها الذي هو مادة الاجتماع يتبدل مع مائة مادة الافراق فان العالم الفاسق
والسكر الحلو لا يبقين في العالم الفاسق ابدى غير اناسا الى اهل فان هناك ذواتا
ثلاثة وكذلك العمل غير اللبن واللبن غير العمل وهما غير السكر ثم ان نسبة مبدء الاشتقاق
الى العنوان المشتق من نسبة اللبن والصورة مع الجهرين والفصل اى لو لوسط العرض
بما هو شيء وبشرط لا فدانما مباين لعنوان الاشتقاق ولو لوسطا بشرط فغير مبدء
اما نسبة كل عرض الى اخرى نفس مبدء الاشتقاق فدانما بشرط لا لان كلا منهما مباين

سابق دائما مع الآخر فالخلاوة غير الباطن فلي هذا اذا امكن اجتماع نفس
العرضيين بدون عرضها على فعل المكلف واكن تعلق التكليف بها فلا محالة يكون
المركب بينهما الناحي ولا محالة تكون الجملة نقيضين لان التعليل انما يتصور بالنسبة
الى معروضها واما بالنسبة الى نفسها فاعرف ان سببان ولا يتصور الاتحاد في نفسهما
وسيجي امر يثبت في هذه الامور في ضمن الامور الالهي في السادس قد بينت المسئلة
على اصالة الماهية او الوجود واخرى بينت على تعلق الاحكام بالطبائع او الافراد وهذا
على وجهين فقلنا ان الجواز والاستناع يثبت على الفعل بتعلق الاحكام بالطبائع واما
واما على القول بتعلقها بالافراد فيستحق قطعاً عقلاً وقد يقال ان الجواز يثبت على القول بالطبائع
فعلية يجوز قطعاً والاستناع يثبت على القول بالافراد فعلية يستحق قطعاً ولكنه بعد ما عرفت
ان اثنان يثبتان على كون متعلق الحكمين هل هو نفس الجمعين او الموجه بهما فليست
اصلا على اصالة الوجود لو الماهية لان الجمعين متبنيين كانتا ما يثبتان لوجود
والموجه بهما لمراد كان الاصل هو الوجود او الماهية وتقدم وسجي ايضا ان المنهى
بما هو ليس متعلق الحكم بل بما له حكمية فكون الماهيات متبانية لا اثر لها من دون
وجودها بلحاظ وجودها كل ما هي موجودة لها وجود واحد واجتماع الماهيات المتقدمة
في الوجود الواحد بالعدد كالتقدم لا يشتمل به تعدد وجود لان لكل مية حفظ الوجود
وكل منها متخفف للاخر ومنه مدوده وبالجملة سواء كان الوجود اصلا او الماهية اصلا لا
يكن ان يكون لوجود واحد مية واحدة ولا مية واحدة وجودا والانتصاف انهم لم ينفوا
منشاء النزاع ولم يكونوا في منشاء الاستناع الا ليعول بان الموجود الواحد غير قابل لتعلق
الحكمين به وان كان معروفا بخصائص عديدة ولم يمينوا ان تركيب بين الناحيين
النضائي او اتحادهم قد ذكروا ما يرجع الى هذا المعنى وهو ان الجملة تقيدياً او تعليلية
وعلى اي حال لا يثبتان اثنان على اصالة الماهية او الوجود فبقا بالجواز على الاول

والاستناع على

نعم قد بينت ذلك على مسئلة تعلق الاحكام بالطبائع والافراد وتوضيح ذلك انه
لوقيل بايناء تلك المسئلة على وجود الكل وعدمه فراجع مسئلة هذه لا يثبت على
تلك المسئلة لان لوقيل بتعلق الاحكام بالطبائع لانها بالنسبة موجودة لافراد لان
وجود الطبيعي بمعنى وجود اشياء مع وجودها هو مشترك عنها فلو قيل بتعلق بان الجمعين
متعلقان للتكليف فيجوز الاجتماع لانها اصطلاحاً اثنان كانتا طبيعتين موجودتين او
فردين موجودين ولوقيل بان الموجه بهما متعلق للتكليف فيمتنع لانه واحد كان فردا
واحد او طبيعياً واحدة واما لوقيل في تلك المسئلة بعدم ابتداء النزاع فتعلق الاحكام
بالطبائع والافراد على وجود الطبيعي وعدمه بل النزاع فيما بعد فنزاع عن الحكم الطبيعي
بنفسه فالنزاع في مسئلة هذه يثبت على ذلك لانه لا معنى للقول بتعلق الاحكام بالافراد
مع تسليم وجود الحكم الطبيعي بنفسه الا لكونه لورزم الفردية وشخصات الوجود داخلية
في المطلوب فاذا دخلت تحت الطب يمتنع الاجتماع ولو كان متعلقين بتكليفين
نفس الجمعين لانه لو كان الفرد متعلقاً للتكليف مع الخصومية فالخصومات وان كانا
متبانيين لانهما حيث كانت كل واحدة منهما من شخصات الاخرى اي في نوع
لورزم الوجود للفرد الموجود وان لم يكن متخفاً اصطلاحاً بناء على عدم المكان
كون الفرض متخفاً لفرض اخر الا اذا كانا لوبيين كالحركة المتشعبة بالسرعة
او البطلان فباخره يتعلق كل من الامر والنهي بتعلق الافراد مثلاً لو كان متعلقاً بالامر
الخلاوة ومتعلقاً بالنهي الباطن لا مرد منها فيكون الخلاوة مباحة مع الباطن لا ينفيد
لان الامر بالخلاوة امر متخفف بها التي منها الباطن والنهي عن الباطن نهى عن
متخفف بها الامر بالخلاوة فاجتمع الامر والنهي في كل من الخلاوة والباطن
لوقيل بتعلق الاحكام بالطبائع وان اشخصات خارجية عن المطلوب فلا
يتمتع الاجتماع لوقيل بان الجمعين متعلقان للتكليف لا الموجه بهما فالعقل
بالجواز لان من اثبات تعلق الاحكام بالطبائع بعد النزاع عن وجود الحكم

الطبيعي بقدره في الخارج فنقول لا ريب ان كل فاعل وافر قد شعور لا يتعلق بغيره
غالبه الا بنفسه الطبيعي ولا يفرق في خصوصياتها بين الخارجية والداخلية ولولا تلك
غرضه احيانا بخصوصه خاصه فهو مطلوب مستطاع في غرضه اصل الطبيعة بل لا يمكن ارادته
جميع الخصوصيات بخلافه لان لو ازم الفردية غير محصورة ونحوه البديهي في خصوصية واحدة
مبهم لا يوجب تخصيص الطبيعة بخصوصه لان ضمها الى الحكم لا يوجب تخصيصه فكيف
ليقبل تعلق الارادة بالخصوصيات نعم لو قيل تعلق الارادة بها نحو تعلق الامر بالتخيير
بالخصوص له معنى ان الخصوصيات بدنية في الاغراض المتعلقة بالطباع ولكنها على سبيل
التخيير لا ادرها معيا ولا جميعها فله وجه الا انه يلزم ان يكون مثل فعله معها التي هي
بالنسبة الى افراد الطولية والعرضية تخير عقلا لا تخير اشريا بالنسبة الى خصوصية
هذا مع انه لا دليل عليه يلزم جعل التخيير الشرعي لان احدى الخصوصيات قد اوجب مع الفرد
ثم انه لا يقاس للادام الفردية بمثلثة المقدمة فانها تتبع ارادة ذي المقدمة مرادة
حيث انها عرفت اليها فلا ريب ان ارادتها من ارادته وهذا بخلاف اللزوم بغيره
ان لا يشترط الفاعل بلزوم انطباقها فضلا عن ارادتها مع انه على فرض الاتفاقات اليها
لا يتوقف ارادة الفرد على ارادتها لتحقيق نفسها قهرا وهذا بخلاف المقدمة
فانها لا تحقق من ارادة ذيها قهرا بل في مقام الاجاد مقدم على وجود ذيها و
سبب تنظيمه في الوجود السابق له جعله الكفاية انما هي درجة نصيبه من
الفرع في المسئلة فيما كان مناط كل واحد من تعلق الايجاب والتحرر موجودا مع
ما في مورد الاتفاق واما لو لم يكن في مقام اثبات الايجاب في المسئلة
فلا يكون من هذا الباب وذكر في دليل هذا القول في الامور والامور
ثمة الاول ما ذكرناه الثاني ان في مقام الاثبات اذا احرز ان كلا المقتضين
غير موجودين فالروايات الدالان على الحكمين متعارضان فيجب اجمال مرجحات
باب التعارض والايحباب اجمال مرجحات باب التزام الادراك ان كل

من الروايتين متكفلا للحكم الفعلي فيقع بينهما التعارض ايضا وهو ثالث الامور
وبالجملة جعل في مقام اثبات النزاع في المسئلة بنسبة على ثبوت المقتضى المكمل
الحكمين وفي مقام الاثبات لو كان التخيير في مقام بيان الحكم لاقتضا فيجب
اعمال مرجحات باب التزام ولو كانا في مقام بيان الحكم الفعلي فيجب اجمال مرجحات
باب التعارض ولا يخفى بانه اما في الامور الاول فانه لو كان مرادة من ثبوت
المناط في كلا الحكمين يعني انه بشرط في المسئلة الاجتماع ان يكون المعنوية احرز
وقد متعلقا لكل من الايجاب والتحرر باقيا على حاله وغير مقيد بالآخر لكان الامر
كما ذكره لان مفروض النزاع انما هو ما عدم تقييد الصلة باباحة الحكم ان لم ينفذ
الغضب مانعا او الا باصره شرطا كما افاد في الماكولية مانعا وكذا لم يقيد حرمة الغضب
في مورد الصلوة ولكن حيث كان مرادة من ثبوت المناط ثبوت المقتضى كما هو
المستعين فلا يخفى ان مسئلة الاجتماع لا يقتضي ما ذهب المشهورين العدلية بل يحرز
النزاع ما ذهب الاشاعرة وبعض العدلية المكثفي بالمصلحة في نفس الحكم ثم لا يخفى
فيما ذهب اليه من ملائمة الحكم وحمله الاثر في المجهول طبق المقتضى مقابل التعارض
وقد اوضحنا في محله ان الحكم المجهول في التبريع على نحو الفقيه الحقيقية مطابقا لصير
فعليا بتحقيق موضوعه وهو قبل تحقق موضوعه ثمة ولا يتخلل في مع الفعلي
وضيقا واما في الامر الثاني والثالث فقد ظهر في مسئلة الضمان الفرق بين التعارض
والتزام ليس ثبوت المقتضى في المراجعين وعدم ثبوته في احد المتعارضين والا اشكل
اخر ان الباب باب التزام وتعارض عدم نزول الوهم على مجتهده بل لا ريب ان كل
حكم كاشف عنه ملاك رآنا ولو كان معارضا مع حكم اخر نعم قد يكون استعادة فعل
شي اخر في الملاك منه دليل مستقل كما اذا لم يكن المتكلم في مقام البيان اصلا
كان صليحا مع حكم اخر نعم قد يكون مستقاه في مقام البيان بالنسبة الى
بعض القبول دون الاخر وعلى اي حال لا يمكن في مقام الاثبات ان يكون

ان يكون متعلقا للاقتضاء و حكم اخر متعلقا للعقلية كما ان اعلانها في مقام ثبوت
يتوقف على الوصل بل اقول بينهما ان الحكمين اذا تمسكا في نفس الاجتهاد فيها متساويان واذا
استمسا في مقام الفعلية وتحقق الموضوع فيها متساويان ثم ان المرجحات لا تقتضي تكون
مرجحات اصل الجدل لانه باسرها يبين ان الطبيب اذا رأى مطلقا في القلوس الصدور
ومنفعة فيه لدراس فيجب ان يراعى للمرضى قوى الملاكين فيجب المغلوب بلا تأثير واما
مرجحات باسرها يبين انما تراعى بعد تأثير كل ملك في الحكم واما يراعى الملك الا هم
وبالجملة قد اختلط تراهم الحكمين تراهم الملاكين والقائل بالامتناع لا يصح ان يجعل
المسئلة من باب تراهم ليس وظيفته اعمال المرجحات الملاك فانه وطريقه الجاهل بل لابد
ان يعمل المرجحات لهندى والدلالة والجملة قد برجيدا الامرات من ان عمل الرزاع
انما هو فاما لو كان بين اخوانين عموم من وجه دون العموم المطلق كان للاعتناء
والنهي فاصلا وبالعكس وذلك لان العلم يشمل جميع الافراد والخاص هو العلم ببعض
خصوصية زائده فاذا تعلق الامر بالمرء المطلقة والشيء بالمتداع الى موضع خاص فيجب
الامر والشيء في الحركة الى الموضوع الخاص وليس في الحركة الخاصة حيث ان من يمتنع
محل النزاع فلا بد من تخصيص الامر بغير مورد النهي كما يعامل كذلك في عكس المسئلة كما لو
قيل لا تكرم الفاسق واكرم زيدا اذ سمع يخرج من موضوع النزاع لو كان بين
مطلق المطلقين عموم من وجه كما في اكرم العالم ولا تكرم الفاسق لما عرفت ان النزاع
صغرى و هو ان الجريئين اللذين كل منهما بشرط لا يمنع الاخر وها تفيد يتان متعلقان
للمرء النهي او الموجه بهما وفي مثل اكرم العالم ولا تكرم الفاسق لا يشبه ان الاكرام متعلق
بالدات التي هي مجموع اخوانين ومن متحدة في كليهما والجملة لا لامه تعليلتان ولا
يمكن ان يتعلق الاكرام بنفس العلم والفسق وكذلك يخرج عن موضوع النزاع ما اذا
كان بين اخوانين عموم من وجه ولكن كان كل منهما مختلايا وشموليا كما لو فرض
وجوب الصلوة بجميع افراد الطولية والعرضية وحرمة الغضب كذلك لان اخوانين

لان الصوانين وان امكن تعلق الامر والنهي بنفسه لا بالموجه بهما الا ان يشتمل على يقتضي
لازمة احد صدق هذا الصوان مع احد صدق والآخر بالآخر دائما فان وجوب الصلوة حتى
في المكان الغضبي ينافي مع حرمة الغضب بطلان الطلزم الدائم لمقتضى بيان التعارض كما ظهر
وجهه في مسئلة الفقه فيخص النزاع بما اذا كان لا مر جليا وكذلك يخرج عن موضوع النزاع
ما اذا كان متعلقا الامر والنهي واعداد كان العموم من وجه بين قدير الواجب الخواص
كما لو ادعى بالقيام عند حضور زيد ونهي عن القيام في اول الزوال لان القيام هو الموضوع
الخاص لا يتعدا فاقته الى المكان والزمان فلا يمكن ان يكون ترك القيام ما فان
القيام في حضور زيد عند الزوال ليس مقصودا ولا يمكن ان تكون الجملة انفسه
العدم تعلق الامر والنهي بها بل بالمقيد بها فلو كانت بالنفسه متباينتين لا اثر له وكذلك
يخرج عن موضوع النزاع ما اذا كان بين اخوانين عموم من وجه ولكن كان احد
عنوانا اوليا والاخر عنوانا ثانويا سواء كان العنوان الثانوي انشاعيا او توقيديا
فانه مادة الاجتماع في كلمة الصورتين تكون موضوعا واحدا فبذلك في مسئلة التماثل
لا محالة فانه لو ادعى بالقيام فزيد ونهي عن تعظيم عمره فالمرء الذي هو مجموع الصوانين وهو القيام
فزيد المستلزم لتعظيم عمره متعلق الامر والنهي حقيقة وهكذا لو ادعى بالوضوء ونهاه
عن التصرّف في المكان المخصوص فاوجه الوضوء على حصار على التصرّف في مكان الغير
بان صلب الماء في مكان لا يقدر على سده عن جريانه في دار الغير فان هذا القول لا يمكن
ان يكون ما موراه مع كونه على تحقق المنهي عنه لان النهي عن المسبب نهى عن سببه و
كذلك يخرج عن موضوع النزاع ما اذا كان بين اخوانين عموم من وجه ولكن كان
كل منهما متعلق بموضوع خارجي كما لو قيل اشرب الماء ولا تغضب على فشرابك بغضبي
لا يمكن ان يكون ما موراه وفيها عنه فان التمسك بين شراب والغضب وان كان
عموما من وجه الا ان الملك في مقام الابدان لوجه ما يشرب واحدا فان شرابا او
عين الغضب في حقيقته لا حد له لا يوجد شرابا او غير الا بالغضبي ولا يقال انه
شراب وغضب بل شراب غصبي فالماء الواحد اذا كان عنوانا الغضبي والمشروب بالشراب

بالنسبة اليه جهتين ^{تعليلتين} فليس فيهما كالعالم الفاضل وكون العدم من وجه في موضوع
التكليفين في العالم الفاضل دون اصل التكليف فانه في كل واحد من الطرفين شيء
واحد بخلاف ما في شرب الماء ولا تقصيص فان النسبة في كل من متعلق التكليفين
وموضوعها عموماً من وجه غير فاسق بعد اشتراكها في مناط دخولها في بالمتعارفين
بل ثانياً يخرج عن موضوع النزاع ما اذا قيل ان شرب ولا تقصيص او انفق الاقارب
ولا تقصيص فيما اذا شرب ماء البئر وانفق الاقارب ما لا يفرق ما اذا انفق في ماء
في المكان النقي او شرب ما الذي ملكه في المكان النقي السرفه ذلك مع عدم تعلق
الانفاق والشرب بالموضوع الخارجي فيكون كالصلة هو ان قوله لا تقصيص مع اطلاقه
مرجع الى ان كل تصرف في المخصوص من غير دفعه وانفاقه ونحو ذلك محرم وهكذا
مرجع قوله ان شرب مع اطلاقه الى ان كل ما يمكن شربه من ماء البئر والماء الذي هو
ملكه وغيره من المائعات يجوز شربه فيسرا اطلاق كل من الامر والهي الى متعلق الامر
وليصير عنواني المخصوص والمثروية بالنسبة الى الماء النقي المشروب جهتين تعليلتين
وهذا بخلاف مثل الصلة التقصيص فان الصلة حيث انها لا تعلق بموضوع خارجي وليس
عنوان الصلوية بالنسبة الى شيء عنوان تعليل بناء على ما سبق بل هو عنوان تقيد
قائل متعلق الحكم بنفسه والمفروض ان هذا العنوان مع العنوان الاخر وهو التقصيص شرط لا
وكون عنوان التقصيص بالنسبة الى الموضوع الذي يعرف هذا العنوان وهو مال البئر لا بشرط
لا اثر له لان هذا العنوان مع عنوان الصلة لا يتحدان في موضوع حتى يكون التحدان
تعليلتين وتعارضان في الجمع وبالجملة يختص محل النزاع بما اذا امكن تعلق التكليف
بنفس الجهتين اللتين كل منهما بالنسبة الى الاخر بشرط لا واما لو لم يكن الا تعلق
بالموضوع بهما فهو من باب التعارض واذا فرض عدم موضوع لاحد للاحد المتعلقين
فوجود الموضوع لا اثر له لان كون الجهة بالنسبة الى موضوعه تعليل لا يقيد

بعد كونها بالنسبة الى الجهة الاخرى تقيد به وعدم موضوع لها حتى تكون هي الصلة
تعليلية فتدبر هذا الفاضل شرقة ظهرت صدر البحث ان النزاع في الجهة الاولى
راجع الى ان اجتماع عنوانين ايجاد وجودا هل من قبل المتعارفين حتى يقيد
الطلاق الامر بما عدا مورد الهي لان الهي شموله والامر بذكره او من قبل المتعارضين
والنزع في الجهة الثانية انه لو بني على التزام قبل كلف المنعوم في مقام الاشتغال
ولا يمكن بل وجوده كعدمها فكما ان المجبوس في المكان المتعصب يجب ان يكون
مكسوبا باحد الجهتين فكذلك في المقام غاية الامر ان المجبوس يراعي ايمته بصلوة في المقام
يرى بانسب الحجة لعدم ابدال دون الواجب لا بد له ولا افراد غير مزاحمة
للتعصب في هذا اثره النزاع واضمح فانه بناء على الاشتغال من الجهة الاولى لا بد من القول
بقضاء الصلوة في الدار المخصوصة والوضوء من آية لذهب واخضع مطعنا لما كان
والمكلف بالموضوع اوجابا هلا ووجود لمحقق المطلوب في نظر الامر لا اثر له لان الملاك
في العبادية هو الملاك التام واما بناء على الجورز فهو قيل بكفاية المنعوم فتصح الصلة
مطلقا ما كان لو جازا هلا ولو لم نقل بكفايتها فتصح الصلة في مورد الجهل بالموضوع
وما يلحق به كالفصل دون العلم وذلك لانه بناء على الاشتغال فالتقيد واقعي يخرج
المجموع عن اطلاق الامر واقعا ولا ملاك له في نفسه وبناء على الجورز فلا يبرى الهي
الى متعلق الامر ولكنه حيث يقع المزا من الامر وهي لاجتماع متعلقها وجودا و
اقضاء منها مما سماه وتخص كل منها بالآخر فتراهم الخطا بان قدرة المكلف على فعله بان
القدر المقدور شرعا كالمقدور في الطباق الطبيعي عليه والاجزاء احق فتصح فعله ولو
لم نقل به فتقد فان قلت لا وجه للفاد بعد فرض مبادية متعلق الامر لمتعلق
الهي قلت وان كان سببا بين الاثنا حيث اجتمعا وجودا فلا يصف
هذا الايجاد الواحد بالحق الفاضل فان الايجاد والوجود وان كانا كلاهما
متعددين حقيقيا ولكنهما حيث انتم كل بالآخر كالمسوية والصورة فلا يحقق

هذا الابدان الواحد بالعدد المتعدد بالحقبة بالحقن الفاعل لانه لا يمكن للبعد ان
سليم متعلق الامر الى المولى مستفدا فكون الفعل حسا ذاتا لا اثر له بعد صدوره
قياسا من المكلف ولا قياس بالمتعلق في حال انظر الى الاجبية للفرق الواقع بينهما
فان في المقام لا يمكن الاشارة بحسب الى الجهة اصلوه فمع العلم بالقياس جهة
المزاجه تلحق عتبه جهة الحسن واما مع الجهل فيجب لا مزاجه فقصده ان يترتب بعدا
لا اشكال فيه وكذا عدم القضا في القبح الفاعل فيوتر جهة الحسن ليعمل بالمزاجه
والنظام محرم واقص اليه لا اثر له في طرف الظلام ليعلم ذلك ما في تحريم الكفا
اذا عرفت ذلك فالاقوال في الجهة الاول في شدة الامتناع والجواز كذلك والجواز
عقلا والامتناع عرفا ولا يخفى ان استيفال لا وجه له لانه لو قيل بان تركيب
انفصال فلا وجه له شاع عرفا لانه ان رجع كلامه الى ان يعرف بعدون الجمع
واحد ففهم ان نظره في شدة استيفال لانه في المصاديق ولو رجع الى ان
العرف يفيضون من الخطاب الى الجمع خارج عن اطلاق الامر ففهم مع تسليم عدم
التعارض فلا وجه لاجراءه من اطلاق الامر بلا دليل الا عدم الجمع واحد
فراجع الامر الى تعيين المصاديق بالنظر في العدة ذكر ادله القولين الاخرين
وقد ذكر الجواز ادله غير مثبتة للمقصود ولا باس بالاشارة اليها اجمالا وذكر ما فيها
منها ما بين عليه الحق اعمى من ان متعلق الاحكام هو الطبائع والطبائع
مختلفان والفرد الذي هو مجموع الطبيعتين مقدمة للطبيعة المتأثر بها ومقدمة الواجب
ليست واجبة وفيه لولا ان الطبيعي بين الفرد في الخارج وليس بها مقدمة ودون
فان المقدمة ما يتوقف عليه غيره في الوجود الخارجي واما من هذا الفرد والطبيعتين
ان هذا لو قلنا بوجود الطبيعي ولو لم نقل بوجوده فالما سوربه في الحقيقة هو الفرد
الذي هو منشأ الانشراح للطبيعتين فاما لا وجه بناء هذا عن تسليم عتبه الفرد

لان بناء على مقدمة الفرد للطبيعة الفرد لا عوام ولا واجب نعم التحليله انتهى و
بدلية الامر داه الى الفرق ومما حصل جميع ما افاده في المقام من اول استدلاله
الى قوله قد استقر الصبح وارتفع الضلام ان الاستدلال بعرف الوجود عن الطبيعة
لا يقتضي تعلقه بكل فرد فرد فالفرد ليس واجبا شرعا حتى يتسنى ان يكون محروما و
واجبا ويحقق الواجب به انما يكونه مثل سائر الافراد المباهة في حصول الفرض منه و
هذا الكلام بالاعز يربح الى ما افاده هذه الاستحالة من ان يقول الحكم هذه الطبيعة
مطلوبه وارضى بما يجاد ما في ضمن هذا الفرد ايضا ولكن لو عرفت وادبرتها فيه
لما قبلت لما خالفني في كيفية كيفية الابدان لانه لا يمكن ان توجد مطلوبة انما يحصل
الجواب من ان الفرد وان لم يكن واجبا شرعا لانه لا يمكن ان يقطع الواجب
به الامتناع فرضا وبه مع سائر الافراد في الطبائع الطبيعية عليه وبعد كون محروما
والواجب تعديلا لا يمكن حصول التعدي به وقوله هذه الاستحالة من ان يقول
الحكم اه في ان استحالة في المطلوب تعديا اظهر من ان يخفى والعجب انه قد
مع تسليم لوجود الطبيعي نفسه في الخارج ومع تعلقه الى ان الجهة تعديا كيف
قد يجب بان الفرد مقدمة للكل وقد يجب بان لا مانع من ان يقطع الواجب بالجماع
لان وجوب الافراد في الواجب العيني المقابل للشيء الشرعي وبما لا يمكن اثبات
الاجتماع بهذا الوجه ونحوه واجبة عنه في الهداية والتقرير بما مزيد عليه فلا وجه لنا
لا طلبه الكلام عليه فراجعها فانها تدس سرها اجاد في هذا المقام في افادته و
منها ما يظهر منه ايضا ودار في الهند شريف الطاء وابعيه قد من ان متعلق
الامر لطبيعة الصلوة ومتعلق بهن طبيعتين ففهم انفس وقد اوجدها المكلف ليه
اكتسبه في شخص واحد ولا يرد من ذلك شي على الامر لتعابير متعلق المتعلقين
وفي غير معيهم ان الاجتماع باموري لا امر وفيه ان اصل الاشكال هو

هو اجتماع الحكيم فيما يوجد من المكلف لان الامر والنهي لا يشتمل الامر
وانتهى فاذا كان ما اوجده المكلف واحدا وكان الامر المطلق على النفي
متعلقا به وكان النفي المطلق كذلك ايضا فتعلق الامر والنهي امران متباينان
وبينهما تباين وانما ضمها المكلف في مقام الوجود وادجدها معا ونها
ما يقال من ان الاحكام من قبيل الاعراض الذهنية متباينات في العاينين
من وجه وان كانت متحد في الامر المطلق لان الخاص هو العام مع زيادة
بالجمله بين العاينين من وجه تباين في الذهن والاجتماع والتعاقد فيها
هو الخاص من متعلق الحكم وفيما يوجد من المكلف وليس هو متعلق الحكم بل
هو مسقط عنه وفيه اولا ان ذلك يوجب انكار التعارض في العاينين من
وجه مطلق حتى في مثل اكرم العالم وتكلم الفاسق ولا يلزم به احد وثانيا
ليس متعلق الحكم الا عين ما يوجد من المكلف وهذا من القضايا التي قياسها
معها فان الامر لذهن سواء كان ما يوجد في ذهن الامر او ما يوجد في ذهن
المكلف ليس امرا قابلا لان متعلق به الاحكام وقد عرفت في اول البحث ان
متعلقات الاحكام ليس هو المفهوم المتصور والمدرك العقلاء المجردة سواء اراد
منه بوصف وجوده في الذهن الذي هو عين في ذهن او اراد منه الجبر وعينه وجوده
في الذهن المعبر عنه بالكلّي الذي هو مجموع العارض والمعرض من الكلّي الطبيعي
والمنطوق وبالجمله متعلق الاحكام هو الخاص كما سيحكي توضيحه ومنها ما ذكره سيد
المحققين السيد محمد الاسبهاني ره وعامله ~~لصحيح~~ تصحيح الوجه السابق وهو ان
متعلق الحكم هو المعاني غير ملخطة حكماتها عن الخراجات ولكن ليس الامر الخارج

بوصف خارجيه متعلق الحكم بل بلخاط قبل الوجود اي المبدء المبرأة عن الوجود متعلق
الحكم لان الامر يأمر بما هو غير حاصل فنسب طرف الحكم للاجتماع وفي ظرف الاشكال الذي
وهو ظرف الوجود المتعلقين ايضا اجتماع لان طرف الوجود هو ظرف استقوط و
بعبارة واضحة كما ان ما هيته الان فيه لها لحاظات متعددة لحاظ انها متصفه
بالطهيه ولحاظ وجوده في الذهن ولحاظ وجوده في الخارج وفي هذا الحاظ ايضا
لحظاته لحاظ حكمها على افرادها ولحاظ نتيجة الحمل لاجل ان يتجرد عن التحد معها لان
حمله شيء على شيء لا بد ان يكون بينهما تعاضد في الجمله فالان في الحمل على زيد هو
الان في المجرد عنه انه زيد غير زيد كذلك الاحكام فانها وان كانت متعلقة
بالمسايات لحاظ حكماتها عن الخراجات الا ان متعلقها هي الخراجات
لكن بلخاط تجرد عنها فاذا كان متعلق الحكم المبدء المجردة عن الوجود فلا اجتماع
في مرتبة الحمل لان المعيق قياسا ان ولا اجتماع ايضا في مرتبة الخارج التي
هي مرتبة ايراد المعلقين لان في هذه المرتبة يسقط المتعلقان ومرتبة استقوط لا
يعمل الاجتماع وفيه اولا ان هذا التجريد انما هو في طرف الموضوع لا في الجمل فقي مثل قولك
زيد ان يتجرد زيد عن هوية ويحمل عليه لان الان يطابق تجرد عن هويتها بحمل
على افراد فعلهم اذا حمل الطبيعة المانور بها والطبيعة التي عليها على ما يوجد
المكلف فيما يوجد وان كان في مقام علم الطبيعيين عليه تجرد عن الطبيعيين
الا ان حمل لا تجرد ان حقيقة ما فاذا فرضنا ان متعلق الامر والنهي هو النفس
بلخاط الوجود لا النفس المفهوم بما هو مفهوم وفرضا ان مصداق واحد مصداق
الطبعين فيمتلئ الامر والنهي بهذا المصداق الخاص ومجرد تجرده عن الطبيعيين
في مقام الجمل لا يجعله شيئا وثانيا ليست متعلقات الاحكام الا ما هو نتيجة
الحمل لا الشيء بلخاط قبل الحمل وسيحكي توضيحه وثالث ان هذا يوجب نتائج
التعارض في العاينين من وجه كلية وهذا الاشكال مطرد في جميع الاشكال

الراجح الى ان الماهيتين متغايرتان ومنها ما ذكر استاذنا المحقق الشاذلي
 الميرزا في الاطلاق عدة وهو اساس ما ذكره تلميذه الاجل السيد الاصغر في وجهه
 ان متعلق الاحكام والماهيات الطبايع لم يلا حقايتها عن الخارجيات الا انها متعلقة
 بها بوصف الا متصلا اي مع قطع النظر عن وجودها لانه يؤمر بها بتوحيده في
 صرف الحكم لا وجود لها حتى يتجتمع مع حصة اخرى لشيء فيها وبين الماهية المأمور بها معلوم
 من وجه وبعد سقوطها باسناد العبد ايضا لا اجتماع وفيه ان متعلق الحكم و
 انكاف هو بطبيعة الغير الحاصلة الا انه فرق بين ان يتعلق بالطبيعة مقيدا بعدم
 حصولها لان الامر ياتر بها لتوجه فاذا كان المأمور به هو بطبيعة في حال عدم
 حصولها فلا محالة ما يحصل من العبد ويوجد بعينه ما يتعلق به الامر فاذا كان هذا بعينه
 ما يتعلق به لشيء فيجتمعان في موضوع واحد وبعبارة اخرى متعلق لشيء نتيجة الحمل
 وما يصدر عن الفاعل في الخارج لان الامر والشيء يتعلق بما يتعلق به ارادة الفاعل
 و ارادة المتعلق متعلق ما يصدر عنه بالارادة فاذا كان الامر الخارج عن العباد رتبة
 هو متعلق ارادة فيكون نتيجة الحمل متعلقا للمكلف لا بطبيعة مع قطع النظر عن
 الحمل ولا بوصفه فلا محصلة لان متعلقات الاحكام بعينها هي متعلقات الارادة
 الفاعلية وما هو متعلق ارادته فاعلا ما هو بالحمل ان شئ الصانع انه فعله وبانجمله
 لا ينافي ان يتعلق الامر بما هو غير حاصل وان يكون ما يحصل من العبد هو المأمور
 به بل لابد ان يكون كذلك لان ارادة العبد ناشئة من ارادة المولى بما يوجبه
 العبد من اي شيء العبد ثم لا يخفى انه ركة اسقط حال امثال العبد و
 اكتفى بمضاير المتعلقين قبل انشاءه وبعده الذي هو تكرر السقوط مع ما عرفت

ان المتعلقين والماهية عن حيث انفسها تباينها الا انها عن حيث الحصول
 والتحقق متحدان ففي حال اليجاد الذي يترفع منه الاشتغال ويتفرع عليه الفارق
 والسقوط لا محالة من وجود الخطا بان لان الخطا في حال انشاءه وعصيانه موجودا في
 الحال لانه هو مقابل الخفي في باب المشتق يجب ان يكون الخطا موجودا فاذا اصبحت
 والخطا بان في هذا حال فكيف للاشياء وان تفرقة قبل الاشتغال وبعد السقوط فتحصل
 ما ذكرنا لعله انه لو سلم ان العامين من وجه في محل البحث لو كان من قبيل ايتين بواحد
 من القوم ولا تباين بالغايات فيمتنع الاجتماع ومجرد تباين فيهم الوحدة مع مجموع
 الفسق لا ينعى مع اتحادهما في الخارج بحسب ما يترفعان منه والقول بان الاحكام من
 الاعراض الذهنية لا يرجع الى محل سواء قيل بانها تعرض للماهيات بل في طاعتها
 عن الخارجيات قبل الوجود او قبل التحمل او لم نقل لما عرفت ان ما يوجده المكلف
 في الخارج هو متعلق الحكم اي متعلق نتيجة الحمل فاذا كان هو متعلقا فيمتنع ورود
 الحكمين عليه فالعقل بالوزن لابد ان يجعل العامين من وجه في محل البحث نحو اخر من
 العموم من وجه وهو العموم من وجه في مقام اليجاد والوجود لانه المصدق والسعي
 في توفيقهم ومن اولية الجورين قياس المقام باجتماع الوجوب مع الاستحباب في الامور
 في العبادات اراجحه بعض افراد ما هو المرجو من حيث ان ظاهر البابين جواز
 الاجتماع في الاعمال والاخص المطلق الذي تقدم انه من باب التعارض فلا بد من التوافق
 عنه بما يرفع اصل الإشكال حتى بناء على الجوز في محل البحث فالاول ان يجعل من بينهما
 المستبعدات نظر فالعقود ببحث عما يستلزم البيع وقد ذكره وجوده استثناء ما في
 الكلام فانه هذه هي الاشياء على مقتضى اربع الاول في مقتضى تضاد الاحكام
 الثاني ان متعلق الحكم هو فعل المكلف وما هو في الخارج يصدر عنه لا ما هو
 اسم ولا ما هو عنوانه فانه انشأه ان تقرر الوجود لا لوجوب
 تعدد الموجبة الرابعة ان الموجود الواحد لا يكون الا حقيقة واحدة ولا

يحقن ان المقدم الاول لا اشكال فيما لان الادله كما يسمي مستفاده ولا يعقل اجتماع
حكيمن منها ولو بالاطلاق في متعلق واحد في زمان واحد والقائل بالوجود لا يشتر
هذه لما عرفت ان لزاع ضروري واما المقدم الثاني فمقدم كون متعلق الادله كما
الافعال ففي غاية الوضوح لما عرفت ان لها هي ليست متعلقة بالحكم بل الحكم يتعلق بما هو
في الخارج ليصدر عن المكلف واما عدم كون عناوين افعاله ملزم فغير تام لان لعنوان
المشترع غير ذات اشئ كالعليه والمطلوبه او غير قيام عرض يحمل لعنوان ان تقدم و
التأخر والتعليق والتبعية التي لو لا انتراعها لما كان بحدائش اشئ في الخارج وكانت
المجمل فيمكن ان تكون هي متعلقة بالادله كما لا يها داخل تحت قدرة المكلف لتقدره
في شئ انتراعها ولذا يتعلق تكليف بالتقدم والتأخر ونحوها وانشاء هذا
ذلك ايضا قولهم ان متعلق التكليف لو كان بالعنوان المتأصل او الانتراع لكان
اجزاء الاستصحاب في شئ وانتراعه بالنسبة اليه شئ وعما اى حال لا يهنا بحث
عن قابلية متعلق التكليف بالعنوان المتأصل او الانتراع لان عمدة المطلب توضيح
البطلان متعلق التكليف بالامر الدخلى وبما هو لا يصدر عن المكلف بحيث كان
فعل المكلف مستقلا عن تكليف والمطلوب ان لا يبين بقوة بذلك لما عرفت ان
من الواضح ان ما يوجد في الخارج هو عين الامور به او المنع عنه فمقدمه المقصود
ايضا بداهة واما المقدمه الثالثة فقد عرفت ما فيه فانه يستحيل ان ينزع من
الامر الواحد اشخص عن اثنين مستفاده وقياس المدعى بصفات بهار تعالى مع بقاء
وعما اى حال عمدة البحث فان الجهتين متعلقان للحكم الموجد وعدم ايجاب
تعدد الوجه تعدد الوجه لا يؤثر اثره فان الوجه وان لم يتعدد وعددا الا ان
انتراع عنه وبين متبانية لابد ان يكون لوجودها متبانية في هذا الوجه
الشخص فلو لم يكن زيد عالما فاسقا لا يعقل ان يصف بها وهو هذه متبانية

لهذا الامر واثباته في حاشية الكفاية بقوله ان صدق احدهما بين مستفاده لايجاد
يشتمل به وحدة المعنوي لا داما ولا وجودا غاية ان يكون له خصوصيات بهما مستحق
الاتصاف بهما ومحدودا بحدود موجبه لانها فيما عليه فتقول بعد الاعتراف بان
اختلاف العناوين لا اختلاف للخصوصيات فالصواب الرجوع الى ان متعلق
المكلفين هل هي الخصوصيات او المتخصص بها واما المقدمه الرابعة فتقول ان لوجود الوا
بالعدد ما هي واحد عديده واما ان كل واحد بالعدد فهو واحد بالصوره من حيث
لا مكان اجتماع ما هي عين متباينتين موجودتين في وجود واحد عدي فليكون احدهما
فيه تركيبا انضماميا كما يمكن اجتماع عنوانين متفرعين عن نوع خاص فيه فيكون اجتماع
فيه تركيبا اتحاديا فافضل على لزاع هو المدعى لا يصح في مقام الاشبات العلوي قوله
وان مثلا الحركه في دار من اى متولد كانت لايجاد يختلف حقيقة وما هيتهما فقيه
في صحيح ان الحركه ليست بنفسها من المقتولات الصادرة من المكلف ولو كانت صادرة
طبيعت واحدة في محل لزاع ومادرا ظهر ان لدلة المانعين راجعة الى احدى محل
الزاع ما هو من قبيل الاجتماع عنواني الفسق والعلم في العالم بخاسق ولا شبهه ان ما
هو من قبيل ذلك لا يمنع فليكن به ما هو من هذا القبيل داخل في باب التعارض وله اثره
الذي قد وقع ان اجتماع عنوانين اللذين بينهما اجموع من وجه من حيث هو نوع قوله
لا تعصب وشرب الماء داخل في باب التعارض محمل لزاع هو اجتماع عنوانين اللذين
بينهما اجموع من وجه من حيث الالهياد والاسرار والحق هو الجواز وتصحهم يتوقف
في راسخ امو الاول لا شبهة ان ما يصدر عن المكلف ابتداء او بالوسط لا محالة داخل
تحت احدى المقتولات اتمسح ولا شبهة في عدم اختصاصه بقوله افعلى بل يصدر عنه
غيره ايضا فان قوله يعبر ان يكون متعلق التكليف فعلا اختياريا ليس معناه ان
ما يصدر عن المكلف بالا اختيار هو افعلى المتقابل للافعال وليس المقتولات بان
يكون من كلامهم عدم صدور سائر المقتولات منه بل غرضهم هو باصطلاح الادباء

وهو الفعل بالحق الا ان يجب ان يكون الصادر من المكلف ما يكون تحت
اختياره وما يمكن ان يتعلق ارادته به ثم ان العوائق الموصلة بين حيث
الاجاد والوجود في مجمع واحد اما ان يكون من مقولة واحدة او من مقولتين فاذا
كانا من مقولة واحدة فلا يمكن اجتماعا عرضا بل لابد ان يكون بينهما ترتيب
طولي واذا كانا من مقولتين فيجب ان يكون احدهما ادكلاهما من المقولات
النسبية وتوضيح ذلك ان اهل المعقول تصور المكان الى جوهر وعرض وقسما
الاعراض الى سبع الكم والكيف والفعل والانفعال والاشي والوضع والوجود
وهو الملك والاضافة بالمعنى الاخص ثم انهم جعلوا جميع الاقسام تسعة عشرة
اقساما لانه ان اعتبر في مفهومه قبول تقسيمه فهو المسمى عندكم بالكم وان اعتبر في
مفهومه النسبة الى غير فهو العرض النسبي والاضافة بالمعنى الدغم في مقابل الاضافة
بالمعنى الاخص هي النسبة المتكررة وان لم يعتبر في مفهومه لا تقسيم ولا نسبة فهو
الكيف فالاعراض النسبية سبعة اقسام فالنسبة الحاصلة من نسبة اشئ الى المكان
هي الالين ومن نسبة الى الزمان هي المتي ومن نسبة لبعض اجزاء الجسم الى افر
ومن نسبة مجموع الجسم الى جسم اخر في الوضع ومن نسبة احاطة شئ بشئ في
الجمعة ومن نسبة تأثير الجسم في جسم اخر في الفعل ومن نسبة تأثيره من غيره
في الانفعال من نسبة شئ لا يتعقل مفهومه لا يتعقل مفهوم اخر في الاضافة
بالمعنى الاخص واما ما عداها اعتبارا بنسبة في مفهومها ولكن ليست بنسبة
نسبة خاصة بل كل نسبة مع نسبة اخرى بينها ربط وسحقية بحيث يتوقف فعل
احدى النسبتين الى نسبة اخرى كالطولية والمطوية والدبوة والنزوة والدفع
وتنحو ذلك فهي الاضافة بالمعنى الاخص وبالجملة غير الكم والكيف تسمى اعراضا

نسبة واضافية وينقسم ما اشبه فرقي بين الاضافة ونسبة فيجعل النسبة المتكررة
هي الاضافة وغير المتكررة هي النسبة فقال الالين وتنحو نسبة الاضافة وكيف كان
ليس المقصود تقاضيل هذه الاعراض بل الوض الاشارة الى المكان ايجادا فاعمل
جميع الاعراض غاية الامر بعضها بالواسطة كالكم والكيف وتنحوها مثل الفعل و
الانفعال وبعضها بلا واسطة كالوضع فان القسم الاول يتعلق الارادة اولا
وبالذات بالكم والكيف وتنحوها مثل الفعل والانفعال لان ما يوجد منه بموجب
مصول الكم والكيف وهكذا سبب حصول الفعل والانفعال فان الفعل يتأثر بحسب تدركها
في جسم اخر كما يثر النار المحررة في الماء وهذا ليس من فعل الالين ابتداء بل يحصل
التسخين منه بالواسطة وهو وضع النار تحت القدر الذي فيه الماء وما اى حال
الالين هو نسبة اشئ الى المكان والبرية الحاصلة من نسبة اشئ الى المكان
والمتي هي نسبة اشئ الى الزمان او اهرية الحاصلة من نسبة اشئ الى الزمان ولا
شبهة ان الماهية والاشي المنسوب الى الزمان والمكان او اهرية الحاصلة من نسبة
الماهية والاشي الى الزمان والمكان كما لا يتحد مع الزمان والمكان اذا كان جوهرا
فلفظ ذلك اذا كان عرضا وبعبارة اخرى لا يشهد ان اشئ المنسوب الى الزمان
والمكان اعم من ان يكون جوهرا او عرضا ولا يشهد انه لا يتحد كون زيدا في
المكان مع المكان كذلك لا يتحد كون وصفه الحاصل منه في المكان مع المكان
بل لابد ان يتحد معه لان كلاهما مقولة مستقلة فلو فرضنا صدور عرضين منه
في ايجاد واحد كالوضع والالين مثلا فلا بد ان لا يكون اتحاد بينهما لاسيما ان
يحد مقولتان متباينتان تمام ذاتهما وانما الكلام في المكان صدور عرضين
منه في ايجاد واحد فنقول لو كان العرضان مقولتين فيمكن صدورهما عرضا
منه لذا كانا من النسبتين لو كان احدهما من النسبة وذلك لو فرض صدور
الوضع والالين في عرض واحد فان حلوله في مكان عبارة عنه صدور

وضع واين منه لان لهية الحاصلة من نسبة بعض اجزا الجسم الى بعض افراد من
نسبة جميع الاجزا الى الخارج هي الوضع وهذه الهية حصلت من ابداء وجيلوسه
الهية الحاصلة من نسبة هذا الجيلوس الى المكان الخاص الى الاثنين وهذه الهية حصلت
من جيلوسه في المكان فهو جيلوسه في المكان او بعد مقولتين واما اذا كان العرضة
من مقولة واحدة او من مقولتين من غير انسي فالظاهر عدم مكان اجتماعها
بل يجب ان يكون فيها ترتيب وطوليه مثلا اقرب قتلها دمه وترتيب عليه قتل
اخر بالتالي وهو اقراره وذلك لان امتياز فردين من مقولة واحدة هو
بخصوصياتها الفردية وبجدها العدد في فن ايجاد واحدة لا يمكن اجتماع فردين من
مقولة واحدة عرضة لان شئخص كل عرض اما هو متخص عرضة فلما لا يمكن
استراخ عرضين من اى مقولة كانا من سرور واحد من جهة واحدة فذلك لا يمكن
استراخ عرضين من مقولة واحدة عرضة لا طولا من ايجاد واحد وان انضمامها
وهذا لا يمكن ايجاد ما يتولد منه الحكم والكيف عرضة نعم يجمع كل مقولة من
المقولات في عرض الاخر في الموجودات الخارجية اذا كان عرض كل واحدة بحية
غير جهة عرض اخر كاجتماع البياض والحلاوة والعدد والوضع في القدر واما
في الاعراض الصادرة عن المكلف في اجتماع العرضين عرضة من غير مقولة انسي
ممتنع واما يجمع مع شئ لا غيره وعما اى حال اذا صدر عرضان عن المكلف مثلا
بان انضمام الوجود فيستحيل ان يتحد معا وتعتبر التركيب اتحادا في هذا يمكن ان
يتعلق الامر باحدهما والتي بالآخر ولا يلزم محذور اصلنا نعم قد يروى ان احدى
المقولتين مقدمة محرمه للآخرى فلا بد من سقوط اضعف الخط بين ملاكا ولكنه قد

لان الاتحاد الذي يحصل من القيام الى الركوع للاوضاع ولا لعكس بل كل منهما
بالنسبة الى الاخرى من الملامات فلو سلم ان الحاصل عن المكلف مقولتان فلا
مانع من للاحدا على المقولتين وانها بالآخر ولا مجال الا لان يكون التركيب
بينها انضماما سيجي انه لا مجال لانها المقولة والاخر من متمم المقولة اى من
حالات المقولة الثانية كلابات بفعل من المفاعيل اى يعبر عنها بالظرف
المقولة مقابل لظرف المستقر فان الظرف المستقر هو بنفسه قابل للمحل كما
المستقر كذلك زيد في الدار لان معناه زيد موجود في الدار واما طرف المقولة
كقولك ضرب زيد في الدار فليس هو بنفسه مقولة اى محمول بل متمم المقولة و
سيجي ان يكون من انية الذهب والفضة اجمع في المقولة ومتمم المقولة فلا
مانع من وجوب احدهما وحرمة الاخر الا ان في ان يزان كون التركيب انضماما
لا اتحادا وان يكون مجموع العنوين اللذين بينهما محمول من جهة في مادة الاجتماع
هو احدى في مادة الاقتران بلا نقصان وسدوداى لفرض ان يمتثل الجميع مع
الغضب تمام حقيقتها من الصلوة اى تقع في غير مورد الغضب في حال الصلوة بعينه
فهو الغضب في غير حال الصلوة فالتركيب انضمام ولا شبهة ان باب الصلوة الغضب
وما يحدو صدورها من هذا القبيل فانه لو قطع بينهما في حال الاجتماع فصل كل
عن الآخر بالمشء فرضا لا ينقص كل منهما عن هويته ذاته ولا يشذ منه شئ فهذا
يكتف عن كونها امرين متباينين انتم احدهما بالآخر في الاتحاد كما ان الخلل المزوج
بالدبس فانه يفضل كل عن الآخر بالتجوز وان لم يكن الاثر له الحمد الى كل
واحد متساوا عن الآخر وهذا بخلاف التركيب الاتحادى فان مجموع العنوين
ليس عين ما هو في مادة الاقتران فان احدى اجتماع فيه وصفان اى اتم والنقص
غير الذى هو فاسق غير عالم وغير الذى هو عالم غير فاسق وما الجملة لا يكون
واحد امتضا بد صفتين الا كونه بشخص هو الموصوف بصفتين واما غيره

فتمتصف بصفة واحدة وهو ذاتا غير ما هو الموصوف فوق الاتحادى ذوات متباينة
بالمويرة ذاتا في الانقسام فالمتمتع بوصفين مع المتعلق بصفة واحدة واحدة
بالتحقق والمويرة وما ذكرنا ظهران مقصود من قال بان لطبيعتين يتبع تعلق
التكليفين بها اذا كانا بحيث لو فرض اتفقا واحدا يلزم اتفقا الاخر هو اخرج المركب
الاتحادى وبيان الفرق بين وبين الانقسام فان الاتحادى لو فرض اتفقا بالنسبة
فنتفق الفصل وكذلك العكس وهكذا في العالم الفاسق لو فرض اتفقا واحدا
الوصفين يشترط الاخر ايضا لان الذات المتصف بكلها غير الذات المتصف بامدها
فلو فرض اتفقا واحدا الوصفين في الجميع فنتفق الاخر ايضا لان بقا احدهما في
الجميع منوط ببقاء الاخر والا يكون ذاتا اخرى وحقيقة غير هذه الحقيقة غير متحقق
الا باحد الوصفين وهذا بخلاف تركيب الانقسام فان التعلق بالجميع مع الدين العلم
يحتاج والصلوة صلوة كانت في الدار المقصوب اهل لا وهكذا فيصعب احوالها
فيه لو ابطال الصلوة بعد الشروع فيه وهذا دليل تعدد الوجود فما في تقرير من ان
هذا الكلام ظاهر في ان هذا تمام مناط الفرق ورجع الفرق الى صحة الحمل في
الاتحادى فيقال زيد عالم فاسق وعدم صحة في الانقسام فلا يقال الركوع صلوة
غصب بل يعلق امره لغصب امر اخر لو وقع بالقرع والانساق يتجوز كل
منه الاخر بلا شذوذ شئ منه ولا اندام الثالث ان عناوين الافعال قد
يلاحظ بشرط لا عما يتجدد به وهذا معنى مبدء الاشتقاق وقد يلاحظ لا بشرط وهذا
معنى المشتق ويظهرهما في الجواهر التي تمرلة المشتقات المبوطة والصورة والفعل
فان الاولين كل واحد بالقياس الى الاخر بشرط لا وكذلك بالنسبة الى المركب
منها والاخرين كل واحد بالقياس الى الاخر وبالقياس الى الاخر بالقياس

الى المركب منها لا بشرط ثم ان المراد من بشرط لا ولا بشرط في المقام غير المراد
منه في تقسيم الماهية المبحوث عنها في باب المطلق والمقيد فان تقسيم الماهية الى جزئين
في فاك البحث انها هو باعتبار الطوارئ والانقسامات اللاحقة للماهية المنوعه و
المستفاد لما اى بارة تلاحظ الماهية مجردة عن جميع الطوارئ التي يمكن ان يفرض
قوة في الماهية بشرط تجرده عن كل ما في الخارج وهو انما العلق الذي تمنع صفة
انها رجائيات وقد يعبر عن الماهية بشرط لا عن الماهية المنزوعة بقيد عدم كعدم الكثرة
وتجوده واخرى تلاحظ واحدة لظهورها في كالايمان بالنسبة الى الرقبة فهي الماهية
بشرط شئ وثالثه تلاحظ في وجه ابراهيم اى بحيث تتساوى مع كل صفة وتقتضيها
فهي الماهية لا بشرط المنع عنها بالمطلق ثم انه قد اشرنا في صدر البحث الى عنوان
الفعل الذي هو عنوان بشرط لا ولا بشرط انما يلاحظ ان كذا كذا بالنسبة الى موضوع
والحمل الذي هو قائم به مثلا العلم قد يلاحظ مبدء اشتقاقيا اى بشرط لا عما يلحق
عليه الذي هو مقولة من المقولات وقد يلاحظ اشتقا ولا بشرط الذي هو عنوان
موضوعه الذي وجوده تقفه عين وجوده لموضوعه وفي موضوعه واما بالنسبة الى
عنوان اخر ومبدء اشتقاق غيره فمدان الحافظ ان اجيب ان عنه لانه لا يعقل
الحافظ لا بشرط مبدء مع مبدء اخر فانه لا يربط لاحدهما بالاخر حتى يلاحظ مدان
الحافظ بينهما ثم انه لا شبهة ان متعلق التكاليف دائما هو الفعل الاختياري
والصادر عن المكلف الذي يكون المكلف جاعله وموجده وهو بهذا المعنى مبدء
الاشتقاق ومتعلق التكليف هو هذا المعنى الذي بشرط لا فاذا صدر عن المكلف
مبدء الاشتقاق فيستحيل ان يتجدد الرابع حيث قد ظهران عمدة ما يمكن
به القائل بالاشتقاق ان الحركة الواحدة غير قابلة لان يتعلق بها حكمان
متفادان وان اشرع عنها عنوانان متباينان فيجب تنقيح نسبة الحركة

الى الافعال الصادرة عن الفاعل فنقول ان اصول الانوار لرقيم وهي الحركة
 والسكون والاتصاف والافراق اي لولولخطه بشي بالنسبة الى نفسه فاما تحرك او سكون
 واما لولولخطه بالنسبة الى غيره فاما جميعه معه او مفارقة عنه ولا يشهد ان الحركة هي
 خروج الجسم من القوة الى الفعل بالتدريج في مقابل الدفع المعبر عنه بالسكون وافراد
 كالانقلاب صورة الماء الى هواء او زوال صورة الماء عن الماء وبالحركة اذا كان
 بين الجسم والحالات المطلوبة واسطر لورس لخط فلا يحصل هذه الحالة للجسم دفنه
 بل بالتدريج ويسمى هذا الامر التدريج هو الحركة وميث ان الحالة التي تحصل للجسم
 على سبيل التدريج داخل تحت احدى المقولات بعشر فلا محالة الحركة واقعة في
 احدى المقولة واختلفوا في ثبوت الحركة الجوهرية فانيتها صدر لها لهما
 وانكركه الا ابي وعيا اي حال اتفقوا في حصولها في رابع مقولة الدلالة في الاين
 كحركة الجسم من مكان الى مكان وتسمى بالحركة الابنية والثانية في الكيف
 كالحركة الى صفة لاء بسبب الفارق فانه تسمى بالتدريج وتسمى بالحركة وفي الكيف
 والاستحالة والثالثة في الوضع كالحركة الحاصلة للان في القيام الى الكون
 فان تبدل نسبة اجزاء الجسم بغيره الى الخارج يتبدل الوضع ويحصل وضع متعدد
 وهذا يقال باختصار الحركة الوضعية با اذا تبدل نسبة الجسم الى الخارج من دون تبدل
 نسبة اجزاء الجسم بعضها لبعض ويمثل بحركة الدائرية والكرية ونحو ذلك كحركة الجواهر
 والاداء ما ذكرنا فانه يسمى الجسم الاول ايضا بالحركة الوضعية وان شئت سمه
 بالوضع متعدد بناء على الاصطلاح الاخير فانها على الاخر تكون الحركة الوضعية
 هي الحركة المستديرة وكيف كان لا أشكال في ان الحركة تحصل في الوضع ايضا ولها
 في الكيف كالحركة الحاصلة في الجسم بصيرورته كبرا او صغيرا مثلا لو سكن الجواهر

هن فبقا ان تبدل مقدارها وبقا جسمه وبعضهم يسمي هذا بالحركة الجوهرية و
 تفصيل ذلك موكول الى محله ثم ان وقوع الحركة في سائر المقولات فيقع هذه المقولات
 لانها باعتبار المتحرك تنقسم الى الحركة بالذات كحركة السيف في الحركة بالعرض
 كحركة جالس السيف فحق هذا يمكن وقوع الحركة في سائر المقولات بالعرض وكيف
 كان ظهر ما ذكرنا ان الحركة ليست بنفسها من المقولات الصادرة عن المكلف
 بحيث تكون هي مستقلة تكليف بل الحركة في كل مقولة عبارة عن تجدد هذه
 المقولة بعبارة اخرى هذه الاصول الدورية بالنسبة الى عناصر الافعال ليست
 كتسمية الى الفصل اي ليس ما ياراء الحركة في الشرب شي فان بين الاكل والشرب
 جنس قريب وهو دخول شي في الجوف وهما مشتركان في حصول الحركة فيها لان
 كلا منهما حركة صادرة من الاكل وان رب الاكل ان الحركة ليست من قبل الجنس
 لهما ويكون الفصل لهما شيئا اخر لانهما من الوضع والوضع احد الاعراض التي
 التي يبرهن في محلها انها من البت لغيرها جسد فصل بل ما به الاعتبار عين ما به
 الاشتراك في الفصل زد من مقولة واحدة وان هي رتبة غير الفرد الاخر من هذه
 المقولة الا ان ما به اعتبار ما عين ما به اعتبار بل قبل ان ما به اعتبار كل مقولة
 علم الاخرى عين ما به الاشتراك بينهما مثلا اسود الشد مع اصل هواد لدر هو اعلم منه
 ومع اللون الذي هو اعلم منها ومع الكيف الذي هو اعلم منها ومع العرض الذي هو اعلم
 منه جميع وان امتازت كل واحد عن الآخر في راي كل واحد بالارادة المحسنة
 ان ما به الاعتبار هو وجه العرض هو عين ما به الاشتراك وليس باذا هو عرض شي وما
 باذا الكيف شي اخر وما باذا اللون وكذا الى المرتبة الشديدة شي اخر ولكنه لا يخفى
 انه لو سلم ان ما به الاشتراك في فرد من مقولة واحدة عين ما به اشتراكه الاخر
 كما قال الشيخ الاشارة في المقام ويرد نحو ما يقال في منطقته بانقضي والكمال في
 المميز يوجد ايضا عند الاشتراك ولم نقل ان تفاوت بين المراتب والافراد بقوة
 الوجود الا ان ما به الاعتبار في كل مقولة من المقولات اوسع ليس عين ما به
 الاشتراك

في الاخرى قطعا بل هذا الكلام بالنسبة الى نسبة كل مقولة الى الاخرى من قبيل ما
بانتها الموضوع لان كل مقولة متبانية عن مقولة من المقولات الاخرى تمام الحقيقة
وليس فيها ما به الاشتراك املا ولعل ليس لها جنب فانه منقسم انما في شئ من جميع
من حيث عروضها في الموضوع كغير شئ وكيف لا يكون كذا لك مع عدم كل مقولة
جنب عاليا فليس كل عرض العرض لا في نسبة المتبانية لها من لا اشتراك فيها بينها
املا ولعلها يكون جنب عاليا ونسبة كل فرد من مقولة الى فرد اخر من مقولة
المقولة ايضا ليس كنسبة انما لعل ان كان بين بان يكون مشتركين في الجنس ومما
بالفصل فاعرفت ان العرض لا يسط فاذن فرضا فاما ان يكون مدور عرضين من مقولة
واحدة بايجاد واحد عرضا فلا يمكن ان يكون مشتركين في الحركة ومما في ذلك
لان ابيد لا يتركب من الجنس والفصل ويحد له مصدر عرضين من مقولاتين
في ايجاد واحد فلا يمكن ان يكون فيها جامع وهو الحركة ومما في ذلك بان
لح لا يمكن ان يكون متعلقين التعليلين هو حركة واحدة شئ من تسجل
ويجب مصادفها لعارضين من الخط من العالين عليها فاعرفت ان الحركة ليست
من مقولة علوية بل انما هي مجرد وكل مقولة في كل مقولة متبانية بها وليست نسبتها
الى المقولات كرات الا بتناسق الجواهر فان باراء الجواهر شئ وما باراء الجسم شئ
اخر وما باراء افعاله من الحيوان وانما طرقت شئ على شئ وبابلية ليست الحركة بالنسبة
الى الافعال كنسبة الجنس بالنسبة الى الاشياء ولذا يعبرون في اعتبارها بانها
بمثلة الجنس ولا يقولون بانها جنس وليس السرة ذلك الا ان ابيد لا جنس لا قطع
فلا اذا اجمع الحيوانان كما في الفسولة والغيب والصف كل منها بانها جنس حركة
الا ان ليست الحركة جنب لها لانه لا تمازج كل واحد منها من الحركة فالصلة
والحركة صفة والغيب بحركة والحركة غيب فاذا اجمع الحيوانان

فرضا فاجتمع حركتان وان لم يكن الاشارة الى كليهما فليست بانها حركة شخصية
من متعلقين التعليلين ولانه اذا اشرنا تفاوت الحيوانين تمام هو بينهما لكونها بسطتين
فليس بانها قدر مشترك بينهما حتى يكون هو متعلق التعليلين بل قد عرفت انه ليس في
من مسئلة الحركة شئ في العين لانه ليس شئ الا نفس المقولات مع تجدهما الذي ليس
بالحركة فلا يمكن الا ان يكون الصادر عن المكلف لو صدر عنه المقولات ان هو المركب
الاظهار في وجهان لاظهار صدور عرضين منه لا عرفت انه لا يمكن انما في الحيوان
الذين فيها علوم من وجهين جهة واحدة حقيقة فلا محالة كل منها مشترك من جهة غير
الجهة الاخرى ولا محالة الا ان يكون نفس اثنين المجموعين متعلقين للمكلف
لعدم وجود مدور في كان هو متعلق التعليلين وكانت الجهة ان تعليلتين
بل بانها في المقام قائمان بالفاعل لانها لا يمكن ان يكون شئ اخر كان هو
مدور في عرضين كعرض العلم والفقه بالعالم الفاسق بل لو لم نقل ان الحركة
في كل مقولة عاين هذه المقولة لا سيما مجرد كل مقولة وقتا بالنسبة الى شئ
الاشارة من انها مقولة مستقلة كما في ما شئ شرح الله المنظومة الا انها
بناء على ان عرض من الاعراض لا محالة فلا يمكن قيام العرضين به وكانت الجوان
تعليلتين لاستعمالها كما في ما شئ شرح المنظومة الا انها بناء على جهة واحدة
منها هو عرض لا محالة فلا يمكن قيام ما لا وجود له في نفسه بشئ يكون متعلق
التعليلين الحركة في باب الصلة والغيب اصلا لا اساس له بل بالتعليلين وانما
متعلق بايجاد عنوانين المتضادين الدافعة في احدى المقولات تسع من لعل
الامر بغير الحركة لان معنى حركة اي اوجه وضعها فاما او حصل ما في نفسه مجرد
ما يؤول الى ذلك اذا عرفت ذلك فنقول بعد ما ظهر ان محل نزاع هو جامع
والحيوانان الذين فيها العلوم من وجهين جهة صدور لانه جهة المتضادين كالعالم
والفاسق ولا من جهة الوقوع كشراب الماء المضروب ولا من جهة كون احدنا
عنونا اوليا والاخر عنونا ثانويا لهذا الحيوان بل اذا كان احدهما عنونا

ثانياً كان عنواناً ثانوياً بعنوان آخر بعد ما ظهر ان تمام الملاك في المركب الانضمام
بقا تمام هوية اشئ في حال افراده عن الآخر وعدم افرق بين الاجتماع والافراق
بالقائم الخارجيه وبعد ما ظهر ان متعلق التكليف هو مبدء الاشتقاق لا عنوان
المتعلق ومبدء الاشتقاق دائماً مبين مع مبدء اشتقاق آخر بعد ما ظهر ان النظام
الخارجيه الشخصيات الفردية خارج عن متعلقات التكليف بل التكليف متعلق بالاطلاق
وبعد ما ظهر عدم المكان اجتماع مصداقين من مقولة واحدة مضافة في ايجاد واحد لظهور ان
مثل الصلوة والتعجب مثل الوضوء واستعمال آنية الذهب والفضة اللذين بينهما عموم
من وجه من حيث الاصدار والايحاد والصادر والوجود لا كان كل واحد من مقولة غير
مقولة الاخر فاذا تعلق اثنى به ولا التعلق لا تعلق الامر بل لكل منها متعلق مستقل
متعلق الامر ماهية ومتعلق اثنى ماهية اخرى متباينة مع الماهية التي متعلق الامر وذلك
يدين لو تأمل المتأمل في افران الصلوة عن التعجب وعدم صفة جبراً معها في الامر
بوجه من الوجود فافراق المتعلقين موجب لصلحتهما بالاطلاق ولا ينفى الربط
الا فراق فان المضاف في دار المخصوصة يوجد جميع ما هو مصداق لصلوة في غير دار المخصوصة
والفارق في حال الصلوة يتعرف في المكان ويصدر عنه التعجب بتمام هوية في غير حال
الصلوة وغير الصلوة الفردية لا يشده مورد الاجتماع عن مورد الافراق فلا بد ان يكون
متعلق الامر شيئاً يكون هو الامر مورد في جميع الحالات ومتعلق اثنى شيئاً هو يكون متعلق
في جميعها وتوضيح ذلك ان الركوع الذي هو حركة فاضة وتقدس حاصل في المخلقة
الذي هو الفعل منه والوضع الصادر عنه له حقيقة غير حقيقة التعجب لانه بهذه الحقيقة
وبتمام هوية موجود في غير مورد التعجب فلا يعقل ان يكون متدا مع بل يجب ان يكون
ما به يصدق الركوع غير ما به يصدق التعجب لا بد ان يكون له معنى وحقيقة كون موجوده

في جميع افراده يعبر عنه بآهت عرف في مال لغزيرة لانه التعجب والتعرف عنوان متفرع
عن الكل مال التعجب والتعرف وشبه ذلك كما شفا لمكان غير التعجب في باب المكان
عبارة عن شأ غلبة المكان وهي هي تحصل من كون اشئ في المكان وهذا المضاف والنسبة
لها صفة كون اشئ في المكان اثنى ثبت في الافعال تارة والى الجواهر اخرى مغايرة
مع ذي المضافة وهو اشئ الحاصل في المكان وبعبارة اخرى لا يمكن ان يتحد المضافة
مع ذي المضافة من غير فرق بين ان يكون ذو المضافة جواً أم مضافاً فكما لا يتحد
كون زيد في المكان مع المكان فذلك لا يتحد فعله او وصفه الصلة ومنه فالركوع
الواقع في المكان انحصار لا يكون هو التعجب لانه شئ يحصل من وقوفه فيه ليس بالاشئ
ومعلوم ان الركوع الذي هو وضع يوجد منه الفاعل لا يمكن ان يتحد مع الاثنى لان اشئ
الذي هو طرف المضافة لا يتحد مع المضافة والا لزم ان لم يكن لواقعة في مكان غير
متعلق بل كان ساكن ان يكون هو غيباً لان نسبة نفسه الى المكان ونسبة فعله اليه
نسبة واحد وان اتحد فعله مع التعجب لا يتحد نفسه مع فعله بل اجتماع الصلوة
التعجب كاجتماع الحق والعلم في زيد الذي هو مجمع العوائين بحيث يكون مصداق
واحد مجمع العوائين وبما انفسق والعالم وكانت الجهة لتعليق بل ليس بها مصداق
واحد يكون معنوياً بالصلاة والتعجب بل تمام ماهية الصلوة لفعل الافعال والا فاع
وتمام ماهية التعجب نفس اثنى متعلق الامر هو المضاف ومتعلق اثنى هو المضاف
وبذلك حال الوضوء واستعمال آنية الذهب والفضة الذي هو من متعلقات افعال
المخلقة وبلاب بها فان الوضوء عن الاثنية لا كل منها فكل ان الاكل منها ليس بمجرم
ولا يبرى اليه اثنى فذلك الوضوء وبما الجملة وان بشخص كل ماهية بمهية اخرى
لا يتحد في الايجاد والا ان كل واحد بما هو وبشرط لا متعلق الامر والاشئ وهذا لا
فرق بين ان يكون المضاف اليه الذي تعلق به اثنى من قبل عرف الاثنية كما يستعمل
آنية الذهب والفضة الذي هو دائماً من ملاب ش فعل المخلقة وبين ان يكون

من قبل كل المستقر الذي يمكن إضافة الجوه والوقوف اليه كالزمان والمكان
تقول زيد في ايراد او قرب في الدار فتعقد جميع ما ذكرنا ان كل مقام كان بين
العنوانين عموم من وجه من حيث الابطال فلا محالة متعلق الامر شي ومتعلق بشئ
شئ اخر لان متعلق التكليف هو مبدأ الاشتقاق الصادر من الماء لكل من المبادئ الاشتقاقية
فيها القابلية وليس بها جامع في البين يكون هو متعلق التكليف وكان عنوانين
تعليلين وظهر ان الحركة ليست من قبيل الجنس لغاوي الاضلال بل كل فعل كما انه متعلق
للاكل فكله صدق بالحركة وليس باذا الحركة غير ما باذا الاكل فلو فرض ان كان
اجتماع عنوانين من مقولة واحدة عرضة في فعل خاص وهو الحركة لا يجمع بينهم والشرب
شفا فيجب ان كلامه النوم والشرب ما يتن فلا محالة الحركة الخاصة في كل منهما حركة
والا يلزم نظرا في يقوم جنس تصيلين لان المفروض ان الحركة المقومة بالنوم
ليس ما باذا لها غير النوم شي والحركة المقومة بالشرب ليس ما باذا لها غير الشرب شي اخر
فليس بها واحد خارج غير النوم عنوانين يكون هو مجمع تصيلين من يكون عنوانين
تصيلين فان الحركة في كل منهما مدك فيها فلا فرضا اجتماع عنوانين من الاكل
والشرب او الشرب والنوم محالا مع فرض العموم من وجه فعناه اجتماع عنوانين
الذين يقوم كل منهما بالحركة ويقوم الحركة بكل منهما فحق الواقع يكون في الجميع
حركتان وان لم يظهر في الخارج الا حركة واحدة عمدي فلو سلم المتوهم ان كانت
الاشية في الفروع فلا بد ان يلزم باختمية الحركة المقومة بها ثم اتنا قد قلنا
الكلام على وجب الملال وقد سورنا الاوراق بالا ليقضه الحال وفرضنا على ان
بناء من ايجاز المعال الا ان الحديث سيكون وكان وجه ذلك ذاب

جماعه من الاما بر 21 الاشاع وذلك عرفت ان عدة ذلك خط محل البحث
بما هو من مصاديق باب التعارض ولكن من عدم عد الاعلام باب الكرم الطلاء
ولا تكلم انما سق من مستل في كشف كذا انما ان الحكم من صفات باب
الترام فاصل واعتنم هذا تمام الكلام في الجهة الاولى واما الكلام في الجهة الثانية
فالحق عدم كفاية المنصوص وخروج افراد الترام مع المحرم الذي لا بدل له عن
الطلاق الامر والمحقق لثان ولما كان كلامه في مراهمة الامر لزم له افراد تجزئة
طولية مع اني الذي لا بدل له والعبارة اخرى موضوع كلامه وقوع اترام
الموسع والمضيض الا ان البراءة تجري في المقام وهو وقوع اترام بين الذي له
افراد عرقية مع اني الذي لا بدل له وبناء على ما افاده من ان التطبيق في
والافراد على ليصح لصلق في الدار المقصود مع العلم الا انك عرفت ان اعتبار
القدرة في متعلق التكليف لو كان من جهة حسن الخطب فلا وقبح توجيه الخطاب
نحو العاقر لكانه برأ من ان يقدره على الطبيعة كاف في سوابه الخطب الى افراد
المراحم تاما واما بعد فظهر في باب الترام ان لا اعتبار القدرة برأ من احداهما هذه
والا فترضن الخطب باعتبار القدرة على متعلقه فالقول بالجواز من جهة القدرة
في صحته حال الجمل بالفصية فان حرمه الفصية وان لم يختص عن علم به لان
مراحمه مع جهة الامر فرع العلم بها تقدم وجه ثم انه ينبغي ان يثبت على العموم
الدول قد اشترنا في الامران بناء على الاشاع بعبر المسئلة الاجتماع من قبل اني في
العبادة وبناء على الجواز من صفات باب الترام فيصح لصلق بناء على الجواز
في مورد الجمل انما الاشكال انه بناء على يلزم الصحيح في مورد العلم باختمية
لان الامر المتعلق بالطبيعة وان لم يشمل هذا الفرد لا يتطابق بالمرام الا
انه يمكن توجها لمرأيه بنحو ترتيب كما في تراحم الفصين بل يصح ولو قلنا بطلان

بطلان لرب بالملك فان قصده كاف في عبادة و لكنه لا ينفذ اندفاع
الاشكال بمرس ولا يجمع الا على الاثر لم يفسد بطلان في مورد العلم كما هو كذلك في
على الاتباع اما الرب فلما عرفت في مسئلة بطلان لا ينفذ الا في قسمين من قسم
الترام وهو ترام المتقين كالنورانيين او الارثوذكس و ترام المقصود المحرم
المحصر مع ذمها الواجب لا يخرج في فئة احدية المتحد في الوجود و اما الملك
فالحق و ان كان صحة عباده به سواء كان الامر باقيا كالصلاة غير المبطل بالمرأى
او ساقا كالصلاة المبطل بالمرأى بما بطلان لرب الا ان قصده كان
بالمعنى على افضل جهة القبح و هي القبح الفاعل في الجواز و اما بناء على
فلا زمة انفسا مطلقا لان لازم هذا القول معاملة التعارض بين الخطيئة و
تقديم احدى لانه شمولي على الامر لانه بدل كما اوضحنا و جهة في بالترام و لازم
تقديم احدى من جهة مورد الاجتماع على المطلق و افعالا لا يصير من قبل لا تقبل
في الدار المقصود و من صواب احدى في عبادة الموجه ليد و لعبادة
المنية عنها علم بالانصب و جعل به و ما في الكفاية من تصحيحها بالملك في مورد
الاجل لا يستقيم اصلا لان الفرد اذا صار ملكا في نظر الامر مطلوب و مرج
جهة احدى في مورد الامر للاجتماع و اخرج عن اطلاق الامر المتعلق بالطبيعة
لا ينفذ قصد هذا الملك في جهة العبادية و الملك احدى نقول بكفاية قصده
بل لا يجمع قصده من قصد الامر هو ملك اتمام في نظر الامر المطلوب يعجز
المكلف عن امتثاله لا ابتلاء بالمرأى احدى لا بد له و اهم و اما الجملة لوطفا
بان الخطيئة بين في نفس الامر مما لا يمكن اجبا عنها فاما الصلوة يصير منسوقا
وكونه ذا ملك و اذا اقتضا لا لمرئولا مراعات طاك احدى لا ينفذ قصد هذا

بطلان لرب بالملك فان قصده كاف في عبادة و لكنه لا ينفذ اندفاع
الاشكال بمرس ولا يجمع الا على الاثر لم يفسد بطلان في مورد العلم كما هو كذلك في
على الاتباع اما الرب فلما عرفت في مسئلة بطلان لا ينفذ الا في قسمين من قسم
الترام وهو ترام المتقين كالنورانيين او الارثوذكس و ترام المقصود المحرم
المحصر مع ذمها الواجب لا يخرج في فئة احدية المتحد في الوجود و اما الملك
فالحق و ان كان صحة عباده به سواء كان الامر باقيا كالصلاة غير المبطل بالمرأى
او ساقا كالصلاة المبطل بالمرأى بما بطلان لرب الا ان قصده كان
بالمعنى على افضل جهة القبح و هي القبح الفاعل في الجواز و اما بناء على
فلا زمة انفسا مطلقا لان لازم هذا القول معاملة التعارض بين الخطيئة و
تقديم احدى لانه شمولي على الامر لانه بدل كما اوضحنا و جهة في بالترام و لازم
تقديم احدى من جهة مورد الاجتماع على المطلق و افعالا لا يصير من قبل لا تقبل
في الدار المقصود و من صواب احدى في عبادة الموجه ليد و لعبادة
المنية عنها علم بالانصب و جعل به و ما في الكفاية من تصحيحها بالملك في مورد
الاجل لا يستقيم اصلا لان الفرد اذا صار ملكا في نظر الامر مطلوب و مرج
جهة احدى في مورد الامر للاجتماع و اخرج عن اطلاق الامر المتعلق بالطبيعة
لا ينفذ قصد هذا الملك في جهة العبادية و الملك احدى نقول بكفاية قصده
بل لا يجمع قصده من قصد الامر هو ملك اتمام في نظر الامر المطلوب يعجز
المكلف عن امتثاله لا ابتلاء بالمرأى احدى لا بد له و اهم و اما الجملة لوطفا
بان الخطيئة بين في نفس الامر مما لا يمكن اجبا عنها فاما الصلوة يصير منسوقا
وكونه ذا ملك و اذا اقتضا لا لمرئولا مراعات طاك احدى لا ينفذ قصد هذا

مصاديق ما امر بصرف وجوده العقل جعل من افراد ما يتصل به الواجب فلا تارة بين
مرفوضا فيه وكذا لان الكراه لا يتجوز مع الاباه لشيء من الاباه بالحق الاخص
للاباه الوضعية وبعبارة واضحة كراهه فرد ليست الا كاستجاب فرد كالمصلحة في الحس
ليس الا بمن افراجه هذا الفرد من استجابة كراهه وهذا بعض افراده لان كل فرد لو تعلق
الامر به فلا يعقل ان يتعلق به ايضا وبالمجمل فلو كان المطلوب صرف الوجود من الطبيعة فلم
تتعلق الامر بكل فرد بل يجوز وضعه اتيان الطبيعة في ضمن هذا الفرد والجورز الوضعية اما
يا في الشيء الحرعي لا فرج الفرد من الجورز بخلاف الشيء الترتيبي فانه لا ينافي الجورز بل
يؤكد فيه هذا لانه محل الشيء في الارشاد لانه بعد المكان عمله على ما هو في هر الشيء
فالعمل على الارشاد باقلية هو اب لا بد له نعم ما اخذناه ايضا ملازم لاقلية هو اب لا بد له
يرجع اليه نتيجة وكيف كان الاشكال في المكان اجتماع الشيء المقتضى مع الكراهه وسيجي
في باب المطلق والمقيد ان الشيء الترتيبي من المقيد لا يوجب حمل المطلق على المقيد وكذا
لا يوجب حمل المطلق على المقيد في الاستتباب لمر في الجميع عدم ثباته واما العلم التام
فمقتضى في الجواب عنه ان الشيء غير ليس محروزة واقفه في الفعل حتى لا يمكن اجتماعه مع الزمان
بل لا في تركه من المصلحة والرحمان اما لاجل انطباق عنوان ذي مصلحة على تركه فيكون
الترك كالفعل في المصلحة واما لاجل ملازمة تركه لفعل في ذي مصلحة واما ترتيب
مصلحة للترك فكونه على لها وبالمجمل الترك كالفعل راجح فيما من قبل المسجلين
المراحمين وكون تركهم كما يظهر من مداقة الائمة عليهم السلام لا يوجب سقوط
الامر عنه انهم لان سقوط الخطب من الملم في الواجبين انما هو الترتيب للملوك
عليه الامر بالا هم واما المستحب فبما انه مرفوض الترك فالله في
وطلب الجميع لا يستلزم الامر بانها جز ولا لا يقط امره اضعف استجاب

فان زيادة المحيين عليه السلام من اهما مع انه لو تراهم مع اضعف
المستجابات لا يقط امر الضعيف بحيث يؤول الى ملكة بل اصح بالضرورة
اقصد امره وفيه اولان هذا خلاف قولهم انه لا بد له فان ظاهرا ان نفس الفعل
مكروه وعلل كل هذه بملازمة الفعل مع عنوان مرجوح كشيء الصائم في
العاشوراء بين اميه والمصلحة او ان طلوع الشمس لعبدة الشمس وثانيا ان كون
الترك على ترك امر ذي مصلحة عليه قم نعم عدم يمكن ان يكون شرطا لثبوت
المقتضى بان يكون وجوده مانعا واما كونه مؤثرا فلا وثالثا ان تراهم يمكن
انما يتصور في العنوانين الذين بينهما انفاك والعنوان الملازمة بان دائما
كما استقبال لتسليمه واستدبار الجدي للعوائف فلا يمكن جعل حكمين مختلفين
لها فاذا ورد حكمان كذلك فلا محالة هما من المتعارفين وعلى هذا فبين
العنوانين للذين لاثالث لها لا يمكن ان يقع بينهما التزام فضلا عن التققين
اي كما لا يمكن ان يكون الحركة واجبة والسكون كذلك لا يستلزم وجوب
الحركة الشيء عن السكون وبالعكس فذلك لا يمكن ان يستحب فعل شيء وتركه
لان استحباب فعله دائما عبارة عن الامر بترك تركه دائما واستحباب تركه
عبارة عن الامر بترك فعله فبما لا فرج يرجع الخطاب الى الامر بالفعل وبما
عنه وتقدم في باب ترتيبه كما لا يمكن ان يتعلق خطا بان عرضا بالبحر و
في قرأته واحدة فذلك ترتيبا لان كلا منها يلزم ترك الاخر وعصيان كل
مستلزم لغرض وجود الاخر هذا مع انه لو قيل بان المصلحة والمضرة في شيء
كلا منها يؤثران في الحكم ولا يقع بينهما الكسر والالتك رفيد باب المتعارضين
ولصح ان يقال يجب اكرام زيد لكونه عالما ويحرم اكرامه لكونه فاسقا وبالمجمل

الامر بالشئ وانما يستحيل اجتماعهما واطاك كل واحد لا يمكن ان يؤثر في الثاني
في الجواب ان يقال بان متعلق الشيء غير متعلق الامر وتوضيح ذلك انه لا يشترط في
شأنه ان يكون في الامر المتعلق بغيره فان قوى على قسمين قسم متعلق بغيره
بالامر بغيره اولى وقسم متعلق بغيره فالاول كالنذر فانه اذا نذر صلوة الليل
فكلمة ان الامر الاستحبابي متعلق بذات العبادة وقصد الاقبال خارج عن
الماثور به فلهذا الامر لا ينفذ فانه متعلق بذات العبادة فانه يجعل العمل الذي
يؤمر به الله سبحانه اليه لم سبحانه امره باتيان ذات العمل فهو يجعل هذا العمل
وعن قبة ويقول لله على ان اصح صلوة الليل بل لو نذر اتيان العبادي فلا محالة
يتعلق بغيره بالذات لان العبادي ليس الاصل في الليل والامر المتعلق به ليس الا
متعلق بذات العمل كالتوضيح فانه الفرق بينهما ان تعبدى نشأ من امر اخر
ول على كونه كذلك ثم ان من انما يتعلق الامرين بمتعلق واحد انت كمال منهما
منه الاخر ما هو فاعده ولذا يهمل الامر الاستحبابي واجبا والامر النذري التوسعي عباديا
وسره اتحاد الامرين لعدم ان كان اجتماع المتعلقين في متعلق واحد وانهما لا ينفصلان
فان الامر الذي شئ منها يتعلق بغيره متعلق به الامر العبادي لانه متعلق بتفريع منه
الميت الذي حصل هو الامر العبادي ولذا لا يكتب الامر الاجباري لعبادي ولا لغيره
الاجوبي لو لم يكن واجبا فالاجير لصلوة الليل عن الميت ينوي ما كان على الميت
وهو العمل المستحب فهو منوع الامر الاجباري هو العمل العبادي لذات العمل بحيث
لو انه بالاعمال من غير قصد القربة لما و في بالا جاره ولو انه غير الاجير هذا العمل
عن الميت تبرعا بطلت الا جاره له هاهنا الا جاره له هاهنا بغيره هاهنا حال
الامر واما الذي قسونا على هذا القسنا في فاذا متعلق الامر بالعمل العبادي

لان عبادة فلو كان تحريما فيجب خروجه لعبادة عن العبادة فان متعلقه وانما
في متعلق الامر الا انها لما كانا عن حيث الامجاد واحد فيفسد من جهة عدم بعدد
باجبا و شرعا فان الشيء التحريمي لا ينفذ بالضرورة بل بالضرورة باتيان احواله
مثلا قريبا فكل ما كان محصلا بغيره بالامر النذري فلو كان ان الشيء متعلق لكل ما هو
مصدق لهذا القول لان كل واحد من الشيء الامر بعد باب الضرر ولو كان من جهة
فلا يخفى ج المأمور به من المقدور به بعين ما ذكرنا في القسم الاول لان الكراهة لا
كانت متعلقة على الرخصة في الفعل فلا ترام الوجوب ولا الاستحباب نعم لو كانت
والكراهة متعلقة بعين ما يتعلق به الامر استغ اجتماعهما واما لو كان متعلقها بتبينا
من حيث الوجوب وانما من حيث الامجاد والوجوب لم يستلزم ان الشيء متعلق
به سبب المقدور به من المكلف ترخصة الاتيان فلا محذور في اجتماعهما في العبادة
واحد هذا يجب التوثق واما بحسب الاثبات فمتعلق هذه متعلق الشيء فانه
يتعلق به الامر وذلك لان صوم يوم عاشوراء مكروه بغيره لعبادي وسبب بذاته اما
استحبابه كذا فلان متعلق الامر الاستحبابي كمتعلق الامر الوجوبي واما كراهته بغيره
الخاص لان البرك به كما ترك به في اية انما يشترط بقول سبب التحسين في فهم التواهي
كذلك وهو بهذا القول مكروه لاذات الامساك وكذا حال الوافل الميتة فانها بغيره
العبادي متعلقة للميت لان اتيانها تشبه بعبدية اشمس فعل هذا لا ينافي رجحان ذات العمل
وكراهة العمل العبادي ثم لا يخفى انه لا يجوز في الجواب في الاول في القسم الثاني ولا العكس وذلك
لان الجواب في الاول انما يجري في البطلان واما لو كان مشموليا فكل فرد متعلق بالامر
فلا يمكن ان يتعلق به الشيء واما عدم جريان الجواب في الثاني في القسم الاول اما لا يمكن
ان يقال ان العمل في الحمام مكروه بغيره انما يتعبدى لان الشيء متعلق بذات العمل
فان قوله لا اتصل في الحمام بعينه مثل ان يقال صل فيه وهذا ينافي في عدم كراهته انما
ذات الاجراء من دون قصد الصلوة لان هذا مستفاد من دليل خارجي كاستفادة
اعتبار القربة في متعلق الامرين دليل خارجي وبما تجمله لم يؤخذ في مدلول لا اتصل في

في الحكم انه لا تأتي الصلوة ابتداء في هذا بخلاف التي المطلق يصوم يومها ثورا
وبالصلاة عنه عند طلوع الشمس فان التي مطلق بها بتقدير الوشع وعنه يحكيه فقي
مدلول نفس الخطاب هذا التجديد الثالث لو اضطر الى ارتكاب الغصب فارة لا يجزئ
منه واخرى سودا اختياره قبل الاول على القول بالاشاع التقيم التي يصير الصلوة مقيدة
بعدم الغصب الاصر في القيد اذا استغنى قيدته عن الدليل ان طرأ انظر الى بالادلة
المطابقة هو القيد المطلق ومقتضاه سقوط القيد بتقدير قيدته واذا استغنى قيدته
من الخطاب النفسي الدال على التحريم المستلزم للتعقيب بالارتام كما في المقام هو اختصاص
قيدته الحال يتمكن دون حال الاضطرار ولكن في خصوص الصلوة حيث ورد انها
لا تسقط بحال فلا فرق بينها ولازم هذا الدليل انها توى حصة الصلوة او اضطرار الى
ليس غير الماكول في الصلوة فضلا عما اذا اضطر الى الغصب فيما لا يجرى الاقتران نعم لازم
ذلك صحته بتقدير الاضطرار وهو اصل الكون واما تعرف لزامه عن كالحركات
الركوعية والسجودية فيضطر اليها فيبقى ما نية الغصب بالنسبة اليها على حالها ولا
ينبغي هذا ما يقال ان النقص الذي يشغل جسم المكلف لا يزيد ولا ينقص باختلاف
او وضع الجسم وذلك لانه لو سلم ذلك لانه لم يتصور ادراج بعض الجسم في بعض
الا انه لا اشكال في ان العرف يرى يعرف يرى يعرف لركوعي عرفا رائدا على
القيام والسجود لزيد فلا يجوز تعريف لزامه على يعرف الكون واما بناء على الجواز
ففي حيث ان الفهم والبراهم انما هو مع المنع وما مع عدمها كالمقام فلابد من
بقاء اقوى الخطابين ملا كما لا يمكن في نفس الامر جعل مكين على موطئ واحد
على فرض اي لا يمكن ان يقال على ولا تعصب لانه لا يقدر على امتثال كل واحد
من الخطابين ولا شبهة ان لما طهارة اهمل فيسقط ما نية الغصب ولكنه بمقدار
الاضطرار اليه واما ان في اي لو اضطر اليه بوجوه الاختيار وانما يتخلص عنه

عن الغصب بارتكابه كما اذا توسل لرضا مفعوله وورد ارتكابه الخروج عنها
ففي يقع هذا تعريف ما سوابه ومنها عنه كما اختاره المحقق يقع ما سوابه مع
جريان حكم المعصية عليه كما اختاره بقضول او ما سوابه من دون جريان حكم المعصية
عليه كما اختاره شيخنا الانصار كما قد اوجزى عليه حكم المعصية من دون الامر كما اختاره
في الكفاية وجوه سلك كل واحد منهم سلكا ووجه كل واحد ما اختاره عما وجه
من هذه الوجوه فمخار المحقق بعد قوله يجوز الاجتماع في اصل المسئلة هو ان الاشاع
بالاعتبار لا ينافي الاعتبار عقابا وخطايا وابتداء عنه ان المكلف بالانطلاق
لا دليل على استحالة المكان الموجب بوجوه اختياره المكلف وفيه ان المكلف
بالاعتبار فيجب مطلق لان فرضه انما يشاء بعد ذلك مع اشاع اجابته لا يتقبل صدره
حكم الحكيم وهو وجه في اخر البحث يصح ما ذكرنا ويجعل المكلف التخييل كالمكلف ابتداء
وتجسسا استحقاق العقاب وهذا وان كان اوجه من صدر كلامه الا ان هذا في حقيقة
ليس كالحق واستحقاق العقاب لا يدور مدار الخطأ الفعلي حتى يجعل المكلف وسيلة
للعقاب وفي الحقيقة كلامه يرجع الى كلام بقضول لو كان مراده من الامر هو الامر
المولوي ولو كان مراده الامر الارشادي فراجع الى ما اختاره صاحب الكفاية في
وختار بقضول مني عما يتجسس من المكان فتعلق الامر ونفسه نفس واحد اذا كان
زمان الامر انفس متعلقين فان الخروج مني عنه قبل الدخول لان المكلف يمكن قبل
الدخول من ترك الغصب بجميع أنحاء دخولا وخروجا فترك الجميع مراوغة قبل
دخوله فاذا دخل فيه لم يقع يمكنه من تركه بجميع أنحاء مقدار ما يتوقف يتخلص
عليه وهو مقدار خروجه فيمنع بقاء لارادة ترك ذلك وقصده ذلك ان لا يكون
بفرض انما تركه في مطلوبه فيصح ان يتصرف بالوجوب ونظرا ما ذكره عن
صاحب الكفاية 12 الملك فان قال في الغضول انه لا ينافي من ان لا يكون

شيء تمامه فلا شئ اذا كان زمان اختيار الملكية لا يفرغ في ذلك الزمان
فبين زمان ايقاعه والاجازة الملك للمخرج والمجازة له ولكن زمان اختيار
الملكية للمخرج من زمان ايقاع الزمان الاجازة هو قبل الاجازة و زمان الملكية للمجازة
من حين ايقاعه الى حين الاجازة هو بعد الاجازة وفيه ان هذا برهان لمتابعة الحقيقة
التي قياسها منها فان زمان اهل والملك لو كان متحققا لكان صحيحا واما زمان
الامر واهي لوزمان الحكم بالملك مع اتحاد متعلق الحكيم بحسب الزمان فلهذا المستفاد
ثم ان مختار الفصول في صحة المعلق لا يفيد في المقام لانه لو سلم ان كان تحقق الحكم
بملكه مع قبل وقت الا ان يمتد الحكم من زمان العمل لاحماله وفي مقام لا يفرغ
بقائه ما يتحقق من اهل من الخروج قبل الدخول الى زمان الخروج فانه متحقق بقوله
الذي بعد الدخول فلا ينبغي يستحق المعلق وبالمجمل هو محقق بان وجه احوالكم
المحصر عليه هو ان يبقى ما وقوع السبب في قول ويجمل نظر ترك الحج لمتنه
ان ترك الخروج مع ارفقه وما هذا فلو انما ما اختاره صاحب المدارك من الوجوب
النفس للخدمات المنوطة وصحة العقوبة على ترك الخدمة لكان لما اختاره وجه حيث
صادف ترك الخدمة ترك التكليف فيستحق العقاب على ترك الخدمة من حيث ان ترك
ذي الخدمة من حيث ارتكابه ما يوجب تركه ومختار الكفاية مني ما يكون المقام من ضرورة
الامتناع بالاختيار لا ينافي الاختيار عقابا فلذا اجري على الخروج حكم المعصية وكونه
من باب ارتكابه العقوبتين فلذا قال بان ما موربه بالامر العقبة الارث ذي اذنه
ليس فيه هلاك الامر المولوي وفيه اول الان امتناع بالاختيار هو الذي يخرج الفعل
عن طرفة العدة كمن التي نفسه من شئ حق ولكن ترك المسير للمخرج وقاطعه من ترك
مقدمة من الخدمات التي بها يقدر على اتيال الواجب او ان يمتد بهما لا
يقدر على ترك الحوام وفي المقام الخروج ليس متناحيث لا يقدر على تركه لان

لان الخارج طرفة الفعل والترك تحت قدرته نعم مطلق ترك تصرف سلطنة المليك
في دور الغير متنع الا ان البحث ليس فيه والقال بان الخروج ما موربه لا يقول بالامر
بمطلق تصرف بل هو قابل بان تصرف للتفرغ ولو في حال الخروج مع قصد احوال
حرام فلهذا البحث متخرج في الخروج يكون يتصل هذا غير متنع وبعبارة اخرى
كل دخل في ارض الغير وان امتنع ترك التصرف منه لانه لما عيش واما ليكن واما
يخرج واما كل بقا دير مضطرب ارتكابه التصرف بمقدور ما دخل الا ان الفاعل
بان التصرف الخروج داخل في الامتناع بالاختيار لا يلزم بان سائر افراد تصرف
ودخل في كبرى الامتناع بالاختيار والا يلزم ان يقول بان لا يمكن ان يوجه
الشيء بالتصرف بالمشي ولو قوف بل يقول بان الخروج وحده يسقط عنه اني وهذا
ليس الامتناع ان الفعل او هو والشرع يحكم بان بوجوب الخروج لا بخصوصه في امتناع
توجه اني فلا بالخروج دون سائر اقسام تصرف مع انه مشهورة في دخول تحت
قدرته وبالمجمل كما يمكن المشي والوقوف وتركها كذلك يمكن الخروج وتركه فكيف
امتنع هذا القسم دون بقسمين الاخرين فيما فرض بقول بحركة الخروج قبل
الدخول حراما مطلقا فانه عنوان يتوقف تحققه على الدخول فلا يمكن اني
الا تعيقا وبالمجمل لا يصح ان يقال للخارج من المسجد لا يخرج منه وثالثا
سلفا صحة اني كذلك اي شروط مع شمول الخدمات المنوطة للخدمات المتروكة
للا ان الخطأ كذلك متنع في المقام حيث يتمتع امتناعه لانه يجب عليه الخروج
ولو عقلا يتمتع الخطأ عليه بعدم الخروج قل لو قيل بان الخروج ايضا قابل
لان يتعلق به اني لم يكونه مقدورا بالوسط ولا فرق
بين ان يقال كمن في المسجد او اخرج عنه فان سناه انه اوجب منه
الحركات التي ص في المسجد وهكذا يصح ان يقال لا يخرج منه فان سناه

ان في المقام ومسئلة الاجتهاد بناء على الاستيعاب يجوز انما ان العباد بقصد الملاك وتصح
ولو لم نقل بالترتيب ثم انما اذا كلف به من مقبولة مقتضى الامر فلا فرق بين ان يكون
الشيء راجعا بنفس العباد لنفسه كصلب الخلق وموم يوم يبعثون او رجعا اليها بغيره
شرطا او وصفا من الخارج فلو قيل لا فصل في شأن شرط الاجتهاد بالصلب في هذه الحالة
فائدة ايضا ان مشاء الشيء كل ما كان يخرج الشيء عنه قابلية اقرب ثم ان المناقشة
في مثال الشيء المتعلق بنفس العباد بنفسها من ان العبادات بالخلق تنبيه للموصف
وتعبر كونه متصفه بصفة كذا وجود المدين مني بغيره زمانه ليست في محلها لا سيما في
مثال الصوم فان الزمان ليس من لواصف الصوم بل حقيقة هو الامساك بهما في
متعلق بنوع العبادة وبالمجلد لو استخرج جيل حكيم ولو بالاطلاق على نحو القضايا الحقيقية
كقوله اكرم العالم ولا تكلم باحد من اهل بيته فله حاله النجاسة المطلوبة يخرج عن طائفة الخطاب بالشيء
هذا فكيف عدم قابلية جهة اهل بيته القرب ولم يمنع جعلها ولكن تراها في مقام
الاضحية وفي هذا الموضوع الذي انما الخلق على تقدير وجوده فانه مشاء انما يخرج الخلق
عن انما المشاء كماله بغيره بغيره وانما المشاء فاب قد من قود الموضوع غير القدرة
كقوله على المؤمن في الخلق فانه مع تعلقه بالمال يخرج المخرج عن كونه فاضل المؤمن فلو
كان من جهة القدرة فالخارج عنها يخرج عن جهة تعلقها بالمال لا ملا ولا ملا
من جهة جبرها فيخرج عن الطائفة الملاك طرا وذلك واقع كما نبينا عليه مرارا
فتلخص ان الشيء المتعلق بالعبادة مطلقا ولو هو متعلق بوجه العبادة عقلا لا يتغير عن عدم
الملاك انما فلا يصح ان يتقرب بهار رأت فان قلت لو كانت العبادة محمودة
ذواتها كان فساد ما يستند الى الشيء ولكن انما هذا المحرمة اذ ليس يتبع لان
قوام العبادة بغيره اقرب وقصده غير متقدرا لا شرعا وعبادة اخرى مع
لا امر و بدون الامر لا يمكن قصد القربة الا شرعا فليت العبادة محمودة الترتيب
وقد نقرر الاشكال بتقريبين آخرين الاول انه كيف يدل الشيء ان

متعلق الشيء هو الشيء عنه يكون عبادة ولا يكون شيء عبادة الا ما تعلق الامر به فانه
المتعلق بما هو عبادي اي ما هو به يستحيل ان يدل على نفسه وانما ان متعلق الشيء قبل
تعلق الشيء به اما ان يكون ما هو به او لا يكون فلو كان ما هو به يستحيل ان يكون
الشيء المتعلق بما هو ما هو به وجبا لفساده ولو لم يكن ما هو به فهو فاسد من جهة
عدم تعلق الامر به لان مع ذلك في متعلق الامر به اوسع العلم لعدم تعلقه به لا
لا يمكن ايمانه عبادة لانه لا يشرع اياه بابل حاله عدم كونه مشروعا او لا يعلم لعدم
مشروعيته وعلى اي حال الفاء لا يستند الى الشيء بل الى السبق عليه وهو عدم الامر
قلت بعد ما عرفت من ان العبادة هي الوضعية التي شرعت لان يتبع بها في
نوعها يظهر دفع هذا الاشكال فانه لا يتجوز في العبادة الامر الفاعل واللا متعلق انما
بالوجه الشرعي الفاعل وليس متعلق اية حقيق بل كلف عبادة فيها كونها عبادية في
نوعها وليس حال الشيء المتعلق بها الاعمال الامر المتعلق بها فكلما يتعلق الامر بعبادة
العبادة لا بوصفها عبادية فذلك الشيء يتعلق بنفس الافعال لا متصفا بالعبادية
ثم بعد ما ظهر ان الشيء المتعلق بالعبادة انما يتعلق بما هو في نفسه عبادي لا بما
هو عبادي فعلا فلهذا ان الموجب للعبادة هو الشيء لا الترتيب او حاله عدم الترتيب
فان مع الدليل اللغوي لا فصل الترتيب الى الامر الفاعل او الى الترتيب فان الشيء
موجب لان لا يمكن قصد اقرب الا شرعا ولولا ان الشيء لا يمكن ان يعلم بان جهة
الصف ليس ما هو به فاعلم بعدم الامر انما ان الشيء ليس نعم الشك لا يشاء من
الشيء الا ان شئ الشيء مع ان حاله عدم المشروعية كان كافيا في هذا في
الفاء الى الدليل الاجتهادي لا الدليل الفاعل هذا في ليس غلبة حاديا ولا كان
كذلك كما السجود فلا مانع من تعلق الشيء بما هو فاعلا عبادة كما لا يخفى واما لو كان
متعلق جزء العبادة فلا شبهة ان الشيء عنه يوجب فساد لان جزء العبادة من
عبادة واما سرية فساد الجزء الى اصل العمل بالعبادة ففيه ابحاث محلها في الحق

في بحث الخلل وإجاليها انه لو كفى بهذا الجزء فيضد فيضد العبادة من جهة انقص
ولوا في الجزء اخرى من جهة ان في قراءة الجزء المعبر في العبادة اعتبر فيه العدد كالركوع
والسجود والسورة بناء على حرمة القرآن واخرى تعلق الامر بعرف وجوده فلو كان
من الاول فيجوز ان بيان الجزء الفاسد موجب لفاسد العبادة ولو لم يقصد به الجزئية
بل قصد الجزئية بغيره الذي انه به لان معنى اعتبار الحكم في الجزئية انه قد هذا المقدار
في الكل بشرط لا ولو كان من شأنه فالافراد العرفية من هذا الواجب الذي اعتبر عرف
وجوده لا يفرق انما بها بالجزء الا اذا قصد بكل فرد جزء عليه اي لا يتحقق الزيادة الا
بقصد جزئية كل واحد مستقلا الا ان هذا محض فرض في الصلوة فان الزيادة لا
تستعمل الا طولا واما الافراد الطولية فاما القسم الاول لان بعد انشال الامر مستحق
بصرف الوجود من الجزء بواحد فالاشكال في انشال ولا يحتاج صدق الزيادة
الى قصد الجزئية نعم لو دل دليل على جواز زياده هذا نسخ من الجزئية كما ورد في القرآن
والدعاء والذكر فانيها لا يوجب زيادة في المكتوبة الا اذا قصد به الجزئية لان كل
هذا الدليل ينقلب الدليل الدال على ان الجزء بالنسبة الى فرد الطولية بشرط لا الى انه
لا بشرط فيغير الجزء ببركة هذا دليل بالنسبة الى فرد الطولية كفردة العرش لا بشرط نعم
ان هذا بالنسبة الى غير سورة العزيم واما بالنسبة اليها فانيها موجب لفاسد العبادة
ولم يقصد بها الجزئية لان الدليل الدال على جواز قراءة القرآن ولذا والدعاء يخص
التي عن قراءة سورة العزائم لاقية جهة كونها كلاما آدميا بل لا قرآن محرم بل لو لم
يكن الزيادة موجبة للبطان ايضا لعلنا بفناء الصلوة بقراءة سورة العزائم واما
بجدة القرآن بناء على كونها عن اي بناء على اعتبار بشرط لا في السورة كالركوع و
السجود واما لان التي عنها يقتضي ان ينقلب لا بشرطية في السورة الى بشرط لا
بالنسبة الى سورة العزائم فاما اي حال قراءة سورة العزائم يوجب للبطان نعم بل
المفسد اقام سورة او اتبها بها الى اية السجدة او استوعب فيها وجوه مختلفة
الفقه

هذا حال زياده ما هو من نسخ الصلوة واما لو لم تكن افعالها واقوالها فانيها
ليست زياده فيها الا اذا قصد بها الجزئية فقدر جديا حتى يظهر كذا ان ما اشار
عاصم الجزاء من عقوبة قصد الجزئية في صدق الزيادة ليس باطلا واما لو كان
متعلق الذي شرط العبادة كما لو فرض تعلق الذي بالصلوة حال اتيه او حال اغير ونحوها
فحكم حكم التي المتعلق بالجزء في اقتضائه فساد الشرط كما ان الشرط بشرط شرعية
فاذا كان عباديا يقصد كالتنبيه عن الوضوء مثلا المستغفر او بالما يستغفر بالثمن الذي يجب
حتى يكون التي تنزيها وبالجمله لو كان بشرط عباديا وكان خارجا عنه الامور به فالشرط
والثمن فاسد اذا تعلق التي به الا ان فاسد لا يسري الى الشرط به الا من باب فساد الشرط
وذلك خارج عن محل البحث واما لو كان داخليا فموجب التي عن الوصف فيها هذا لو كان
متعلق التي العبادة فلو كان داخليا ولم يعتبر فيه قصد القربة وكان ما قوة في المركب مستقلا
كسجدة بحورة وهما به البدن فاني عن لا يوجب الفاسد واما لو اذ قريبا لكون الصلوة على
القبلة وكونه ظاهرا عن الحدث او كان وصف الجزئية فاني عن لا يوجب الفاسد واما في الا
قطر واما في الثاني فلان الوصف الدال على الذي لا ينقلب الموصوف عن التي عن كالتنبيه عن
الجزء والا فسادت ثبات التي عن القرائة من بناء على الاتساع وحكم الكل واضح
المقام الثاني في المعاملة التي عنها آثار البيان القيدية فهذا الاشكال في دلالة
على الفاسد واخرى من تحريم قراءة متعلق الاشارة المترتبة على المعاملة كالتنبيه عن الكل التي
او المثلث كقولهم ثلث العدة سميت وهذا الاشكال في دلالة على فساد لا لا يمكن
ان يجمع صحة المعاملة مع حرمة السقوط في ثلث او ثلثين فحرمة السقوط في الكل والتميز
لونه ثلثها فكيف عن عدم وقوع المعاملة عليها واخرى ليس متعلق التي الاشارة وهذا
قبيح لان متعلق مارة المعاملة من حيث نفس المتكبر المصحف والعباد المسلم من
والكافر فقد يقال بعدم اقتضائه الفاسد بل قيل بان يقتضي الصلوة لوجه الاول ان
متعلق التي كمتعلق الامر لا بد ان يكون مقدورا ولا يمكن ان يكون غير مستقيد
الا اذا كانت المعاملة صحيحة مؤخره فهذا التي يقتضي صحة ما في ان فساد

[illegible]

۱
 ۲
 ۳
 ۴
 ۵
 ۶
 ۷
 ۸
 ۹
 ۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

لو استكشفنا غلبة تلك الصلوة من دليل آخر لما تقدم بالنسبة الى هيئته يستكشف
المستكشف صحة الصلوة في حاله من لا تقاد وبالمجمل لا يمكن القول بصحة الصلوة في الجهر والنجس
لرجال في حال الاضطراب الى اليس او في حال الخطا الا ما جاز من الدليل ان يكون منته
ما فيها ضدية الحرمة لا خلاف الا في مقتضى الضدية فيصير متعلق الامر بما جاز من الدليل ان يكون منته
ففي هذا كما يستدل بالانصاف من الحرمة كذلك يتفرع عليها وبهذا لا يصح الاصح القول بان وجود
احد الضدين على عدم الآخر واما لو قيل بان عدم احدهما ووجود الاخر في رتبة واحدة و
كلها عطلوان لعلته فانه فلا محالة يستدل بالانصاف من عدمه اي من المقتضى فانه
المقتضى لا يلزم عدم المانع واما في ان يكون من غير انصاف بان لا يرفع اثر الاشارة
والتي بان شرعا في حديث الرقي يستكشف ان بسببها في حقن الحالين ليس مقتضى اصلا
وتتم الكلام في هذا القول الى بحث في حديثه واما الكلام في الجهر في الشرع في مورد
الشك في انه جواز ذهاب ام لا فينا واما انما من جريان البراءة في القيود العديدة وصحة الصلوة
في الشك من حق الشكوك في غير الماكول والمأكول فلا محالة في صحة الصلوة فيما واما
بناء على ما يشهور من لزوم اعراض ما في الشكوك في المشقة بين الماكول وغيره فليس بجواز حراره
في المشقة في انقام ام لا يظهر منهم عدم وجوب اعراضه بناء على ما صار من تيقن المانع
الحرمة في حيث انه من حيث يسهل اصالة الحل بانه في قبضها اصالة اجابة جواز الصلوة فيه واما
وفي ما لا يخفى لانه ولو قلنا بانصافه ايضا الا ان الاصول الجارية في الموضوع والسبب لا ينفرد في
الشك من تباين واسباب انقام لان الاصل الجارية في السبب اما البراءة العقلية التي هي
العقاب ببيان واما البراءة الشرعية اي رفع الحكم المجمل واما اصالة الحل والامانة مثل قوله
كل شيء حلال وكل من لا ينفذ رفع الشك في السبب اما البراءة العقلية فواضح لان عدم
العقاب لا يلزم الصلوة واما الشرعية فلان المرفوع فيه هو الامر المجمل وهو جواز الصلوة
وعدمه لا الحكم المعلوم وخوفه الصلوة في الجهر الذي يلزم بناء على عدم جريان البراءة
في القيود العديدة اعراضه في الشكوك كما هو مختارهم واما اصالة الحل فلان الحلية و
ان كانت متبوعه وسبب في الواقع فلان الحلية انما هي ليست كذلك الا ان تكون

في
ولو
وال
من
بل
في
و
يقع
تد
بغير
الى
وا
ها
لا
ال
لو
ا
و
ب
ا

مؤدي الامارة او الاصول الشرعية لان اجزاء الاصل في السبب بالقاء الشك والبناء على
احد طرفي الشكوك شرعا معناه ترتيب الامارة الشرعية في الطرف اليقيني على اي حكم الشرع جاز
في الكراهية مثلا والقاء عدمها معناه ترتيب آثار الكراهية التي هي جملتها طهارة
الشرع المفعول به واما الاصول التي ليست مؤدوها القاء الشك والبناء على احد
طرفي الشكوك بل حكم في موضوعه مع انما هو الشك وبقائه حكم في مورد الشك لا يستلزم
الحكم في مورد المسبب وبالمجمل لو كانت الحلية ثابتة بالاستصحاب فمن ثبوتها شرعا عدم
ما فيه الشكوك لان من الحلية لم يخصص وعدم الحرمة وليس جواز استصحاب الحلية لاثبات
الحرمة من الاصول المشبهة لان عدم الحرمة يجعل تتبع جعل الحلية وليس عدم حكم من قبل الحرمة
والصكون بناء على كونها وجود من حق يقال ان اثبات احد الضدين في الاخر او العكس
من الاصول المشبهة فاذا كان معناه لا يصل عدم الحرمة بانها الشك فيها فلا يرفع حكم
الصلوة فيه لان الصلوة من الآثار الشرعية لغير المحرم ولما لو كانت الحلية ناسية باصالة الامانة
او برفع ما لا يصلحون فاجزاء الاصل في اليس لا يلزم الصلوة اذا كانت شكوكه وبالمجمل فلو
الاصل الجارية في المسبب على الاصل الجارية في المسبب تحق على ان يكون المسبب في الامانة
الشرعية للسبب وان يكون معناه الاصل في طرف السبب بقاء الشك الذي هو موضوع الاصل
في المسبب واما لو لم يكن كذلك فلا وجه للحكوم ويجوز ترتيب الواقع في الاثر انما في تمام ظاهر
فيم لو كان الاصل الجارية في السبب من قبل قاعده الظهارة لكان مفيد ارفع الشك في
نجاسة الثوب الغسل بالماء الشكوك وان كانت من الاصول الغير الترتيبية والشرعية ان
المظهر للنجس ليس هو الظاهر الواقعي بل هو الظاهر الظاهر وليس للظاهرة التي هي موضوع
لرفع النجاسة بها صفات بخلاف الحلية والحرمة فان لها صفتين حدية واقعية ومقابلة
الحرمة كذلك وحلية احكامها وحرمة كذلك والموضوع فما يصح الصلوة فيه هو الحلية
والواقعي لا الصلوة وبها علوم من وجوه فلا ترتب اذا اضطر الى الحل حلال فعلا ولا يجوز
الصلوة فيه والضم المقصود تمام الحكم مع جواز الصلوة فيه من غير جهة انصاف في الجهر
جعل الشرع للحلال والحرام صفتين ويكتف عن آثارهما فالاصل مثبت الحلية الظاهرة
لا يفيد لجواز الصلوة فيه لان جواز لا يدور مدار حلية الاكل ورفضه فعلا بل يدور

في
ولو
وال
من
بل
في
و
يقع
تد
بغير
الى
وا
ها
لا
ال
لو
ا
و
ب
ا

مدار احراز كون الملبوس مباحا طلال واقعا ومنه هذا النصف كالنظم والاصل الجزلة
هو الاستصحاب دون اعادة الخلل وهذا بخلاف الطهارة فانها لم تجعل على قسمين و
الكان الاصل قد يكون مؤدية الطهارة الواقعية كالاستصحاب واخرى الطهارة الظاهرية
كما عده الطهارة فالطهارة الفعلية رافعة للنجاسة وموضوع لما يفسد النجاسة
لوقا ان من ثار رخصة الفعلية هو جواز الصلوة ولا يدور جوازها مدار الرخصة الواقعية
فالامر كما ذهب اليه الجماعة ولكن اثبات هذا المعنى مشكل مع ما ورد من حرمة الصلوة في
النجاسة والذهب لظاهره في انها بعنوانها موضوعان للحرم المستبعدة لانه لا ينعوت بها محرما
فقط الثاني هل المحرم الشرعي كالحرم الذاتي في اقتضا الفساد ام لا والوجه فيه
يقع من جهات الاول في موضوع الشرع وقبل تنقيح عنه لا بد من التنبه على امر
وهو انه فرق بين الموضوعات التي تعلق بها احكام شرعية كالخمر والبول والمارد
نحو ذلك وبين الموضوعات التي لا تدرك العقل حسنها وقبحها فان ما تعلق به الحكم الشرعي
المصلحة او المفسدة الثابتة فيه انما هي ثابتة لذات الموضوع مع قطع النظر عن ارتكابه
الفاعل له واما الحسن او القبح ليعقبا فانما هو لشيء يلحق بارتكابه فالعقل يدرك
من الاعمال لا من الفعل فيصف الاعمال بالحسن من حيث الصدور وكذا فيصف
النظم بالقيح من حيث اصدار الظالم اياه اذا عرفت ذلك فنقول قد ذكرنا في مسئلة محبة
النظر ان موضوع احكام العقلية تختلف اى التي تفصيل من موارد الاحكام العقلية
الفعلية فتارة حكم العقل بقبول شيء من سوا علم به او ظن او شك واخرى يحكم في المعلوم
بحكم واقعي يحكم في المظنون والشكوك بحكم ظني مثل الشرع يحكم بقبول علم اى حكم
ملاك واحد بقبول ما علم بان لا ليس من الدين وما تعلق وما ظن وما شك لان جهة قبوله
هو التعرف في سلطان المولى والا ستاد بما لم يعلم انه مستند اليه وفي مثل هذا
يحكم في موردده بما لا يمكن ظن معلوم لغير حكم بقبول ارتكابه مكانا واقعا وفي
مظنونته وشكوكه حكما ظاهريا احرازنا باللائق في استنباط نظر حكم الشرع
في باب حرمة التعرف في ما لم يعلم انه مال الغير وحكمه في مال مظنون او شكوك

في
والو
والو
من
بل
في
و
يقع
شك
بشر
ال
و
ه
لا
ال
و
ك
ب
و
ع
ا

انه مال الغير فان الاول حقيق وان في طريق ذلك حكم العقل بقبول العلم في قبيل حكم
بقبول ارتكابه الضرر ويحتمل ان يكون حكم بقبول ارتكابه بغير
وان يكون مطلقا بالشرع والاقوى انه ملحق بالشرع غايه الامر ان يشرع هو اللذنب
مع ان شرع قد عرفت ان مناط قبوله عدم العلم ويشهد له قوله عز من قائل قل لا اذن
لكم ان تشرعوا واما اللذنب فيمطلق الاخبار كما لا يعلم وتوقعه فمناط قبوله هو عدم
العلم وبما يجمع بين القولين الجاهل والنظام واهتمر فان كلا من هذه الاقوال اعني نجمة
حسنة جهات اللذنب والحق ان من جهة القبح المضاف عدم العلم لا عدم علم بنبه الخمر والذنب
الثاني لا يفتي التاثير ان حكم العقل بقبول الشرع ليس من قبيل حكم بوجوب لفظه
وحرمة المعصية في عدم قابلية استكشاف الحكم الشرعي منه بقاعدة الملازمة وذكر لان
كل حكم عقلي وقع في سلسلة مناط الاحكام وملاكها قابلية الاستكشاف من حكم
شرعي لان ملاك المولوية بوجوده بخلاف ما وقع في سلسلة مطلوبات الاحكام
فان الظاهر لو لم تكن واجبة ذاتا لا يمكن جعلها واجبة شرعا ولا يلزم تسلسل كمالها
اذا ثبت لا شبهة لكان يشرع ويحقق موضوعه عز العالم بعدم هذا الحكم الذي شرعه لان
الشرع ليس الا ابتداء في امر كائنا في باب الامارات والاصول واول دليل
على امكان ما شرع من الوسواس فانه قد بين في صحت وضوءه كماله الماء بخاري
والبارد واخرى من عا فسادها كماله الماء المعتدل فلا يتحقق الشرع بالجاهل
او العالم الذي يشرع لغيره الجاهل الراعي بل يشرع من الانعام العقلية او من
الحرمات العقلية والحق هو تفصيل بين مورد ما فتارة محرم على وتنبه الاثم العقلي
واخرى اثم قلبي ولا يبرى حرمة كذلك في اهل فانه لو شرع في نفس متيقن انما يفتي
بالتبني بالوجوب في المسح وبالعكس فالفعل ليس محرما اذا عرفت ذلك فظهر ان
لو كان يشرع راجعا الى فعل فيصير اهل باللائق بلا اشكال لان العقل اذا صار
محرما فيخرج عن قابلية التعقيب مضاعفا بان لا يثبت بالما يورثه لان النظر ليس
الا اربع ركعات او اثنتين خمس ركعات فخرج عن الما يورثه مطلقا بل في هذه

في
والو
والو
من
بل
في
و
يقع
شك
بشر
ال
و
ه
لا
ال
و
ك
ب
و
ع
ا

في الفاعل

ايضا لغو لان مرجع المتولين الى شئ واحد فان الصحيح وان كان انحرافا في
لان الحكم المستفاد من لفظه المتخصص بخصوصية يستفاد منها المفهوم غير مذكور لا
موضوعه الا ان الموضوع الذي له الحكم المستفاد وايضا غير مذكور لان المفهوم بجميع
من الموضوعات والمطلوب اليه والنسب ليس في محل انطق فيصح ان يقال ان المفهوم حكم
من احكام غير المذكور وما لم يزل في حاله فالحكم في المقام جوابا لبحث عن الجسمين الاخرين
اما الاول منها فتوقفه يتوقف على قبيل ما سبق في بحث معناه في الوفاء وهو ان المفهوم
يطلق نارة على ما يقابل المطلق وهذا الاقرب رجل سوردا اللحن والاشياء واخره
على نفس ما ذكره العقل عن الخارجيه بعد تجريدها عن المادة وبصوره وسائر اشخاص
فيقال مفهوم الان ما هو ومفهوم زيد ما ذا ومفهوم الخ والجزء وهكذا وهذا
الاطلاق لا يتوقف على الوضع لان الوضع متاخر عنه وهو من مبادئ الوضع لان
الوضع يتصور حقيقة الشئ بلحاظ مع قطع النظر عن الوضع ليس مفهومه وعده وضع
اللفظ ليس معنى بلحاظ استعمال اللفظ فيه ليس بلحاظ ارادة استعماله
المعنى من ليس بلحاظ وطعن فكل من هذه الخصوصيات يطلق عليه عنوان غير ما يطلق
على خصوصية اخرى وهذه الخصوصيات مراتب طولية للمذكر الواعد قطع هذا ليس
المفهوم والمعنى للدلول والمراد من الالفاظ المرادف بل هي كالتفسيرين التي يطلق على
القرس كالجنود والخيول والفرس وهكذا بل هي الالفاظ او هي التي ليس في كلام العرب
الفاظ مرادف بل لا تماثل بين كل لفظ ولفظ فرق منه قيمة من اللفاظ من في مثل
الاسد وكيف كان فالاطلاق المفهوم على المدرك بعبارة والمعنى المبرهن عنه
لا اشكال فيه ثم انه قد تقدم منها في المعاني الخروف ان الدلالة تنقسم الى مطلقة ونسبية
واما النسبية فليس من الدلالات اصلا بداهة انه ليس بين اللفاظ اسم والمعاني من جهة
وضع اللفظ لهذا المعنى التركيبي من بدل اللفظ على غير معناه بالنسبة ولا فرق فيما
ذكرنا بين ان يكون الموضوع له جزئيا كزيد او كليا كالان والابن ان

ان يكون بسيطاً في الخارج كالإله في امره وسواء كان التركيب حقيقياً كالسكنجبين
أو اعتبارياً كالصلب لأن ما وضع له اللفظ هو المصور من الموجودات والمركب العقلية
منها وهو امر بسيط لا تركيب فيه حتى في صورته الذي هو معنى الجوهر والمعن لأن هذا
المعن ليس إلا طعناً خاصاً في مقام التعبير عن التركيب والبيان بالتركيب في مقام شرح
المعنى غير كون المعنى مركباً فإنه يعبر عن الإله في معقود بغير شرح ان معناه بسيط وبالجملة
نفس الموضوع له في جميع اللفظ لا تركيب فيه أما الالهام استحقاقه فإنه وضعت
للاشتمال لا لاجزاءها من الجوارح وأما أسماء الأجسام فإنه موضوعه للمعنى الجوهري
المترشح فيقبل انطباعه بما كثير من الاشخاص ولا للنفس والفصل وان عرفت
في مقام التعبد بالهش والفصل فان مفهوم الان غير مفهوم الحيوان ومنها في قوله
هنا شرح لهذا المفهوم الذي يطبق لفراده ولهذا مفهوم الجسم ليس مركباً من الصورة
المادة بل وضع لما اتحدت المادة مع الصورة فيه وهو ما كان قابلاً للاستعداد
وضعت السكنجبين بناء على حصول صورة ثالثة من مزج الحق والالتفاتين لما يقع في الصورة
وأما لو لم تحصل طبيعة ثالثة فالامر وضع لأن لفظان موضوعان للمعنيين وفي مقام
الشرح الان ان اذا استعمل في هذا المعنى الممثل فلا يدل على احد اجزائه اصله الا
اذا كان موضوعاً للجوهر بوضع آخر بحيث لو اريد هذا الجزء منه لكان مطابقاً ولو لم يكن
موضوعاً له فاراده هذا الجزء منه انما هو باستعماله في لفظان فما وضع له اللفظ
يكون مدلولاً مطابقاً له سواء كان مفرداً كزبد وان في نحوها وجملة كلام زبد وان
حيواناً فحق دانها وعلى كل حال فتارة نفس المعنى المطابق من دون في
مقدمة خارجية مستعمل المعنى آخر بحيث يكون بين المطابق وذلك المعنى الآخر
العلي والمعلول في جميع المعانيات بمعنى ان يتكلم اذا تصور المعنى المطابق وتكلم
تصوره في عقل المعنى الآخر من باب عدم تغلظ التكليف بين العلل والمعلول وكذلك
اذا استعمل اللفظ في المعنى المطابق يستعمل في المعنى الآخر انما كان استعماله في موضوع
لاختلاف كلا المعنيين في قلب اللفظ مع واختلاف واحداهما في ذاته وان

وآخرى استبعدت لذلك المعنى بانضمام مقدمة خارجية فلو كان من قبل الشئ فيكون
المعنى الاخر خارجا عن المقصود المطلوب وان لم يكن واسطر فيها اصلا بديهية ان يكون
اشئ واسطر بين اثنين متفرعين عما ان يكون داخل المقدم وكان خارجا عن اثنين
واما اذا كان خارجا عن المقدم ابتدا فلا يعقل ان يكون واسطر بين اثنين بمجرد
داخل اللفظ في انظار المعنى الى ذهن السامع ياد في دخالة تسوية مقدمة معلول
لا يجب استبعاد اخطاره الى اللفظ حتى من المدلول الى العقلي ضرورة ان يشي يستبعد
الى جزاوية عن علم لا لاسمه وجزء الاخر لهذا المعنى عبارة عن مقدمة عقليتين
ان يبعد عن المدلول حيث العقلي غاية الامر عن باب الملازمة لا المستلزمات العقلية
لو كان من قبل الاول فيكون المعنى من مدلول اللفظية وقد يسي بدلالة التلزام وقد
يسمى بالمفهوم وتوضيح الاقسام جميعا ان المدلول الذي وضع اللفظ بادائه العقل ليس
بالمفهوم وبالمعنى اما ان يكون من الدلائل الاخر او المركبة وما يتصور ان اما ان يكون
مستلزم للمعنى اخر بدالة من غير توقف على شئ واما ان يكون مستلزما لاسطر معلوم
اجنبية فالاصح ان المتصوره في المقام اربعة الاول استبعاد المقصود المطابق الاول
معنى اخر بلا ضم مقدمة خارجية نظير استبعاد العلل والمعلول في نفس حاله الاخر في مقام
التبعية بالمدلول الاخر على الاصطلاح النجاء والباقيين وباللزام بعين المعنى الاخر
على الاصطلاح المنطقيين ولا شبهة في كون هذا المعنى من الدلائل اللغوية لا بعد وضع
لفظ لمعنى يستبعد من اخر كما يستبعد اللفظ والمعلول بصير هذا اللفظ بكونه وضع
وجما كذلك المعنى ايضا ويكون مرتبة من مراتب وجوده بل يكون هو نفس المعنى
فيستلزم اللفظ والقارة التخليك من المزمع ولازمه وبالجملة حيث ان اللفظ
وجوده تم على المعنى والفروض ان المعنى مفروم لمعنى اخر فاجاد الوجود انزل للمعنى

في
ولو
من
بل
في
و
يقطع
مفهوم
بصر
ال
و
بدا
لا
ال
و
ار
ك
ب
و
ب

هذا الشئ لان بين اللزوم والبراء لا واسطر في المعنى الاول
والشئ ايجاد للوزم ولا يبرأ من كماله حيث ان اللفظ وجوده في المعنى
في اللزوم عند التعقيد واما بالنظر في الحقيقة لا حصل اصلا الشئ في استبعاد المدلول
المطابق الافرادى من اقر لقيمة مقدمة خارجية الذي اعبر عنه في مقام اخصيه
بدلالة الاشئ على الاصطلاح الاديان وعلى الاصطلاح المسطحات بغيره
في بعين المعنى الاخر كدلالة اشئ الامر على وجوب المقدمة حيث ان هذه البنية
لا تدل الا على ايجاب ما تعلقت به ولا تكون لها دلالة على حكم مقدمة التي
لعدم كون نفس المعنى مستلزما له اصلا وانما ثبت لوجوبها بحكم العقل عن جهة
المقدمة وعلى هذا فدلالة الاشئ به جارية عن المدلول اللفظية ودخالة في
المدلول العقلي الملازمة ان كانت استبعاد المدلول المركبة من اخر فيكون
ضم مقدمة خارجية قدما به المعبر عنها بالمفهوم فالفرق بين الدلالة الاخرية
والمفهوم مع كون كليهما من الدلالات اللفظية ومع كونهما من لوازم المعنى من دون
خصمية خارجية ان الاول من لوازم المفهوم الافرادى والثاني من لوازم المدلول
المركبة ثم لا فرق في بلد هذا القسم من الدلائل اللفظية بين ان يكون مستفادة
المفهوم ناشئة من خصوصية متحققة في الدلائل المطابقين وبين ان لا يكون كذلك
وكذا لا فرق في القسم الاول بين ان يكون الموضوع بالوضع او بمقتضى الحكم
لان المدلول اذا كان متبعا لمعنى ومعلول اخر من دون توقف الى مقدمة خارجية
يجب احتفاء داخل في الدلائل اللفظية لانه بجميع احواله من لوازم المعنى ويسمى الكل
بالمفهوم غاية الفرق ان المدلول لو كان مستلزما لمدلول اخر لا خصوصية متحققة
الوضع او مقتضى الحكم يسمى المدلول الذي هو تابع بالمفهوم الموافق لحرمة الخرب
المستفاد علة من حرمة التماثل في هذا الاستيعام ما ذكرنا من تعريف المفهوم فان
المفهوم الموافق داخل في الدلائل العقلية الملازمة لانه اللفظية الا في المفهوم الموافق
المستفاد من اللفظ ولو كان سببا كما لو قلنا بان حرمة الضرر مستفاد من كون
النظام موقفا لبيان قولنا درجه الايقاع وكيف كان اما لو كان مستبعا من جهة

في
ولو
من
بل
في
و
يقطع
مفهوم
بصر
ال
و
بدا
لا
ال
و
ار
ك
ب
و
ب

في المفاصل

الخصوص فيقول المدلول التابع بالمفهوم انما ان ثم لو كان المشتبه هو الرقيم فهو
مفهوم الشرح قول ولو كان مقدمات الحكم فهو مفهوم الوصف الرابع استماع
المدلول الرئيسي معنى اخر نحوه مقدمه عقلي وبغيره بدلالة الاشارة والافرق بين
ان يكون المدلول التابع ما جازمه واداه كاقصاه الامر بان ياتي من نفسه او بالحيث
كما استفاد اول الحمل من الاليتين والحق ان هذا القسم ايضا ليس من المدائيل اللفظية ثم ان
ما ذكرنا بين الهمزة الثانية وهي ان ليس بين المفهوم والمنطوق واسطه واسطه
واسطه ليس من الدلالات اللفظية ولو كان نهما كان من المنطوق لان يقوم
قسم المنطوق الى صريح وغير صريح وعرفوا غير الصريح بما دل عليه اللفظ بدلالة الا
او اليا او الاشارة لان ما يدل عليه اللفظ اما ان يكون مقصودا للمشتبه في اللفظ او لا
والثاني هو المدلول عليه بدلالة الاشارة كدلالة الاليتين على ان الحمل والاولان
توقف صدق الكلام لوجه عليه فهو دلالة الاقضاء فالصدق كحديث الرقيم والحقه قد يكون
عقليه كما في اسئل القرية او سرية كاعتق عليه كعن وان اقرن بالحكم لما بين علمه
الاستبحة اقرانه به فهو دلالة الالياء وقد كسبي بالتيه كما لو قال ان ما واقعت اعيان
اهلي في نهار شهر رمضان فقال كفر فان اقران قوله ككفر لقول السائل يقتضي
ان يكون الواقع علمه لوجوب ونحن قد اوضحنا ان هذه الدلالات خارجيه
عن المدائيل اللفظية وعلى اى حال فلا يترتب على انماع شره عليه عليه
نعم لا باس بالاشارة الى بعض الصنويات توحيها لاسيما في المباحث الالهية فتقول
اقضاء والكلام بالمجازة الكلمه او التقدير ليس الا لفظون كلام الحكم عن التوجيه
ان حفظه عنها لا يقتضي هذه التتملات لانه لو كان مثل حديث الرقيم واقعا
في مقام الاخبار عن الرقيم المتكوي كان تقدير المؤاخذة او غيرها لازما واما

فلو كان سبوقا للرفع بشرطين كما سيجي ان شاء الله تعالى في جملته ابراهم فلا ولا
يتوقف صحة الكلام على تقدير او مجازية في نحو اسئل القرية لان استعمال الجدل في
مدلولها المطابق لثبوتها او ثباتها يتصور على نحوين الاول ان يكون لغرض من استعمالها
مقتضورا في احضار مدلولها الى ذهن المخاطب وان في ان يكون لغرض منه ان
يتقبل المخاطب عن المعنى المستفاد من هذه الجملة الى معنى اخر ويعبر عن هذا النحو
يا صطلوح الالفاظ الى المعنى الكفائي كالا استعمال في نحو زيدا كثر الرقاد وهذا ان
القسمان يجران في المعنى الافرادي ايضا فالحال جاء العشرة او ثبت او اسئل
العشرة حيث ان هذه الموارد تكون بشرطه مستقلة في مدلولها المطابق ليقول
المخاطب منه الى الادل منه دون ان يكون في البين حذف او اضرار فمع هذا
اسئل القرية ايضا مثل اسئل العشرة من دون فرق بينهما واما الاما و البية
فالا و ان يقال الجواب الواقع بعد اسؤال تارة يكون نحو الكبرى الكلية كما في قوله
في اخذ الاستعجاب لانك كنت على يقين من ظهورك طلبت فتكلمت فليس ينبغي
لك ان تنقض اليقين وبذلك اذا بعد قول زياره لم ذلك وكذا في المقام فان
قوله كلف كلام موجز يفيد معنى كل من وقع اياه في تمام رمضان فخصه الكفاية و
اخرى في مقام الجواب عن شخص هذا اسؤال فلو كان بمنزلة الكبرى فيستفاد منه عموم
والا فلا ويختلف الظهور باختلاف المقامات وعلى اي حال يستدل الاستفهام في الجواب
والجواب و ثبت منه الدليل اللفظي وكيف كان فلا يربط ثبوت عليه مع ابراهيم
مع هذه الاقسام في المنطوق غير الصحيح او من الوازم غير البين يتوقف استفهامها
على خصوصيات خاصة استفهامها عن الزواجر العقلية او تنقيحها بالكلية
ولا يمكن دعوى التوضيح في كل معنى ومدلول لانفاذه هذه التواجدات والخصومات
فترجع الى الفصل الاول في مفهوم بشرط وتوضيح شروطه على بيان

في المقاصم

امور الاول ان الشرط في اللغة مطلق الجعل لا خصوص الارزاق والالتزام حتى يكون
عموما في التكليف ومع هذا يستعمل في قوله ٣ بعد ان شرطت عليهم الزهد والظن ان
المطلق الشرط في الاصول رابع هذا لان الواجب للشرط ليس الا عبارة عن جعل
الوجوب عند الشرط وكذا في المنطوق لان الحكم ثبوت نسبة على تقدير شرطية
اخرى عبارة عن الجعل والمواضع كذلك نعم الفرق بين المفرد والاصطلاح هو
الفرق بين الاي شرط وبشرط شي وانما ان ادوات الشرط سواء كان مفردا
او اسما متضمنة للشرط كهي ومتى وضعت لفرض المعلوم الذي يوجد في سلسلة
الزمان في موطنه موجودا ثم على هذا الفرق يعلق امر عليه بعبارة اخرى
وصفت لايجاد الربط ويوجد هذا المعنى في مطلق الاستعمال كما في المعاني الزمنية
الثالث ان المنطوقين قسموا القضية على شرطية والفرق بينهما ليس الا بالعلم
والضمية لان التحلية تنحل الى قضية شرطية مقدما وجود الموضوع وتالياها نحو
المحول كما ان الشرطية ترجع الى التحلية فقولهم ان استطعت فخرج مرجع الى ان المستطاع
مخرج وبالفعل وهذا معنى قولهم لان ميرانا طاق مرجع الى ان كل فرض شي وكان
انسانا فوجدوا ناطق ثم اشرطية تنقسم الى مقولة ومنفصلة وكل منها الى اقسامها الفاعلية
ولكن المعنى الحقيقي للادوات انما هو فيا كان بين المقدم والتالي طائفة من الامكانات
التي هي ايجابيه او سلبية وسواء كانت استفادة هذا المعنى بالوضع او بالاعتراض
لان الاتفاقية في الحقيقة فارصة عن دائره اشرطية فيحتاج استعمال الشرط فيها الى
عناية الراي ان الرابع في حجية المفهوم راجع الى الصغرى الى ان كل ما هو
مستبعد عن اخر حجب الوضع او الاطلاق لولا واما لو سلم استيعابه فلا شبهة في حجية
اذا عرفت ذلك فقول كون القضية ذات مفهوم متوقف على امور الاول ان يكون

الشرطية لزوم الاتفاقية الثانية ان يكون الشرط على الجزاء العكس ولا يكونا معلولين لنفسه كما
انما لم يكن كون المعلول متغيرا لوضع استثناء واحد لا ينفق الجزاء باستثناءه وشرطه الاول
واضح لانه لو لم يكن ثبوت نسبة على تقدير اخرى في جهة ارتباطها وطلابه عليها
فعدم ثبوت الملازمة بين استثناء ونسبة على تقدير نسبة اخرى او لا واما الثانية فطلابه لو لم يكن
الشرط على الجزاء فان استثناء الجزاء لا يستدعي استثناء الشرط ولا يرتب عليه فان شرط
كقولنا ان معلولا او طرزا معلولا وجوبا يكون متشاه استثناء الجزاء استثناء المعلول
والملازم معه فان عدم الشيء يستدعي عدم علته لا الاستثناء والمعلول او الملازم
ولا ما انما لم يكن فطلابه لو لم يكن متغيرا بل كان الجزاء مرتبطا على امرين معلوم ان
باستثناء احد ما لا ينفق الجزاء هذا مني كلامهم قدس بها سرارهم وقد يتوب مقام المعلول
على اخرى ثم انه لا فرق في النتيجة بين ثبوت هذه الامور اشدته بالوضع او بعدد
الحكم بل لم تكن مقدمات الحكم كافية لاثبات معنى او مفهوم لما يمكن استعادة المعنى
من لفظ كل واسئلة فان عموما باطلاق مدلوله والاطلاق ثبت مقدمات
الحكم ولا يبعد دعوى ثبوت الوضع لاداة اهل طبع لاثبات بين المستلزمين
في الوجود من جهة اعلية لا الاتفاقية بين لان الحكم يقتضي الوضع لما هو الاغلب فان
ثبوت شئ واقفا على تقدير ثبوت شئ اخر فادرجا بل المتبادر من لفظ ان واقفا
كونها منظر لما هو غير موجود الا في وعاءه والى لا حصار وجوده في وعاء خاص
ماضيا كان او حالا وترتب حكم وشئ على مفروض الوجوه ومقدرة كون هذا المفروض
يتركه العلة لهذا الحكم فلهذا يكون ثبوت عليه شرط بل ان ايضا بالوضع لان الحكم
تقتضي بعبارة الوضع مقام ثبوت فان المقدم هو المقدم والثاني هو الما فبالشرط علته
الجزاء وذلك مطرد في جميع الاحكام كما ان الحق من انها قضيا حقيقة ثم ان ثبات
العلية للشرط لا ينافي ما هو الحق في ان المجول هو الحكم عند تحقق موضوعه لا السبب
والعلية لان الموضوعات والاحكام الشرعية بمنزلة الدليل والمعلول الكونية في ان
في ان الحكم لا يختلف عن تحقق موضوعه بل ان الموضوع لعله محقق انما في المعنى
كما يقول بعبارة السبب وما غيره وهو المختار هذا حال الامر من الاولين وظهران

ان الحق ثبوت الوضع لا دورات تهليل في نحو بطلانهم ثم ما توصلته بشرط الجزاء وان
 است عن الوضع للمصلحة فلا شك في استفادتها من اسباق فان الكلام بحسب الظاهر يقتضي
 ان يكون مطابقا لمقام اثبوت وهو تقدم ما هو المتقدم طبعا وهو اقله على ما هو المتعارف وهو
 المحلول والدلالة لاسبقية من الدلالات التي تعتمد عليها في مقام استفادته المراد وكون شرط
 لزومه لا يقتضي ان يكون في الوضعية ما يمكن استنباطها بالاطلاق فان المقابلة لا
 تتجلى لزومه لانه لا يقتضي مستويا وان في الاستفاده واما الامر بان لا يستفاد به بالوضع
 في غاية الاشكال لانه يمكن دعوى وضع شرط للمصلحة كما هو كذلك في عالم اثبوت ودعوى تهليل القضية
 للمصلحة المتعارفة كما في قولهم لو كان العالم مضيا لكانت الشمس ظاهرة ولو كان العالم مضيا لكانت الشمس
 موجودة للبرهان والآن فان من المحلول لا يستكشف وجوده اقله كما في الاستدلال في عالم الوجود
 ولكن لا يمكن دعوى تهليل المحضه وضعا نعم قد يقال ان اطلاق شرط يقتضي الاستدلال لا يمكن اطلاقا
 كانه ان كان معناه المحض لا اطلاقا لها ولا يقتضي ظهورها في حمله بل بمعنى اطلاق الجمله شرطية فان
 ترتب الحكم على شرط اي انما لا يمكن تقدم مزبونه يستفاد به الى شئ اخر ككشف عن عدم سقوط حكم اخر
 ولا اشراك في المقدم مع والاول ببيان ان حاله فاعلم ان ما ذكره فاعلم ان ما ذكره انما هو شرطية
 فاعلم ان الحكم في مقام البيان يقتضي عن ان علم الاكرام زيد متحقق في محله ذلك يمكن ان يفتى
 فيه بان مفاد الجمله بشرط ليس الا بموجب ايجاد الجزاء في ظرف تحقق شرطه واما كون شرطه و
 علمه لا بد مع غيره لاوله ما هو بيان عليه وهو سوكه الجزاء فلا يستفاد من الجمله بشرط اصلا
 وبالجملة لو ثبت ظهور شرطية وضعا لاولا فان ترتب الجزاء على شرط وجوده وعدمه فكون شرط
 معلولا لا علمه للجزاء وكونها متلازمين في الوجود لا يقتضي بالظهور لانه ما فرض الظهور كان شرط
 معلولا لاوله لا يقتضي بانفسه الجزاء اما لو كان معلولا فواضح لان مع عدمه لا يمكن وجود
 افعاله ولو كان المحلول نعم لا يستفاد به الجزاء بانفسه وشرطه ولكن لا يستفاد به ليس بمعنى ان قال
 بالمفهوم واما لو كان ملازما فمع الظهور يدعى بطلان وجوده وعدمه كما ان قول المتحققين ان
 رفع المقدم لا ينتج دفع التالي لا يصادم بظهور اللفظ لان كلامهم ناظر الى مقام البرهان العقلي
 تصادمه لا القبول وهو كون اللازم لازما على لا يقتضي بانفسه احد مزبونه ولم يثبت
 الظهور فثبتت القضية في مقام اثبوت وكذا لا يصح الاستدلال بقيد المفهوم لان اغلب القضايا
 المتعارفة ولزومه في مقام الاثبات والبرهان وغيرناظره الى مقام اثبوت المستفاد تقدم
 ما هو المتقدم طبعا وما اخرها هو المتعارف فالاولى ان يكون لها في انظر الى ظهور القضية بقيد
 وعدمه لا يقتضي الوصف والشرط والمغايرة كمفهوم اللقب اي ليس في القضية خصوصية مقيدة
 بقيد الحكم بقية بل ليس فيه الا الحكم على موضوع من دون تعرض لبقية ما عداه وليس كمفهوم
 اللقب بل هو في القيد واللاط لا يقتضي المقيد بانفسه بقيد بعد اثبات الاختصاص

في محله
 ولو كان
 والى
 من ا
 بل في
 في ال
 وجوه
 بقية
 متقدم
 بغير
 في ال
 و
 بها
 لا
 ان
 و
 ان
 في ال
 في ال

بالاطلاق وبالجملة بل ظهر تهليل في القضية بشرطية لبيان فرض وجود الموضوع ولو بقيد
 الحكم والظاهر في القضايا المتعارفة كونه مقتضى الحكم ويقتضي توقف على تميزه مقدرة وهي
 انه لا يشبه في ان العقل يقتضي في مطلق النفس مقدرة المكلف بحيث يمكن تقييد توجيه الخطر
 الى ما يجزئ من اعتباره في نفس العقل بقدر المكلف فلا يعتبر في اشياء العالم في التكليف
 يستكشف من ان قدره وفلا في ذلك الحكم ومما يطلن ان اعتبار المقدرة تأخره على ما يمكن به
 العقل لا بد ان يكون لخصوصه زائده وبسبب الاستدلال في الملاك وكون له ارجحها
 هي القدرة المتعارفة لا القدرة التي اعتبرها العقل من كفاية صرف يمكن خارجا لان لا يخرج
 لشيء راجع باعتبار ذلك لانه لا يعرف ذلك بقول ان العقل في المقام لو كان لبيان بالا
 يمكن تحقق الجزاء لا يتحقق الشرط عقلا فبما ليس خصوصية في الشرط وليس الا لفرض وجود الموضوع
 فيصير كمفهوم اللقب كما لو قيل ان رزقت ولدا فاخته وان جاءه لامرئ فذكره وان تحقق
 بيتا فصدته واما لو كان لسان ما يمكن تحقق الجزاء معه وبدونه فذكره وترتب الجزاء عليه مع
 واما ان ترتب بدون وجود هذا الشرط ليس الا لادخله في تحقق الجزاء كما لو قال اذا جاءك زيد فذكره
 لانه لو لم يكن للجمعي دخل في ثبوت الاكرام ووجوده كان يقتضي عليه لولا وبالجملة فرق بين ان يقال
 ان لردن المحض فلا يمكن بين الجاه وان يقال ان فظن كذا فلا يظهر من هذا ان لسان ثبوت
 الدخول والقيود واما بيان الاختصاص فبالاطلاق يقتضي بالذي ثبت البعدي للبعث يقتضي
 لانه لو كان الجامع بين شرط وغيره هو القيد لوجب العطف باو لو كان هذا وغيره لوجب
 العطف بانواع فقول ان جاءك فاعلمه وعدم عطف شئ على الجاه باو او الواو فكيف مع كونه
 في مقام البيان ان خصوص الجاه هو القيد فتحصل مما ذكره ان القضية شرطية لو كانت مسوقة
 لفرض وجود الموضوع وبهذه الشرطية التصريح بقيد الشرطية التي يقتضيها كل قضية حقيقة فان
 ما في كل ثبوت في حيزها باطن الى كل فرض في العالم شئ وكان اسما كان حيزها باللفظ
 وبهذا ليس الا كمفهوم اللقب لانه لا يدل الا على ان التوحيده ثبوت اي حكم على موضوع
 وبهذه الشرطية لا يمكن ان يكون شرط فيها قيدا للجزاء لا لاطلاقها بالاسم الى اصل
 وجود الموضوع وعدمه ولو كان الجزاء متعلقا على ما يمكن تحققه معه وبدونه فهذا
 لا يحفل فيه الا بقيد لانه مع امكان تحقق الاكرام بدون الجاه وقاسمه لقائه في
 الاطلاق فتعريفه على الجاه وليس الا لمصلحة الجاه في طاقه وقيد ثبوتهم ثم اهل القيد
 لا يقتضي الاستفاد عند الاستفاد ولا مكان بدلية فيما اخر دنيا به شرط اخر مقامه فوقف
 المفهوم على اثبات القيد بشرط وظاهر ان المقدمات تأخره لا شك ان فيها فاقدم
 ان القيد الاختصاص وهو يتم بالاطلاق فمفهوم التوحيده الى الاطلاق ومقدمات

في محله
 ولو كان
 والى
 من ا
 بل في
 في ال
 وجوه
 بقية
 متقدم
 بغير
 في ال
 و
 بها
 لا
 ان
 و
 ان
 في ال
 في ال

رتبة الایجاب بحقیق والامر الایجابی لا یعقل یعقل فیة فالمقیده باب المقصده شرطه جملة
ای الحاصل من مجموع الشوب لیه وهو وجوب الکرام سنده بقدر بعضه ان شرطه وضعت
للعقلی نسبة عا تقدر نسبة اخرى لا یخلو علیها لانه ان العرض لعقلی جملة اخرى وهذا
المحصل الذی هو مفاد جملة الجزئیة انما عا بانها شرط لیس الاعیان استغاده بقدره
الشرط والاختصاص من الاشیاء من الاطلاق واین هذا من انما والجم عند انما وموقعه
عقله فیه الثاني اذا تعدد لشرط واحد الخوا وكلف التوفیق بحسب الصنعة العقلیة
مع ظهور المقصده المعلوم ولما وقع فيها وعلیهذا لو فرضنا انه لا تدفع عنها فمالو
فرضنا ان کل واحد من لشرطین **مستوفیان** لبيان امر واحد فلا أشغال كما فیما فی الفقه
ان المراد من اخفاء الجدران هو خفاء صورة الجدران لا شبهة وهو مطابق للحقا الاول
كما هو اذ ان الاما هو صوت والباله لو كان لشرطین لبيان امر واحد فلا تدفع عنها
انما الاول كما لو كان امدا اقل من الاخر ومعلوم وقع تحتها من التوفیق بالعدل
والاكثر فقیق المنطق لورفع البدع ظهور المقصده المعلوم انما هو بعد تدافع لشرطین
اذا ظهر من انقول قبل فی التوفیق بينهما وهو ضم الاول عدم ثبوت المقصود الواحد من
القضایا ونتیجة ان الحكم یثبت عند ثبوت امر لشرط ولا یشیق بانها ولو انتفى
المجموع فاذا ورد فی لاهم سنده علیهم اذا خفی الاول فقصر واذا خفی الجدران
فقصر من تعدد لشرط **سکف** ان حکم المتکمل لم یکن فی مقام بیان انما الخوا بانها
الشرط بل انما ثبوت بقصره احد من لشرطین فیکفی ثبوت عا فمن ثبوت شرط اخر
اخر انما فی تعیه الاطلاق کل شرط بالاخر فینتج تعیه العطف بالواو فینبى المقصر عنه
اصح لشرطین ولا یجب بانها امدا انما ثبوت المقصود کل واحد منها بمنطق الاول
فینتج تعیه العطف بالواو لان الاطلاق مقصود لذا خفی الاذا ان فقصر معناه انه لو لم
یشیق الاذا ان لا تقصر خفی الجدران ام لا واطلاق مقصود لذا خفی الجدران فقصر
معناه انه لو لم یخف الجدران لا تقصر بل یتوقف عا انتفاء الاخر ايضا لا یوجب
انتفاء الخوا بخلاف هذا لوصف الذی نقول ثبوت المقصود عا لایقیدها طلاقة فان
الشرط یصور امدا لا غیر الرابع جیل لشرط هو الجامع فیها لکل واحد بعنوان
نفسه وبمجال شخص وهذا من حيث نتیجة الاول والثالث والخامس لو ان شرط

احد هما والاخر والا عليه ولا يخفى ان اوجبها من لا يستقيم الا في بعض الموارد
 وانما ثبات اللحم وشدة العظم مع شدة رضعه وارتفاع لوم ولبته فان المركز
 في الاذن فان نوع المتكلمين ان الما ط في نثر الحمة شدة لعظم وثبات اللحم فاذا
 ورد منهم صلوات لم يعلم بانها اذا شدة عظمت وانبت اللحم ولورفعه شدة رضعها
 لوم ولبته فيصون ان الاول اهل والاخرين علامته انه ولما شتان عنه
 وهذا بخلاف المقام فان ثبات الاصلية وارتفاعه في غاية الصعوبة واما لوم
 الذي يقع فيه فهو موقوف على وجود جامع قسري في بين الارض والامور حتى
 يكون لكل واحد من المشرط من قبل افراد الاختصاصية الحقيقية وبعبارة اخرى
 بعد ثبوت الجامع بينهما فاني عين لكل واحد محصلا للحي مع واما اليوم الاول
 فهو رضع اليه عن المقوم فانما يقع فيما لو تدد القيد بحيث صار كون المتكلم في مقام
 البيان مع كثره هذه المقدمات مستحبا فيقعد المقدمات كشكفا ان المتكلم لم
 يكن في مقام البيان بل في بيان اصل التشرع واما الظرف بقيد لوم وارتفاعه
 اول اعشيره فلا يكتف عن عدم كونه في مقام البيان والاطلاق وقبارة اخرى تجري
 مقدمات الحكم ولومع اظفر بهذا القدر من القيد فكل هذا يجب الاتفة بالمضموم
 في الجملة وسجى زياده فوضع لهذا البحث ان في بحث المطلق والمقيد واما جملة
 البحث في هذا العنوان اما هو مع قطع عن خصوصيات الموارد والقوانين الجزئية
 فالبحث الاسولي راجع الى ظهور شرطين لوضا وانفسهما وان كان منسجى الفقهي
 فيما يختلف بحسب ثبات الاحكام والموضوعات ولذا يمكن استفادة الاصلية
 شدة العظم وكذا ثبات اللحم والفرعية لارتفاع لوم ولبته وشدة رضعه
 او عشر كما يمكن استفادة الب للحي مع بين فضاء الجدران والاذان وهو ابعده
 عن البلد المحدود شرعا بمشئين الحدين كما ان شدة العظم وثبات اللحم فوصيات
 مسئلة حدودها الشارع بختمه عشرة رضعه ونقل المشرطين لوضا وطبعهما لا تحلو
 عن احد الاضالين اما تفيد اطلاق كل منهما بالاطلاق الاخر او تفيد مفهوم احدهما
 منطوق الاخر فالراجع الى تفيد الاطلاق ان الاطلاق في الفرض هو مقابل
 للعطف بالواو واما الاطلاق الفرض هو مقابل للعطف بالواو فيجوز لا يخفى ان
 الاطلاق الفرض هو مقابل للعطف بالواو اقوى من الذي في مقابل للعطف

يا و فني مورد دوران احد بغيره يكون له قيد يا و اظهر ذلك لان القضية طامره
 بل كالنص الجواز مستند الى شرط و مرتب عليه وليس غيره و فني في المرتبة اي طامره
 في ان كل واحد ليس جزءا لهذا وليس الكل من هذه المرتبة فظهر في انحصار المرتبة لكل
 واحد لكل واحد و بعبارة اخرى وان قلنا بان استقاده بسبب المستقلة و كذا الانحصار
 الى انه جزء السبب يحتاج الى مؤنة زائدة و قد نمت في رصده بمرور و دليل الشرط
 الاخر بخلاف قيد الانحصار فان نفس تعدد الشرط يكفي لبيان العطف يا و انه ليس
 السبب منحرا او بعبارة اخرى بان مع انه لا يطلق المعطى على العطف بالواد
 لم يتصرف في اصل السبب بل هو مفاد كل قضية شرطية بخلاف العكس فانه رفع
 اليد عن ظهور بسبب ثباته و قد شبهه ان الانحصار انما هو في طول الاستدلال
 عرضه لان بعد ظهور لشرطه في استناد الجواز الى شرط المذكور فيها لا اليه ولا الى غيره
 بالاشارة ليصح ان يقال في ظهور ما بانحصار بسبب هذه الشرط لانه او غيره بسبب
 فالتصرف في اوجه طول الطلاق و متاخر عن مرتبة السبب انما هو معروف في امر تقدم
 رتبة الثالث بل يتعدد الجواز بتعدد الشرط او بذكره مضمون اوله بتعدد مضمون او
 تفصيل بين تعدد الشرط المتخلف فالاول والشرط المتخلف في الجنس فالثاني و قد تضمن
 ان هذا التغير لبيان البحث اوله و الثاني من تعبير ما به تقرير و الكفاية من قولها
 و بالتعدد الشرط و اتحاد الجواز فلا اشكال بانها الوجه الثالث اه لان الكلام في
 بحث المدخل و عدمها انما هو بعد ابراز من تاثير الشرط و قد فيه ثبوت التواضع
 بين التبيين الثالث في الوجه المذكور في الثاني و بعبارة اخرى التبيين الثاني لبيان
 العطف العارضي و ما ذا ينبغي ان يثبت عليه الصاعه العطفية و الثالث لبيان
 ما ينبغي عليه ان يحكم العقل بعد كون كل شرط مما يستند عليه الجواز و ترتيب عليه
 لولا الاخر و لذا لا يختص عنوان البحث بتعدد الشرط بل بشرط الواحد لو تكرر مجرد
 هذا النزاع فيه ايضا و اما العنوان الثاني ففني مورد تكرار الشرط الواحد لا تعارض
 في بسبب اصله كما لا يخفى مع ان النزاع في المقام يجري و لو لم تعلق بالمفهوم

لذلك نفس اقتضاء لشرط لرتب الجواز عليه موجب لهذا النزاع ثم كون القول في المسئلة
 الحقيقة في باب الاطلاق في شهر رمضان لربها لا يقتضي عريانها في المسئلة الا بصح
 قان الفصل بين تحليل الجواز و عدمه لا يمكن القول به في المسئلة الا بصح و في جميع
 المقامات لان لزم الفصل ان يكون القول بالتداخل مضمون مقابلة لهذا الصانع
 انه لم يقل احد بان لو تضاف ليد البول ثم نام ثانيا لم يجب عليه الوضوء و ان قيل به في
 اكله و قد تضمنت التي في المقام توقف على تمامه مقدمات الاول ان النزاع في باب
 التداخل لم يتجوز في داخل الاسباب بل وقع النزاع في المسببات بها فثبت
 مقدمات الاول ان تعدد التزم يقتضي تأثر كل واحد غير تأثر الآخر فيه
 تاثير كل واحد و به الاستقلال و لم يتجوز معه الا في رتبة اكل و لو تكرر الجوع اثر واحد
 و ان في هذا النزاع من تأثر كل مستقلة بل يتداخل المسببات لا في شتم الاشكال
 كغير اشكال الجوع باسأل واحد كما في المجموع الاسباب المتخلفة و لا يمكن ان يثبت
 في ان الاصل المولى عليه المقام بل البراءة او الاشتغال و لا يخفى ثبوت الارادة و اختلاف
 المدخل بغيره فقد تمكك باستصحاب البراءة او الاصل لبرائه و اخرى باستصحاب الاشتغال
 و قد عرفت و لكن يمكن ارجاع النزاع لطيف فانه لو كان الشك في مقام ثبوت و انه
 بل يؤثر كل سبب اثر على غيره الا في رتبة الاصل هو البراءة و لو كان الشك
 راجعا الى تاثير الاسباب في باب التمايز و اما لو كان في باب الوضع فتختلف
 المقامات فقد يقتضي الاصل نظر البراءة كما في نزومات البراءة يقتضي نظر الاشتغال
 كما في باب التمايز و لو كان الشك في مقام سقوط بين الطلاق عن تاثير شرط اثر
 مستقلة قبل كيق في مقام الاشتغال باسأل سبب و اعدام لا فاصل هو لا يختلف
 الثالث يظهر من محضر المحققين في هذا التداخل و قد تكون سبب لشرطه موقوفات
 او مؤثرات و قد عرفت في هذا الموضع من الدرسات لبرائه انما هو على اثر
 وقوع لبرائه في انما العليل و مناطات الجمل بل تسمية الموقوف و لا خلاف في
 انما هو الموقوف الذي هو موقوف بغيره على الشرط على ما تقدمت به
 اي لا طرد ولا انعكاس لهما او بعبارة العقل انكساره مطروحة و منعك
 فقه العباره بعد توحيدها بما ذكرناه من ان على التسمية بغيره الموقوف
 و لا فلا يصح اطلاق الموقوف الذي هو متاخر رتبة عن الموقوف على اي
 مقدم رتبة

رتبة كما حكم العقل فلا رباط للزاع فيها بالزاع في الحكم كما ينبغي ان يكون شرط اي شرطه
الموضوعات للحكام ومضاهيها فيقال انها حكمية غير مطروقة ولا منطقية او حكمة ثانية
وما نصدوا ما المراد منها هو موضوعات الحكم فلا يمكن ان يقع الزاع فيها حتى يثبت الزاع
في مسئلتنا هذه كما ينبغي ان يكون في موضوعات الحكم فلا يمكن ان يقع الزاع فيها حتى يثبت الزاع
بتميزها في ترتيب الحكم عليها بمجردها فلا يمكن ان يتحقق الموضوع ولا يرتب عليه الحكم لان
انت حكم على تقدير وجود الموضوع بل يتم تحقق الحكم بتحقق الموضوع فلو كان تحليل لعدم
كما انه لا يمكن تحققة بدون تحققة نعم لو قلنا بجعل السبب فيكون ظهور الزاع بان يقال
بل جعل السبب موقفا او علة ولكن القول بجعل السبب غير معلوم القابل للثبوت والمنتهى
منه وهو ان السبب وحدها هو القادر لها بمجردها والذات ومع ان القابل لجعل
السبب هو القابل للطبيعة المحل للمحلول هو العلة فلا معنى بعد كونها علة ان تكون
معرفا الزاع ان محل الزاع في هذا الاسبابا انما هو لو كان السبب قابلا للتعدد او
التاكيد او التقييد بحيث دون حيث وجهته اضافة غير الاخرى وما لو لم يكن كذلك فلا
مجال للزاع فيما صدق وبعبارة اخرى محل البحث هو ما لو كان الجواز المرتب على اسببه
حقيقة واحدة ذات افراد مستعدة كالرقعة او كان في حكم ذات افراد مستعدة كما القابل
لثباته او الاختلاف بالاضافة فالبحث يقع في مثل الاصل او الوضوء القابلة للتعدد
يقع في مثل الاحكام كالوجوب او الاستحباب القابل للتاكيد وفي مثل العقل او الخار القابل
للتفاوت من حيث الاستحباب والاضافة الى السبب فان العقل اذا تعدد سببه فهو
بنفسه وان لم يكن تعدده ولكنه يمكن اختلاف اضافة بالنسبة الى اسباب وتداول
انعدم احد اسبابه كما لو عفى ورثته احد الموقوفين او اخذ الدين يبقى السبب الاخر مؤثرا
وحده وهذا بخلافه ولا يقع البحث لو لم يكن السبب قابلا للتعدد لانه حيث الوجود
فلا يمكن الزاع في هذا الاسبابا انما هو لو كان السبب قابلا للتعدد او التقييد بحيث وجهته اضافة غير الاخرى وما لو لم يكن كذلك فلا
قابلا للتعدد ولكن كان قابلا للتاكيد او الاختلاف من حيث الاضافة فلا يمكن
الزاع في هذا الاسبابا انما هو لو كان السبب قابلا للتعدد او التقييد بحيث وجهته اضافة غير الاخرى وما لو لم يكن كذلك فلا
وان لم يكن العقل يتقدم هذا الاسبابا انما هو لو كان السبب قابلا للتعدد او التقييد بحيث وجهته اضافة غير الاخرى وما لو لم يكن كذلك فلا
الا ان السبب حيث انه غير قابل للتعدد فلا بد ان يتداخل وبالجمله جريان

بعد ان اذن معروف في مكان تعدد السبب ولو لم يكن يتعدد فلو لم يكن يتأكد
وتوجه ايضا هذا الاسباب ولو لم يكن يتأكد هذا السبب ان الزاع في الحكم
لا يثبت في اتصاله التاكيد او التاكيد في مثل قوله هو ما نصدوا ما المراد منها هو موضوعات الحكم فلا يمكن ان يقع الزاع فيها حتى يثبت الزاع
لقال بان ظهور الامر في تعلقه بغيره الوجود من الطبيعة الذي لازمه التاكيد لعدم
قابلية صرف الوجود للتعدد كما في ظهور اسبب في ظهور اسبب في كل كلام صادر
عنه بتعدد بيان حكم غير حكم به كعدمه الا في الذي لازمه التاكيد في كل كلام صادر
اصالة المتداخل وعدمه ليس من جهة معارفه ظهور العقل مع ظهور اسبب في بل
للتعارض بين ظهور كل قضية شرطية في ان كل شرط هو تمام الموضوع للحكم وتنتج
عدم هذا العقل وظهره العقل لطلب صرف الوجود الذي لا يقتضي الاطراد لعدم
واستحقاقه بان السبب في الخارج واثنان لطبيعة غير قابل للتعدد فتنتج
المتداخل اذا عرفت ذلك فنقول بالحكم يقع في مقابل الاول في هذا
الاسباب وعدمه وان في السبب انما المقام الاول فالتحقيق عدم هذا العقل
من غير فرق بين ما كانت شرطية ان لو عرفت في كل من كالتكليف والتكليف وما كانت
متحدة في كل من كالتكليف او الاول فقبل بيان ما برهن عليه لعمدة ربه في الحلق
فقولنا لو عرفت ان السبب انما لا يشهد ان العقل لطلب صرف الوجود من الطبيعة وان كان
مدلوله لفظيا انه ان عدم قابلية صرف الوجود لتكرار ليس خلولا لفظيا حتى
يعارض في هذا القضية الشرطية في تأثر كل شرط بجزء او اثره الا في كل باب
حكم العقل بان المطلوب اذا امتثل لا يمكن امتثاله ثانيا واما ان المطلوب
واحد او متعدد فلا حكم به العقل ولا يدل عليه لفظه ولذا اختلفت في دلالة
الامر على تكرار والمرة وبعبارة اخرى وضعت صفة الامر لطلب ايجاد الطبيعة
والعقل حكم بان ايجاد الطبيعة يحصل بانها مرة فلا موضع لاثباتها ثانيا
وهذا لا يتعارض مع ان يكون المطلوب ايجادا مرتين بحيث يكون امتثاله كل مرة
كما في الامتثال المطلوب اي لمدول التاكيد بان المطلوب متعدد لا عارضة
حكم العقل بان امتثال الطبيعة يحصل بانها لان كل مطلوب يحصل امتثاله
بأتمه مرة عقله اما ان المطلوب متعدد او لا فلا حكم به العقل فاذا دل
ظاهر الشرطية على تعدد المطلوب لا عارضة من اصلا وما ذكرنا انفتح
ما في تقدم ظهور القضية من جهة كونها سببا لا لطلاق الجواز لانه كما
ذكرنا ظهور الجواز في الاصل بالمره ليس من باب الاطلاق انما هو في

في معتمد الشرط

يقع التعارض بل يكون ظهور القضية الشرطية في تأثير الشرط مستقصد في الجواب
رافعا حاكم عليه كما لا يخفى نعم لو شك في الطلب الواحد كقوله صل أو الجراء
المرتب على شرط واحد كقوله ادسوت فاسمك اللهم سميتك لسمو الله
يلقى المرأة أم يجب بعد الصلوة والسموات فاطلاق الدم يقضي حصول
اللائل بالمره وحين هذا اذا تعدد الاعراض والشرط لانه لا يمكن ان الاطلاق
متعدد لوجوده الظلمين وتأثير الشرطين او اعمد ما قدم في مقام تلك المتعلق بين
المقامين ثم ان عدم ظهور القضية في الاتحاد لا ينافي ما تقدم من حكومة ظهور
الامر في تعلقه بصرف الوجود في خصوصه لو ما علم بما علم ظهور السبب في الفرق بين فان
الامر في مقام الجراء حيث انه متفرع على شرط فيقتضي تعدد الشرط تعدد الجراء وهذا
يخالف الامر بالابتداء للمرة فانه ليس جواز في التعدد الا من جهة الظهور لبيان
المحكوم بظهوره تعلق الامر بصرف الوجود واما الشك في فرض ظهور الجراء في القضية
في الاتحاد اي هذه القضية التي جعلت جوا في مثل اذا قلت قوتها بعضها من التي
جعلت جوا في اذا لم تكن متناول للواقع الواحدة لا تقبل تكرار فلو ان الجراء الممكن
فيه التعدد كالجاء الذي لا يتكرر بعدد من لزوم لهذا فعله في الاسباب ولكنه يقول
ان جله شرطية فيكونها متخلية لظهورها في اتحاد الجراء في القضية وذلك لانه لا شبهة ان
القضية لشرطية ما القضية الحقيقية كما ان قوله المستطاع يرجع عام عن استطاع في اي
وقت قلد لك قوله ان استطعت حج لدن لقضية حقيقة راجع للشرط والعكس
حاية الامانة معاك ان الشرطية تضمن عنوان الموضوع لان نتيجة ان استطعت
هو المستطاع مرجع في الاثر والحقبة تضمن الشرط وصرح في عنوان الموضوع ولازم
الاختلاف ان شرطية كل شرط جوا غير ما رتب على الاخر في هذا الاتحاد في عدم
المتاح حتى في مورد تعدد الشرط من جنس واحد فقلدهما اذا تعدد من الاضمار في حلقه
فيصر هذا الظهور قرينة الجراء فيميز بينهما ان يقال اذا قلت قوتها ووضو اخرها
لذا تحقق منه اليوم والبول ثم ان ظهور كل شرط في تأثره اثر غير الشرط الاخر
لا يخفى بالادلة القطعية بل يمكن استقادة من البينات لان المدار على ظهور الشرط
في الاختلاف فلا كان الدليل على قطعية فاستدادة الاختلاف اما بالوضع

[illegible]

في نهضة شهر رمضان فظية المغارة والمظفر صادق ياول وجود من المظفر
وهو عنوان في قابل المقعد لكل من شره الخيل ولا تسمى لصديق عليه بان المظفر مجرد
تحتوي اول المظفرات فاعلم بعده من شره في قابل المقابر ولا تسمى في ذلك وحسب
الامساك مع المظفر او اسبابه لانه حكم بقدر من جهة احترام شهر رمضان لا لان كان
الافطار تاسيا بقاء الصوم وبالمجد لاسي في الاصل قيام الدليل على خلافه كما ان
احداته عدم بداخل المسببات اي عدم كفاية امتثال واحد لاسباب سبعة
مؤثرة لاسي في قيام على كفايته كما في الاعمال كما لو لم يكن المسبب قابلا للمقعد
وانما كذا ولا يتقيد كما اذا اجمع حقوق له تاركه قبل فانه لا يمكن ان يتقيد
الفعل بغيره دون اخر لان حقه ثم غير قابل للمقعد حتى يتقيد بسبب غير آخر لتقيد
بسبب آخر كما في بداخل المسببات في اضافة العالم لها من الثاني انه قبل يتقيد
حقائق الاعمال كما هو المشهور وقيل بانها كما هو المحكي عن الارواح وبما بعد
ومعنى اكمال حقيقة بان ما يوجب الجناية من الفعل عين ما يوجب القصاص او من
اليت او الجمع ولهذا ثم انه وان اختلف التوفيق بحسب الآثار الفقهية والاعمال
الشرعية لكفاية فعل واحد من جميع الاعمال ولو لم يتوفر ما وكفاية كل
فعل عن الوضوء بناء على الاتحاد وعدم كفاية في كلا المعاني بناء على الفاسد لانه
ليس المقام مقام البحث عن الحكم الفرعي بيان ان الفاعل هو متعد كما هو المظهر
الاخبار بانه اذا اجمع عليه حقوق اخر ففعل واحد الظاهر في ان الموجب
للفعل متعد ولا معنى للاتحاد حقيقة مع تعدد موجب لانه لو كان ما يوجب الجناية
عين ما يوجب القصاص لزم ان يكون السبب واحدا ايضا ورجوع جميع الاسباب
الى حديث واحد كوجبات الوضوء على ما عرفت لعدم المكان ترتب سبب واحد
على عمل مختلف كما مر من من محله بل المهم في المقام هو بيان حكم الاصول على المسلكين
فقول لوقيل بالاتحاد فلا يخلص عن التزام ما يقتضيه فعل وعدم تأثر كل ما هو
السبب في الظاهر ولو قلنا باحالة عدم البقاء فخلت الاسباب في المسببات
لعدم قابلية المورد لتعدد الوجود لان محل الزاع في باب التعدد هو ما لو كان
الجزء المرتب على الاسباب واحدا مفهوما وقابلا للتعدد مصدقا او ما يمكن

المصدق من التأكد أو التيقيد والمصدق بما عدا ذلك ان ما هو وجه الجواب
من الخلل عين ما لوجه النقص فلو قلنا بالتبني فلا يحسن من التزم بعدم
الداخل فلو قلنا باصالة التأويل في باب الاسباب والمسببات لما روت
ان مورد النزاع هو المحذور في المفهوم القابل لتعدد الوجود ومنه متحد المفهوم
المستعد للوجود هو المشترك المعنوي كالرقبة المرت عقيبها على الاطلاق وظهر
وغيره بخلاف تبين الحقيقة المرت احد المتبنيين على سبب كالموجود
مثلا مع البطلان والمتبني الاخر كما لكفارته على سبب غيرنا لا فطره فانه
لا معنى في هذا المقام للتدليل ثم وانه بناء على تبين كما هو الحق في محض
التأكد عدم كفاية غل واحد على الاسباب المتعددة الا انه قام ليدل
على كفاية فيه الجواب بجميع الافعال ولولم يتوغل في الدال كقوله في
عزنا اذا اغتسلت بعد طلوع الفجر اجزئك غلكت ذلك يعني به الجملة والوجه
في آخر الحديث فان قوله اذا اغتسلت باطلاة يشمل ما لو كان المستعد هو
الافعال المسحاة او الواجبة او المركب منها لا بما يقرنه فلي هذا الخبر اذا
الاجتماع غلكت اجزئها غل واحد وما اعتبر رتبة الجميع فقولهم
للجانب والجملة الظاهر في لحاظ الجانب والجمعة وقررها في الفعل والله في قوله
اذا اغتسلت جنب بعد طلوع الفجر اجزء غل كل غل يلزم منه ذلك
اليوم فان اطلاقه يشمل ما لو لم ينفك جنب من غل الجانب الاسباب
وبالعلة لو قام ليدل كذلك كيف عن كفاية فيه شيء عن شيائه عن الاسباب
المستعدة ويصير المبرر الاسباب هو نسبة الفصل الثاني في مفهوم الوصف
ولا يخفى ان عنوان فصل الوصف وان جعل في كلمات الاسباب كالكفاية بل
التقرير هو الاصح ولكن الحق هو احتصاص محل النزاع بالوصف المعتمد على الموضوع
وبان غير غير فان غيره ليس بالمفهوم اللقب فان اثبات حكم الموضوع
الذي لا يدل على اشتقاقه من هذا الحكم غير محله ككاشات حكم العلم بالعلم
في الموضوع لا فرق بين ان يكون الموضوع في القضية شخصا كأكرم زيد
او ككاشا كجش بابن لو اشتقاقيا كأكرم عالما فكلما لا يدل اثبات

ثبت حكم لزوم اتفاق نسخ هذا الحكم غيره فكل ذلك ثابت حكم العالم للاندلس اتفاقا ونسخة
عن غير العالم والوجه بان المشتق مأخوذ في لهات بناء على قول ومتضمن لها على
فكان للموصوف ذكر في القضية من اعجب العجائب وبالمجمل الالتزام بالمفهوم فإذا
ذكر الموصوف صريحا أو لم يصرح في الكلام عن المفهوم وتقر به ان الحكم لو لم يخص
بمورد الوصف وكان ثابتا له وللعاقل لما كان لذكر الوصف وجه وهذا لا يجري
في مثل الكم علما فان ذكر موضوع الحكم لا يحتاج إلى تسمية غير ثبات الحكم لا اشتراط
له واستغناء عن غيره وبالمجمل الوصف الغير المقيد للموصوف ليس الا لفظ فالاول
ان يجعل عنوان البحث بهذا اللفظ موضوع القضية فيقول بل ذكر اللفظ
بعد المنعوت على اتفاق الحكم عن ذات المنعوت الغير المنصنف بهذا الوصف مطم
الاول بل مطم او لفصل من ماذا كان مبدء الاشتقاق للوصف على الحكم فلهذا
لدلالة وبين ما لم يكن كذلك اي لفصل بين الوصف المشترك للعلة مبدء اشتقاق
الحكم وعدمه والتي عدمه لا دلالة مطلقا وذلك لما ظهر في المفهوم ليرتبط من أن يكون
القضية ذات مفهوم انما يتصور فإذا كان القيد راجعا إلى الحكم بالحق المعقول
الذي بيناه وهو قيد المحصل مما يجمل لاداة الانتساب الذي هو من صفة واما
لو كان القيد راجعا إلى عمدة الوضع والمحل أي لو كان القيد واردا قبل الانتساب
وكان مقيد الاصل المبين فلا يتصور ثبوت المفهوم للقضية وفي المقام لا يمكن ارجاع
القيد إلى الموضوع فيكون كاشرا طبعيا أي سيفترض وجود الموضوع فلا مجال
لنوعه للمفهوم فيها وبالمجمل في المقام ليس القيد في باب القضية ثم عليه ولا كالفية
التي يمكن ان تكون غاية الحكم ان قلت فلا وجه على هذا التحليل المطلق على مقيد فاته
للا وجه للمحل الاكون لقيد بالمتفصل لا التقيد بالمتفصل ولا شبهة ان القيد
بالمستصل بوجه اخف صريحا بالمقيد فلهذا بالمتفصل ولولم يكن الوصف ذات مفهوم
لما كان وجه التحليل المطلق على المصنف وبعبارة اخرى من ظهور اخف صريحا لان لا محل
في القيد اختصاره في محل المطلق على القيد فقلت محل المطلق على المقيد ليس من جهة
المفهوم بل من جهة التي في بين التعيين الذي يكون المصنف نصا فيه والتي الذي
يكون المطلق طهرا فيه مع وحدة التعريف والاجود اختصاصا من الحكم بأثره

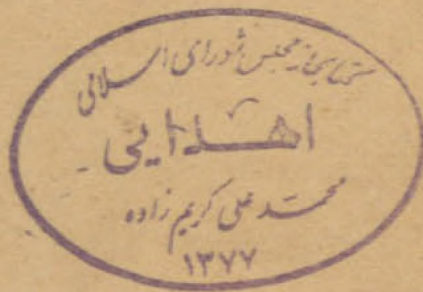
في
ولم
والسجود
من الا
بل قد
في ال
وهم
يقت
ست
ب
ف
ال
في
ظله
للا
وعه
بالجو
لمع
فهي
شيرة
الوا

خاص لا يدل على اتفاق نسخة عن غير هذا الموضوع لو لم يتصور الحكم متى يكون الا
استثنائية ويكون للقضية مفهوم لان اشياء على اقسام واخراج زيد عن هذا
الحكم المثبت لغيره مع انه منهم موضوعا عن المفهوم لان المدعى ليس الادلة
القضية على عدم ثبوت الحكم المذكور للقوم نقلا واشياء لا تزيد وخروج حكم عن
حكمهم وعلى هذا فلا اشكال انه اذا قال له على عشرة الادوية فهو اقرار
بالسنة ولو قال له على عشرة الادوية فهو اقرار بالعشرة لان مقتضى قوله
العربية التي يجب حل كلام المتكلم عليها لا على اللفظ ان يحل الدرهم
بالرفع سنة للعشرة فكانه قال بالعشرة عشرة الادوية اولادها
فيحل على اقرار بالدرهم فما افادته في امر اعم انه على العيب لم يكن مقتضى
اقراره الادوية والعيب مما يحل على المال فكانه مع اعترافه بان على الا
استثنائية حله على الاخراج قبل الاستدلال فكان مقتضى مقتضى دخل على المشتري
والمشتري به ودرج الكلام الى المقدار الذي هو عشرة الادوية ليس على و
بعبارة اخرى اشياء ليس على لان بعثه الا الدرهم على السنة ولا يتحقق مع
كون الاستثنائية فلا يتصل ان يكون الاخراج قبل الاستدلال فانه صفي ودرج
اشكال ان مقتضى ليس باخراج المشتري من المشتري منه وبالمجمل مع ان قواعد
العربية تسعد لذهب بقوله في الا على الصنف لا وجه له وجوه وكثرة خطأ
لاصل لبرائه لا يقتضي صرف الكلام عن ظاهره واخره عن كونه اقرارا
افاده في الجواب هو لا قوي وهو ثبوت الدرهم على فلا يقتضي الرفع والذهب
ثم لا يتحقق انه يمكن ان يكون منشاء قوام على انه خفيفه كون الموضوع له للقضية
الا هو الاجم من الصفية والاستثنائية والا لو كان موضوعا للاستثناء فلا
يمكن قوامه عدم ثبوت المفهوم للقضية والا مثله التي ذكرناه لعدم الافادة
في الافادة اظهر من عدمها لان قوله عليه افضل الصلوة والسلام لا صلوة
الا بفتح التاء واللا بطور مثلا لو كان المراد من بصلوة بها لجامه
جميع لمرابط الا لبطور فيضيد عن الصلوة من فاقه الطهور ان الصلوة

المفروضة اى الجامع مع ظهور صلوة ولا محذوفه ولو كان المراد
الصلوة الاعم من الجامع والعاقبة فاثبات الصلوة بمجرّد وجود
الظهور ومدى الضمان محذوفه لان معناه ان الصلوة من هذه الجهة
صلوة ولا ينافى في عدم كونها كذلك من جهة فقد سار الشروط والاخر
وبعبارة اخرى بناء عليه المحصر اضاف ولا بأس به فيحصل مما ذكرنا ان المقيد
لو كان راجعا الى عقدي الوضع والمحل اى كان التقيد قبل الاستدلال
فانتهى الموضوع المقيد او المحل المقيد لا يستحق الحكم عن موضوع اخر
وانتفاء الحكم عن هذا الموضوع عطف لا ربط له بالمفهوم والسر في ذلك ان
التقيد لوجوب الاتصاف دائره الموضوع او المحل لا يثبت حكم الموضوع خاص
لا يلزم انتفاء من موضوع اخر ولو كان راجعا الى الحكم اى التحصيل من
الجهة اى كان التقيد في رتبة الاستدلال الحكم المقيد متعلق بانتفاء قده
بالملازمة وهذا هو المفهوم ولا فرق مما ذكرناه بين مفهوم تقيد
او المحصر او غيرهما نعم لا يمكن في باب الترتيب راجع التقيد الى الموضوع لان اداة
التعلق وضعت لتعلق المقيد بما قبله مرجع اربع فيه عاكون بقية صفة
لفرض وجود الموضوع او التقيد الحكم فحق هذا اذا رجع المحصر الى الاستدلال
الاخر في رتبة قوله جاء التقيد لازما يدل على انتفاء الحكم ثابت للشيء
ومحل الرابع انما هو في الاستدلال لا الاتصاف فيقول بعدم دلالة
التقيد على مفهوم مرجع الاستعمال الا الاستدلال في الصفة والمبصر
اليه من دون نصب قرينة عليه لا وجه له ثم ان هذا اشكال في اعادة
كلمة لا اله الا الله التوحيد وان علمه ان خبره لا يوجد موجود فلا دلالة لهذه
كلمة على عدم المكان انه اخر ولو قدر تمكن فلا دلالة لها على وجود الدارين
نعم وانما دلت على عدم المكان البشري ولا يخفى ان الاشكال انما هو
من قول اكثر المتأخرين ان خبره لا مقدور لهذا عدده من نواحي المتكامل
والغير وحصول الفرق اى الوجود الخلق فيجب ان يكون محذوف قوله
لولا على الملأ غير متناه ووجوب مدله دلالة الكلام عليه ليكون

سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران
مستند ملی گرامر فارسی
۱۳۷۷

في بحث
ولواته
والسج
من الا
بل قس
في ا
وج
بقا
با
فا
نظ
ك
و
ما
نظ
الوا



۲ بحث

ولوات

وال

من

بل

ف

و

و

و

و

و

و

و

و

و

و

و

و

و

و

و

و

و

و

و

و

و

والحكم المنعلق بها مكان عرضيان ثابتان ثبوت علمها غاية الامر كل علة عليه
ويكون علة عليه ويكون علة جعل حكم المم معية الالهم بوجودها على لا عين
خارجيا لان علة لان جعل الاحكام والارادات علة بوجودها لا علم لا بوجودها
الخارجي ولذا لو علم بوجودها ما تحقق ارادة شره وتتحرك عضلاته نحوه او
بحيية عبده ولو لم يكن هناك ما يدل شره ولو لم يعلم لم يتحقق ارادة شره ولو لم
هناك بحر كما ان شرائط الجعل تكليفا كان او وضعيا شرائط بوجودها العيني الخارجي
لانه يفرض وجودها خارجا ونشأ الحكم على تقدير وجودها بحيث لو لم يتحقق خارجا لا
يصير فعليا وبالجمله لو كانت شرائط علة للجعل لكان وجودها العلم علة بوجودها كذا
موجود فالحكم بالهم يتحقق في عرض الحكم بالالهم ليس هناك ترتيب ولا طوية بل مكان
عرضيان فعليا ولقد انما شخص واحد في زمان واحد وكذا لك لو كانت شرائط
علة للجعل علة لا موضوعا وواسط في العروض لا يبقى للواجب شرطه بعد تحققه
فيوجه المولى الحكم على عبده الذي يعلم المولى بوجود شرطه حكمه فيه على نحو الاطلاق
كذلك يصح ان يقال السببه لا مجعوله ولا مترعه لان الدلو كمثل يدخل في
علة الجعل وتصور داخلا في مناهات الاحكام ومعلوم ان سببه مناط الحكم
للحكم لا يعقل ان ينسخ عن الحكم المتأخر عنه والسببه عنه فتحصل ان كون موضوعات
الاحكام واسطه ثبوت الاحكام على اشخاص المكلفين موقوف اما على قابلية
للجعل ولا على كون الاحكام اشرعية من قبيل لقضاي الخارجية والالهم تكن اسببه
قابله للجعل ولا كانت الاحكام الا القضا والحقيقه فيصير موضوعات الاحكام
وسائط المعروض والحق عدم قابله السببه للجعل وكون الاحكام قضايا حقيقه
اما الاول فلان سببه اسبب لبيت الاختصاصيه في ذات اشئ بها يرتب عليه
المسبب وهذه الخصوصيه من الاموال التي تكونه الغير القابليه للجعل التشرعي فبان
الاعراق للجدار وابتداء الناس لا يحدث الحارسه وابتداه مع انه يلزم ان يكون
المسبب كوجوب الصلوة امراتهما من لوازم جعل اسببه للدلو والثاني في قاهره

هو هذا القسم من الشرط والاطلاق وعلى العلة صالحة وتغير عنهما به داعي الأحكام
الاولى ثم ما كان من قبل العلة فهو واسطة للثبوت وكل ما كان من قبل الشرط
فهو واسطة في العرف لان الواسطة في اثبوت عبارة عن خصوصية بواسطة
يعرض بموضوعا معروض عبارة عن الموضوعات للمجالات التي صارت هذه الموضوعات
موضوعا للمجمل للافركا الاستطاعة التي هي واسطة لعروض وجوب الحجج على الشخص
المكلفين فالحكم يعرف اولا على المستطاع وثانيا على زيد وبعبارة اخرى الحكم
يعرف اولا للعناوين المأخوذة بنحو لفظية حقيقة موضوعا للحكم ثم يعرف الحكم
ثانيا للدورات المتغيرة بهذه العناوين كالصحيح العارض اولا للمتعجب ثم بواسطة
كون لان مجمل الموضوعات الحكم ثم يعرف الحكم ثانيا على الدورات منع المتعجب
يعرف لان في فالتعجب على للعروض لانه على للثبوت وكون شرائط المجمل
المجمل واسطة في اثبوت موقوف على امرين على سبيل منع لخلو الاول ان يكون
السبب مجعولة بنفسها لان الاسباب لتعلق بها المجمل وكانت قابلة لاثباتها
تشرىبا فكل شرط للمجمل سبب لثبوت المجمل فارقا ولا يحتاج الى جعل الحكم أصلا
مثلا لو كانت السبب للدلوك او السبب وللإستطاعة مجعولة اي امكن اثبات
السبب للدلوك والاستطاعة فيرتب عليها وجوب ليعمل والحجج فورا ويصير الدلوك
مثلا واسطة لثبوت الحكم على موضوعه فيخذ على المجمل وشرائط المجمل لان كلا منهما
علة للمجمل والثاني ان يكون الاحكام الواردة في الشريعة اخبارا عن الله والاحكام
بعد تحقق موضوعاتها وشرائطها اي كان قوله غروبل والله على انفسهم حجج لثبوت
من استطاع اليه سبيلا اخبارا عما سببه يعني ان يكون اخبارا بانه لو استطاع زيد
او عمرو او خالد ان يشاء وبعد استطاعتهم لكل شخص حكم مخصوص واثبات على عده لعله
متركة عنهم وهي الاستطاعة فقصر الاستطاعة على لثبوت الحجج على زيد وهذا هو بلوغ
على لاثبات حكم على عمرو ومعصية حكم على لاثبات حكم اخر على بكر وهكذا فجميع هذا يرجع
جميع شرائط العامة والخاصة الى علة المجمل لان جميعها بعد تحققها واسطة لاثبات
الاحكام على المتصف بها والواجب لها فلي فرض ثبوت احد هذين الامرين
جميع شرائط راجعة الى علة المجمل واذا كانت علة له فلا تعقل لثبوت اصلها
ولا يرد اشكال الشك المتأخر لان من الالهم والمهم في عرض الاخر